



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط - كلية التربية

قسم التاريخ

القضاء في إيران القديمة إبان العصر الأخميني

٥٥٩ - ٣٣٠ ق.م

رسالة مقدمة بها الطالبة

زهراء مهدي محمد

إلى مجلس كلية التربية في جامعة واسط
وهي جزء من متطلبات منح شهادة الماجستير
في التاريخ القديم

بإشراف

الأستاذ الدكتور سعد عبود ستمار

٢٠٢٠ م

١٤٤٢ هـ

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	
الإهداء	
الشكر والإمتنان	
المحتويات	أ - ب
المختصرات	ج
المقدمة	٨ - ١
الفصل الأول: جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية	٤٨ - ٩
المبحث الأول: الجذور التاريخية	١٩ - ٩
أولاً: القضاء في العصر البشداي	١٣ - ٩
ثانياً: القضاء في العصر الكياني	١٦ - ١٤
ثالثاً: القضاء في الدولة الميديّة	١٩ - ١٦
المبحث الثاني: مصادر القضاء والقانون في الدولة الأخمينية.	٣٢ - ٢٠
١- الدين	٢٩ - ٢٣
٢- الأوامر الملكية	٣١ - ٢٩
٣- العادات والتقاليد	٣٢ - ٣١
المبحث الثالث: القانون الأخميني.	٤٨ - ٣٣
الفصل الثاني: القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات	٩٥ - ٤٩
المبحث الأول: إسهام التعليم والتدريب في القضاء.	٥٥ - ٤٩
المبحث الثاني: التشكيلات القضائية.	٧٩ - ٥٦
أولاً: القضاة (قضات)	٦٦ - ٥٧
ثانياً: تشكيلات أخرى	٧٢ - ٦٦
ثالثاً: المجالس القضائية والاستشارية	٧٣ - ٧٢
رابعاً: المحاكم (دادگاه)	٧٩ - ٧٤
المبحث الثالث: التحكيم وإجراءات التقاضي.	٩٥ - ٨٠
التحكيم	٨١ - ٨٠
إجراءات التقاضي	٩٥ - ٨١
١- رفع شكوى	٨٣ - ٨١
٢- لقاء القبض والحجز على المتهم	٨٤ - ٨٣

الصفحة	الموضوع
٨٤ - ٨٨	٣- انعقاد المحكمة
٨٨ - ٩٤	٤- أدلة الأثبات
٩٤	٥- تدوين الأحكام الصادرة وحفظها
٩٤ - ٩٥	رد الإعتبار (اعاده حيثيت)
٩٦ - ١٤٤	الفصل الثالث: الجرائم والعقوبات
٩٦ - ١١٣	المبحث الأول: الجرائم
٩٨ - ١٠٩	أولاً: الجرائم السياسية
٩٨ - ١٠٤	١- جرائم ضد الملك
١٠٤ - ١٠٩	٢- التمرد السياسي والخروج على سلطة الملك
١٠٩ - ١١٣	ثانياً- جرائم مختلفة
١٠٩ - ١١٠	١- جريمة القتل العمد
١١٠	٢- الهروب من الخدمة العسكرية
١١١	٣- رشى القضاة
١١١ - ١١٣	٤- التلاعب في وزن العملة (السكة)
١١٤ - ١٤٤	المبحث الثاني: العقوبات.
١١٤ - ١١٦	أولاً- العقوبات وتطورها
١١٦ - ١٣٩	ثانياً- أنواع العقوبات
١١٧ - ١٣١	١- عقوبات بدنية قاسية نهايتها الموت
١٣١ - ١٣٣	٢- عقوبة الضرب بالسوط
١٣٣ - ١٣٧	٣- عقوبات مُقيّدة للحرية
١٣٧ - ١٣٨	٤- العقوبات المالية
١٣٨ - ١٣٩	٥- العقوبات النفسية
١٣٩ - ١٤٠	ثالثاً- صلاحية تحديد العقوبات والعفو عنها
١٤٠ - ١٤١	رابعاً- معاقبة عائلة المتهم
١٤١ - ١٤٢	خامساً- تنفيذ العقوبات والقائمين عليها
١٤٢ - ١٤٤	سادساً- تقييم شامل عن فرض العقوبات في العصر الأحميني
١٤٥ - ١٤٦	الإستنتاجات
١٤٧ - ١٥٣	الملاحق
١٥٤ - ١٧٧	المصادر والمراجع
3-1	ملخص الاطروحة باللغة الانكليزية.

قائمة الرموز والمختصرات

المختصرات الانكليزية		الرموز والمختصرات بالعربي	
p.	Page	جزء	ج
		بلا مطبعة	بلا م
		بلا تاريخ	بلا ت
		قبل الميلاد	ق. م
		صفحة	ص
		أكثر من صفحة	ص ص
		طبعة	ط
		ميلادية	م
		هجريّة	هـ

ملاحظة: وردت في الهوامش عدد من المقاطع الانكليزية على سبيل مثال (Dpd ، DB) وغيرها فهي أسم العمود في نقش بيستون للملك (داريوش الأول).

المُقدِّمة

سلطت دراسات عدّة الضوء على الدولة الأخمينية وحضارتها، ونشرت كُتُباً وأبحاثاً عديدة عُيّنت بجوانب مختلفة من المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في هذه الدولة، بيدَ أنّه ثَمَّةُ جوانبٍ أخرى من هذه الدولة لم تحظَ بالاهتمام الكافي من الدراسات، ونخص منها، القضاء ومؤسساته في إيران القديمة إبان العصر الأخميني، وإنْ وجدتْ إلاّ أنها لم تضعنا في الصورة الواضحة لها، إذ إنّ بعض هذه الدراسات تطرقت للحديث عن عدد من النصوص القانونية للملك داريوش الأول (Darius I) (٥٢٢ - ٤٨٦ ق.م) اعتماداً على النقوش التي أمر بنحتها على الصخور، مع أنّها عالجت بعض الحالات والقضايا المختلفة إلاّ أنّها خلت من تفاصيل وافية عن المؤسسة القضائية، وطرق تنفيذ القوانين، والأحكام الصادرة.

هذا شجعنا لاختيار موضوع دراستنا التي وسمناها بـ (القضاء في إيران القديمة إبان العصر الأخميني (٥٥٩ - ٣٣٠ ق.م))، محاولين الوقوف على التنظيم القضائي وبداياته وإجراءات التقاضي، والجرائم والعقوبات المفروضة، لذا فإنّ ظهور الدولة الأخمينية والتنظيمات التي قام بها الملوك الأخمينيون ولا سيّما الملك داريوش الأول وما أمر به من جمع القوانين وتدوينها ساعد في الكشف عن الغموض الذي لفّ المؤسسة القضائية.

ولمّا كانت الأوضاع في إيران قد طرأ عليها تغيرات جوهرية في العصر الأخميني باتساع أراضيها، وضمها لشعوب وأقوام ذات عادات وتقاليد مختلفة، وهذا الاختلاف جعلها تصبّ جُلّ اهتمامها بسن القوانين والقرارات المتناسبة مع ما كان في الدول التابعة لها من قوانين وقرارات، جعل هذا محطّ اهتمام الملوك الأخمينيين في تطبيق العدالة ونشرها، وهذا الأمر لا يتحقق إلاّ بنظام قضائي منتظم.

تكمّن أهمية هذه الدراسة في الحاجة إلى معرفة النظام القضائي والمؤسسات القضائية، ومعرفة قوة وضعف هذا النظام فيما بعد كان من بين الأسباب التي آلت إلى سقوطها؛ المتمثل بالفساد، والظلم، وفقدان العدالة في السنوات الأخيرة من حكم ملوك هذه الدولة. وبناء على هذه

الأهمية قررنا دراسة الموضوع لا سيما إذا علمنا أنَّ الدراسات السابقة لم تولِ الموضوع حجمة المناسب على الرغم من أهميته. فضلاً عن خُلُو المكتبة العربية من دراسات كهذه.

إنَّ الهدف الرئيس الذي سعينا إليه هو دراسة النظام القضائي، ومعرفة أهم التشكيلات القضائية والإجراءات المُتَّبَعَة في عملية القضاء، هادفين إلى معرفة اهم الشخصيات وأبسطها المشاركة في العملية القضائية. وهذا تطلَّب منا وضع عدد من الفرضيات محاولين إثبات صحتها، منها: كيف كان النظام القضائي في الدولة الأخمينية وطبيعة قوانينه؟ مَنْ هم المشاركون في المؤسسة القضائية؟ ما الإجراءات المُتَّبَعَة لرفع الدعاوى القضائية؟ هل هناك وسائل للدفاع عن المُتَّهَم؟ هل هناك محامي دفاع في هذه المدة الزمنية من التاريخ القديم؟ ما الجرائم التي كانت تُرتكب؟ ما طبيعتها؟ ما أنواعها؟ وما العقوبات المفروضة على مرتكبي هذه الجرائم؟ لذا حاولنا الإجابة عنها في هذه الدراسة بصورة دقيقة وواضحة، أملاً في الوصول إلى ما يعترى المؤسسة القضائية في إيران القديمة إبان العصر الأخميني من غموض واتهام بأنهم لم تكن لهم نُظُم إدارية وقضائية خاصة بهم، وإنما كانوا عالّة على الدول ذات الإرث الحضاري التي خضعت لسيطرتهم.

تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة الحصول على قانون واضح ومتكامل للدولة الأخمينية يكون معتمد في المؤسسة القضائية، وكان مرشدنا الوحيد نصوص الملك داريوش.

أمّا عن منهج البحث المُتَّبَع في هذه الدراسة، فتارة في مواضع من الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي، لوصف المؤسسة القضائية وما تضم في داخلها من تشكيلات مختلفة، وقادنا وصف هذه التشكيلات التي كان لها إسهام كبير في تسيير عمل هذه المؤسسة، وإلى إتباع المنهج التحليلي؛ لتحليل الكتابات الملكية، لتعزيز الشواهد عن الجرائم التي أُرْتُكِبَت، والعقوبات المفروضة على مرتكبيها، وهذا ما أشار إليه الملوك في نقوشهم محاولين وصف الإجراءات المُتَّبَعَة لمحاكمة المتهمين؛ لذا دعت الحاجة إلى تحليل تلك النصوص لتوضيح الفكرة المراد التطرق إليها.

تضمنت الدراسة، مُقدِّمةً وثلاثة فصول، يشتمل كلُّ فصل منها على عدد من المباحث بحسب ما يقتضي كلّ فصل، فضلاً عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها والملاحق التوضيحية.

تطرق الفصل الأول إلى جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية، وقُسم على ثلاث مباحث، شمل المبحث الأول: الجذور التاريخية، والمبحث الثاني: تناول مصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية، وجاء المبحث الثالث تحت عنوان: القانون الأخميني.

وخصّص الفصل الثاني للحديث عن القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات، وتضمّن ثلاثة مباحث مرتبطة في النظام القضائي في الدولة الأخمينية، جاء المبحث الأول لتوضيح إسهام التعليم والتدريب في القضاء، بينما عني المبحث الثاني بالحديث عن التشكيلات القضائية، وإسهام كلّ من شارك في العملية القضائية، متمثلة: بـ (القضاة، وتشكيلات أخرى تضم: المحامي والمستشار القانوني، وهيأة المحلفين، ومنظمة عين الملك وآذانه)، وتطرقنا أيضاً إلى المجالس القضائية والاستشارية، ووضحنا المحاكم (دادگاه) التي كانت تُعقد للنظر في الشكاوي والدعاوى المُقدّمة. وتناول المبحث الثالث: التحكيم وإجراءات التقاضي، إذ شملت في مقدمتها ١- رفع الشكوى، ٢- لقاء القبض والحجز على المتهم، ٣- انعقاد المحكمة، ٤- أدلة الأثبات، ٥- تدوين الأحكام الصادرة وحفظها، وكذلك الحديث عن رد الاعتبار (اعاده حیثیت).

وخصص الفصل الثالث للحديث عن الجرائم والعقوبات، وجاء بمبحثين، الأول: تطرّق إلى الجرائم، أولاً: الجرائم السياسية والتي شملت ١- جرائم ضدّ الملك، ٢- التمرد السياسي والخروج على سلطة الملك، ثانياً: جرائم مختلفة، وهي متعددة منها: ١- جريمة القتل العمد، ٢- الهروب من الخدمة العسكرية، ٣- رشى القضاة، ٤- التلاعب في وزن العملة (سكه)، بينما تناول المبحث الثاني: العقوبات وقسم إلى أولاً: العقوبات وتطورها، ثانياً: أنواع العقوبات ثالثاً: صلاحية تحديد العقوبات والعفو عنها، رابعاً: معاقبة عائلة المتهم، خامساً: تنفيذ العقوبات والقائمين عليها، سادساً: تقييم شامل عن فرض العقوبات في العصر الأخميني.

واعتمدنا في هذه الدراسة مجموعة من المصادر والمراجع نحاول أن نستعرض أهمها ونحلل بعضها بحسب أهميتها للدراسة:

١- النقوش والكتابات الملكية:

تُعدُّ أحد أهم المصادر التاريخية عن الدولة الأخمينية تم نحتها على الصخور بأمر من الملوك الأخمينيين وشكَّلت الإرث الحضاري الذي بقى من بين آثار كثيرة حرقها المقدونيون في أثناء احتلالهم لإيران. وأهم هذه النقوش هي:

أ- نقش بيستون:

هو من النقوش الأخمينية المعروفة باسم بيستون (بغستان) أيَّ مكانة الإله. يقع هذا النقش على إحدى الصخور بـ(طول ٢٠,٥ متر وعرض ٧,٨٠ متر وارتفاع ٧٠ متر) كرمشاه في جبل بيستون. دَوَّن على هذه الصخرة بثلاث لغات: الفارسية القديمة، والأكدية والعلامية. وهو أهم أثر تركه الملك داريوش الأول، ولم يكن اختياره لهذا المكان من باب المصادفة بل كان يقع على طريق قوافل التجارية التي تربط بلاد بابل مع العاصمة الأخمينية أكتانا (همدان) والنواحي الشرقية منه، فضلاً عن مكانة جبل بستون الدينية كما مبين من اسمه الدل على مكانة الإله، وبناء على هذا كان له مكانة دينية مهمة لدى الأخمينيين^(١).

يتطرق الملك داريوش الأول في هذا النقش إلى جملة من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدأ بذكر نسبه والبلدان الواقعة تحت سيطرته، وقضايا مختلفة أخرى وقد حاولنا في هذه الدراسة الانتفاع من النصوص الخاصة في الجانب القضائي والقانوني، ولا سيما خاتمة النقش.

ب- النقوش الأخرى:

أضافة إلى نقش بيستون هناك العديد من النقوش الأخرى تكون ذات أهمية نستطيع منها التطلع إلى المؤسسة القضائية بما فيها نقش رستم للملك داريوش الأول، ونقش يعود إلى الملك خشايارشا الأول (Xerxes I) (٤٨٦-٤٦٦ ق.م) في تخت جمشيد وشوش (سوسة)، وكذلك نقش يعود إلى أردشير الأول (Artaxerxes I) (٤٦٥-٤٢٤ ق.م)، وهذه النقوش تُعدُّ مصدراً

(١) حسام الدين مهدوي، بيستون يادكار كهن، تهران، خانه تاريخ وتصوير ابريشمي، ١٣٩٠، ص ١٨.

يكشف وجهة نظر الملوك الأخمينيين عن القوانين. انتفعنا منها بالتعرّف عن دور المؤسسة القضائية في إدارة المجتمع وتحقيق العدالة، وكذلك كشفت عن عدد من القوانين الأخمينية.

٢- العهد القديم:

عُدَّ من بين المصادر الأولية لدراسة التاريخ الحضاري الأخميني في جوانبه المختلفة بما فيه الجانب القضائي إذ تطرق في سفر دانيال وعزرا وأستير إلى أهم الجوانب القضائية وقَدِّم شواهد على الجرائم والعقوبات المختلفة في العصر الأخميني.

٣- المصادر الكلاسيكية:

أمدتنا بمعلومات مهمة عن تاريخ الدولة الأخمينية، ولقد وضحت كثيراً من غموض النظام القضائي في هذه المدة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، وتمثلت في الكتابات العديدة التي دونها المؤرخون من أمثال هيرودوتس وكزنفون وبلوتارك، وامتدَّت بمعلومات عن المؤسسات القضائية وإدارتها على وفق رؤيتهم الخاصة.

أ- تاريخ هيرودوتس:

ولد هيرودوتس في هاليكارناسوس (Halicarnassus) الواقعة جنوب غرب آسيا الصغرى (٤٨٤-٤٢٥ ق.م)، في أسرة محبّة للعلم والأدب^(١)، ويُعدُّ تاريخ هيرودوتس من المصادر المهمة والأساسية الذي عُني في أوائل نشاطات الملوك الأخمينيين، وساعدت كتاباته في الحصول على معلومات تخصُّ موضوع دراستنا، ومما يُعاب عليه أن معلوماته كانت مفعمة بالمبالغة والسرد، والسبب يعود إلى أن أغلب مصادره في الحصول على المعلومة كانت من روايات شفوية رويت له، فضلاً عن محاولته للانتقاص من الفُرس. لا سيما وأن دولته كانت تخوض غمار حرب ضروس معها، لذا علينا التعامل مع معلوماته بحذر وتمحيص، ولكن عموماً أنَّها وضَّحت جزءاً ولو كان يسيراً عن النظام القضائي^(٢).

(١) هيرودوت، تاريخ هيرودوت، ترجمة، عبد الإله الملاح، ابوظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠١، ص ٢٠.

(٢) محمد باقر وثوقي، برسي منابع ومأخذ ايران بيش از اسلام، تهران، انتشارات بياض نور، ١٣٨٣، ص ٣١.

ب- كزنفون:

ولد كزنفون في قرية صغيرة باسم (ارخيوس) وحُدّد تاريخ ولادته من قبل بعض المؤرخين في عام (٤٣٠-٣٥٤ ق.م)^(١)، تعلم وتدرّب على مختلف العلوم والفنون الحربية وشارك في حرب (كوناكسا)^(٢) الذي خسر فيها كورش الصغير، وبناء على هذه الخسارة أرجع عدداً كبيراً من اليونان عن طريق آسيا الصغرى. وكان كتابه (كورش نامه) من المصادر المهمة، أشار فيه إلى إسهام المؤسسة التعليمية في عملية القضاء.

ج- بلوتارك:

ولد بلوتارك في أراضي (بئوسي) Beotie في مدينة (خورنه) Chcronee في حدود (٤٦-١٢٠ م). سافر إلى أثينا في شبابه من أجل إكمال دراسته، ثم سافر إلى روما ليدون كتابه المعروف باسم (حيات مردان نامي) أي حياة الرجال المشهورين تكلم فيه عن الرجال الذين كان لهم أثر كبير في الأحداث آنذاك. ومن بين هؤلاء الرجال أردشير الثاني (Artaxerxes II) (٤٠٤-٣٥٨ ق.م) الذي كان له أثر كبير في العصر الأخميني. وتضمن مؤلفه إسهام النساء والمحظيات في المؤامرات التي كانت تحاك في البلاط الأخميني ومن بينها مؤامرة قتل زوجة الملك أردشير الثاني. والعقوبات المترتبة على ذلك.

عُدّت هذه المؤلفات من أهم مصادر تاريخ الدولة الأخمينية على الرغم من مآخذ كثيرة عنها؛ لأنّ هؤلاء المؤرخين كانوا من بين اليونان المتحاملين على الدولة الأخمينية، بسبب العداء والحروب المستمرة بين الدولتين بذلك قد بالغوا في بعض المواضيع، ونلاحظ عدم الحيادية في

(١) كزنفون، كورش نامه، ترجمه، رضا مشايخي، تهران، شركت انتشارات علمي و فرهنگي، چاپ ٧، ١٣٨٨، چاپ ٨، ١٣٩٢، ص ١٠.

(٢) كوناكسا: وهي حرب قامت بين كورش الصغير والملك أردشير الثاني بسبب طمع الأول في الحكم لذا قام بتجهيز جيش كبير من الجنود اليونان وفي عام (٤٠١ ق.م) تواجه الطرفان وذكر اليونان عن تفوق جيش كورش الصغير ولكن على أثر من أنانية كورش وعندما أراد توجيه ضربة إلى اخيه أردشير أصيب بجراح من قبل أحد الجنود والمرافقين إلى أردشير بذلك قتل في هذه المعركة. للمزيد، ينظر: بلوتارك، حيات مردان نامي، جلد ٤، ص ٤٨٥ - ٤٨٧؛ كزنفون، لشكر كشي كورش يا بازگشت ده هزار نفر، ترجمه، وحيد مازندراني، تهران، دنيای کتاب، ١٣٨٤، ص ٢٠٢؛ كسنوفون، آناباسيس، ترجمه، احمد بيرشك، تهران، كتاب سرا، ١٣٧٥، ص ١٢٥ - ١٣٢.

موضوعات أخرى تناولوها. فضلاً عن أنّ مصادر معلوماتهم هي الروايات الشفوية التي كانت تتناقل فيما بين محدثيها، فيعترّيها الإضافات والمبالغات، ولكن مع ذلك عُدّت من المصادر المهمة للباحثين في الحضارة الأخمينية؛ لكون بعضها عاصر أحداث هذه الدولة^(١).

٤- المراجع الفارسية:

اعتمدنا في هذه الدراسة عدداً من الكتب الفارسية التي تطرقت إلى تاريخ الدولة الأخمينية بما فيه الجانب القضائي، ومن أهمّها كتاب (ايران در زمان هخامنشيان) أيّ (إيران في زمن الأخمينيين) لمؤلفه مرتضى احتشام الذي ذكر فيه بعض الجوانب القضائية للدولة الأخمينية؛ كذلك كتاب (تاريخ ايران باستان) أيّ (تاريخ إيران القديم) لمؤلفه حسن بيرنيا، إذ اعتمدنا الجزءين الأول والثاني، اللذين أمدانا بمعلومات عن العقوبات المفروضة في هذا العصر. فضلاً عن مصادر ومراجع أخرى لا يسع المجال لذكرها.

٥- المراجع المُعَرَّبَة:

يُعدّ كتاب أولمستد (الإمبراطورية الفارسية عبر التاريخ)، من المؤلفات بالغة الأهمية عن التاريخ الأخميني وحضارته، وقد تضمّن إشاراتٍ مهمةً عن النظام القضائي، ذكر فيها بعض الجرائم والعقوبات التي حدثت آنذاك. ولكن المآخذ على ترجمة هذا الكتاب أنها لم تراعى الدقة في ترجمة بعض المفردات المهمة التي من الممكن أن يكون لها تأثير كبير في إيصال المعلومة إلى القارئ، على سبيل المثال ما ورد في الترجمة العربية (الجزء الثاني، الصفحة ٩١)، مفردة التراب التي كانت من ضمّن العقوبات المفروضة في العصر الأخميني، ولكن الأصح ما تمّ ذكره في النسخة الأصلية غير المترجمة هو (ashes) التي هي (الرماد)، وما تمّ ذكره في الترجمة الفارسية كان (خاكستر) التي تعني الرماد أيضاً، فهنا تختلف العقوبة بحسب ما ورد في النسخة الأصلية، وكذلك الترجمة الفارسية، بهذا تكون عقوبة الرماد وليس عقوبة التراب.

(١) پلوتارك، حیات مردان نامی، ترجمه رضا مشایخی، تهران، انتشارات علمی فرهنگی، چاپ ۳، ۱۳۶۹،

٦- المراجع الأجنبية:

اعتمدت الدراسة عدداً من المراجع الأجنبية منها ما كتبه (Maria Brosius) عن الدولة الأخمينية في كتابها (The Persian Empire for Cyrus II to Artaxerxes I) المتضمن ذكر الشواهد التاريخية لمعرفة العملية القضائية.

وبناءً على ما تقدّم من ذكر أسماء مصادر ومراجع نستطيع أن نضيف إليها ما تمّ الاستعانة به من رسائل وأبحاث، كانت خير دليل في معرفة النظام القضائي.

وفي الختام نرجو أن نكون قد وفّقنا بعملنا هذا، ونأمل أن يكون عملاً ينتفع به الباحثون في دراساتهم المستقبلية عن تاريخ إيران القديمة وحضارتها، وما التوفيق إلا من عند الله.

المبحث الأول

الجذور التاريخية

أولاً - القضاء في العصر البشداي:

تطلق كلمة پيشداي على مجموعة الملوك الأوائل الذين حكموا بلاد فارس في العهد الأسطوري ويكون حكمهم ما بين حكم الملكين (كيومرث وكيقباد)^(١).

ورد ذكر هذه السلالة الحاكمة في كتاب أvesta^(٢) بمصطلح (پردات)، ويُقصد به المشرع الأول أو الشخص الذي شرع القوانين لأول مرة، لذا يكون ملوك هذه الأسرة هم أول المشرعين في تاريخ إيران القديم^(٣).

وما تمّ ملاحظته بأنّ الإنسان في العصور البدائية عندما تعرّض إلى ظلم معين لم يكن هناك مَنْ يستمع إلى مظلّمته، ومع التطورات التي سارت عليها أنظمة الحكم، وظهر نظام حكم وملوك، أصبح بمقدور الفرد الرجوع إليهم، ليتقدم بشكوى للنظر فيها من قبل الحاكم أو الملك يرجو

(١) رضا اشرف زاده، ملوك براتي، آفرينش وگسترش تمدن از كيومرث تا جمشيد در شاهنامه فردوسي، فصل نامه تخصصي زبان وادبيات فارسي دانشگاه آزادي اسلامي مشهد، شماره ٣٠، تابستان ١٣٩٠، ص ١٢١.

(٢) أvesta: الكتاب المقدس للديانة الزرادشتية، ومعناه الأساس أو الأصل كونها مشتق من (Upaasta)، ويتجاوز عمره ثلاثة آلاف سنة ويتهم الزرادشتيون الإسكندر المقدوني بحرق أvesta بعد غزو الدولة الأخمينية، تمّ جمع أجزاءه للمرة الثانية في العهدين البارثي والساساني ومؤلفة من واحد وعشرين جزءاً، وفقدت للمرة الثانية عند انتشار الإسلام في القرن السابع الميلادي، ليهاجروا بذلك الزرادشتين إلى الهند، وقاموا بتدوينه للمرة الثالثة لكن ما تمّ تدوينه يمثل ربع الكتاب الرئيس فقد دونت أربعة أجزاء من أصل إحدى وعشرين جزءاً. وقد ظهر في الألف الأول قبل الميلاد (زند افستا) الذي يعني تفسير أو شرح أvesta، وثمّ ظهر شرح هذا الشرح (الزُند) بكتاب سمي (البازند) الذي يعني تفسير التفسير. ينظر: خليل عبد الرحمن، أvesta الكتاب المقدس للديانة الزرادشتية، دمشق، روافد للثقافة والفنون، ط٢، ٢٠٠٨، ص ٧-١٠.

(٣) ذبيح الله صفا، حماسه سرايي در ايران از قديمترين عهد تاريخي تا قرن چهاردهم هجري، تهران، مؤسسة مطبوعاتي اميركبير، ١٣٣٣، ص ٣٩٦-٣٩٧.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الأول: الجذور التاريخية

فيها الحصول على العدالة، بذلك تكون الملوكية لها قدسية إلهية يتم الرجوع إليها من أجل الحصول على العدالة^(١). وبناءً على هذا يُعدُّ (كيومرث) أول ملوك العصر البيشدادي، والسبب الذي دعا الناس في ذلك العصر إلى تنصيب الملك وظهور نظام الحكم؛ لانتشار الظلم والعداء والحسد بينهم، لذا كانوا بحاجة إلى ملك لتستقيم أمورهم، وينشر العدل بينهم، ويتحقق الأمن والاستقرار بسلطة قائمة على القضاء بين الناس والحكم بالعدالة. بناءً على ذلك ذهب مجموعة من كبار السن إلى (كيومرث ابن لاوذ) ليكون ملكاً عليهم، ويحكم بينهم على وفق مبدأ العدالة، فوافق كيومرث على طلبهم، ووضع التاج على رأسه^(٢).

وتولى الحكم من بعد الملك (كيومرث)، الملك (هوشنگ)، وهو من بين أوائل الملوك الذين وضعوا الأحكام والحدود بين الناس، لنشر العدالة وإنصاف المظلومين بتحقيق العدالة ومعاقبة الظالمين، ولهذا لُقِّب بلقب أوائل المشرعين (بيشداد)^(٣). وأُطلق عليه في (الأفستا) (Haosyanga) هئوشينگهه)، ولقب في (Para – data) مقابلها في الكتابات (البهلوي)^(٤) (Pes – dad) التي تعني

(١) علي حيدري، وآخرون، تجلي آيين (قصه برداشتن) در ادبيات فارسي، متن پژوهشي ادبي، سال ٢١، شماره

٧٢، تابستان ١٣٩٦، ص ٦٧.

(٢) أبو الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ -

٢٠٠٥م، ص ١٦٨.

(٣) ابن البلخي، فارس نامه، ترجمة، يوسف الهادي، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص

ص ٣٦-٣٧.

(٤) الكتابات أو الخط البهلوي: هو أحد أنواع الخطوط المعتمدة لكتابة النصوص في إيران القديمة، في العهدين

(الفرثي والساساني) وهذا الخط له جذور من الخط الآرامي. ينظر: پرويز ناتل خانلری، تاريخ زبان فارسي، جلد

اول، تهران، نشر نو، ١٣٦٥، ص ٢٤١.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الأول: الجذور التاريخية

في الفارسية (پيشداد). ويقصد بها أول المشرعين، أي (داد القانون) واضع القانون، الذي يحكم بالعدل^(١).

ونذكر (حمد الله مستوفي)، أن سبب تسميته راجع إلى ما كان يمتلكه من ذكاء وحكمة ومعرفة واسعة، لذا أطلق عليه (هوشنگ). وكذلك يكون الساعي إلى تحقيق العدالة وغلق الباب أمام الظلم والطغيان، أو لربما أنهم لم يلاحظوا شخصاً يُشرع القوانين كما شرعها (هوشنگ)، لذا لقب (پيشداد)^(٢).

وما كتبه (حسن امين) عن الملك هوشنگ إذ صوّره بمظهر المُنقذ الذي أخرج رعيته من الظلام والجهل إلى نور العدالة، إذ يقول: "هوشنگ حفيد كيومرث في زمن حكمة أخرج شعب من ظلام القمع والتمرد إلى منبع الحياة والعدل وأنصاف المظلومين وتجديد معالم العدالة وتمهيداً لقاعدة الإحسان والسعي والاجتهاد"^(٣).

بهذا يمكن القول: إنَّ الملك هوشنگ، عُدَّ من أول المشرعين بين شعب عمل على نشر العدالة بالتقاضي بين الناس على وفق القوانين التي شرعها؛ فأطلق عليه لقب پيشداد (Para-data). ومن بعد الملك طهمورث، حكم بالعدل بين الناس، و(زيناوند) هو لقب تلقب به، ومعناه شاكي السلاح، وكان ملكاً ذا معرفة وعدل، ولم يكن أي شخص بقوته، وعند التقاضي راعى أصحاب الحق، وقمع المُفسدين، إذ سار بذلك على نهج الملك هوشنگ^(٤).

(١) آرتور كريستن سن، نخستين انسان نخستين شهريار، ترجمه، ژاله آموزگار، احمد تفضلي، تهران، نشرية چشمه، چاپ ٢، ١٣٨٣، ص ١٧٣.

(٢) حمد الله مستوفي، تاريخ گزيده، به اهتمام الحسين نواي، تهران، اميركبير، ١٣٣٩، ص ٧٦؛ احسان يارشاطر، جان اندرو بويل، تاريخ ايران از سلوكيان تا فروپاشي دولت ساسانيان، ترجمه، حسن انوشه، جلد سوم، قسمت أول، انتشارات اميركبير، ١٣٧٣، ص ٥٣٠.

(٣) حسن امين، تاريخ حقوق ايران، تهران، دايرة المعارف ايران شناسي، ١٣٨٢، ص ٤٤.

(٤) ابن بلخي، فارس نامه، ص ٣٨.

وجاء من بعدهم الملك جمشيد الذي حكم بالعدل تارة وبالظلم تارة أخرى، فعند اعتلائه الملوكية، صنّف المجتمع على أربع طبقات هم: طبقة الفقهاء؛ المقاتلون؛ وطبقة الصُّنَّاع والكَتَّاب وطبقة الحراث أو الفلاحون. ووضع أختاماً خاصة لكل عمل، إذ نَحَتَّ على ختم الحرب "الرفق والمدارة"، وعلى ختم الضرائب عبارة "العمارة والعدل"، وعلى ختم الرسائل عبارة "الصدق والأمانة"، وعلى ختم المظالم عبارة "السياسة والإنصاف"^(١).

وأرسل الملك جمشيد في بداية حكمه، طلباً للعلماء من طبقة الفقهاء، وقال لهم: ما العمل الذي يُمنح الحكم البقاء والاستمرارية، فأشاروا عليه، بالقضاء بين الشعب، لذا أمرهم أن يكونوا على مقربة منه عندما يجلس إلى النظر في المظلمة؛ ليستشيرهم بما هو عدل، لكي يحكم به^(٢). وفيما بعد غيّر سياسة حكمه من العدل إلى الظلم، وهذا ما ذكره (حسن بيرنيا) يوضح بأنَّ الملك جمشيد في سني حكمه الأخيرة، أفرط كثيراً في الرفاهية والبذخ، من أجل إسعاد نفسه، بذلك خرج عن أوامر الإله (أهورامزدا)، وفي أحد الأيام عندما كان جالساً لوحده على عرشه، تجسدت له إحدى الأرواح الشريرة بهيأة بشرية في مقدمة عرشه وأخبرته، بأنَّه مع ما تَمَلَّكُهُ من إجلال وحكم ورجاحة في العقل والكياسة عليك أن تَدَّعي الألوهية، وعند ما سَمِعَ ذلك، ظهرت عليه ملامح التعجب، ولكن تلك الروح الشريرة استطاعت بالتملق والحيلة من إغراء الملك جمشيد والتأثير عليه، وبناءً على ذلك، دعا الملك جمشيد وزراء البلاط ورجاله، وأمرهم بعبادته كإله وصنع عدداً من التماثيل له؛ ليتم توزيعها بين الناس من أجل نشر عبادته. ومن لا يطع أوامره سيعاقب بمنتهى القسوة، وبذلك ساد الظلم والطغيان نهاية عصر الملك جمشيد، وفَقَدَ كلُّ ما وصف به من الحكمة والعدالة^(٣).

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيت الأفكار الدولية، بلا م. بلا ت، ص ٢٦.

(٢) حسين گودرزي، آيين قضاوت در ايران باستان، پاين نامه كارشناسي ارشد دانشگاه شهيد بهشتي، ١٣٧٧، ص ٣٠.

(٣) حسن بيرنيا، داستانهاي ايران قديم (متعم ايران باستان)، تهران، انتشارات مجلس، ١٣٠٧، ص ٢٠.

ونذكر (الفردوسي) أنَّ الملوك رأوا ملك الملوك جمشيد مرق عن الدِّين، وأطلق يده في الظلم والجور ثاروا عليه، وخلعوا ربقة طاعته، واستبدوا بآرائهم وملكهم^(١). ليبدأ حكم جائر وظالم، تَجَسَّدَ في حكم الملك الضَّحَّاك، إذ أذاق الشعب كثيراً من الظلم والاستبداد^(٢). بهذا نستطيع أن نَعُدَّ عهد الملك الضَّحَّاك عهداً خالياً من أيِّ أنواع العدل بين الشعوب بل ما كان سائداً هو الظلم وأخذ الحريات.

إستطاع بعد ذلك الملك (فريدون) من محاصرة الملك الضَّحَّاك في جبل (دماوند)^(٣)، وسجنه. وإذا كان الملك فريدون من بين العلماء والفضلاء وذو عدل وحكمة، وبعد القضاء على الضَّحَّاك، أمر الناس بالتعامل معهم على وفق العدل والتسامح، فأعاد كلَّ ما أخذه الضَّحَّاك ظلماً من الناس. وكان عادلاً مع الفقراء، إذ أمر بتوزيع الأراضي التي ليس لها مالك بين الفقراء من القوم، وساد في عهده كثير من الخير والعدل، وحاكم المستبدين، واسترد حق المظلومين من الظالمين^(٤). وقد شَدَّ الرحال مع جنوده، وسار في مشارق الأرض ومغاربها؛ يُمهِّد للعدل، هادماً بذلك كلَّ قواعد الظلم، ناشراً العدل والرحمة بين الناس^(٥).

وممَّا يُؤسَفُ لَهُ، لم ترد معلومات واضحة والروايات الأسطورية عن عدالة وقضاء الملوك الذين جاءوا من بعد (فريدون)، لذا سننتقل في الحديث عن حكم سلالة جديدة هي السلالة الكيانية .

(١) أبو القاسم الفردوسي، الشاهنامه، ترجمة، الفتح بن علي البنداري، أكمل الترجمة، عبد الوهاب عزام، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م، ص ٣٠.

(٢) سعيد نفيسي، تاريخ اجتماعي إيران دوران پیش از تاریخ و آغاز تاریخ، اهتمام عبد الكريم جريزه دار، تهران، اساطير، ١٣٨٤، ص ١٥٥.

(٣) جبل دماوند: الواقع في شمال إيران المتمركز في سلسلة (جبال البرز) الواقعة جنوب بحر قزوين. وهو أعلى قمة جبلية في إيران وأعلى قمة بركانية في قارة آسيا. ينظر: زهرا عباسي، دماوند زيباي جاودان، قم، تلاش اندیشه، ١٣٩٣، ص ١٣.

(٤) ابن بلخي، فارس نامه، ص ص ٤٤ - ٤٥.

(٥) أبو القاسم الفردوسي، الشاهنامه، ص ٤١.

ثانياً- القضاء في العصر الكياني:

بدأ حكم هذه الدولة بعد انتقاله من آخر الملوك البيشدادين هو (كرشاسب)، ليتولى الحكم من بعد (كيقباز) مؤسس سلالة جديدة، عُرف ملوكها بلقب (كيانيون)^(١)؛ ولأنَّ أسماؤهم تبدأ بكلمة (كي) الذي يقصد بها (الملك)، وجاءت في الفيدا^(٢) بلفظ (كفي) ويقصد بها الكاهن، لا سيما الكاهن الذي يحتسي الشراب المقدس (سوما)، وكذلك جاء ذكرهم في الشاهنامه باسم (الكيانيين)^(٣).

وسنُسلطُ الضوء في ذكر هذه الدولة على مسألة القضاء والعدل الذي سار عليه عدد من ملوك هذه الدولة، إذ عُرف ملوكها، بأنَّهم قضاة عادلون، منحوا الجانب القضائي اهتماماً واسعاً، ومن الأمور التي سعى إليها ملوك الدولة الكيانية هو تحقيق العدالة للشعوب التي أصبحت تحت سيطرتهم.

وأول من جلس على عرش هذه الدولة من بعد انتهاء حكم البيشداي، هو الملك كيقباز الذي يتدرج من السلالة البيشدادية من نسل ملك منوچهر. وقد أولى هذا الملك مسألة العدالة اهتماماً بالغاً، ساعياً لتحقيقها في جميع الأراضي التي كانت تحت سيطرته، بيد أنَّه لم نحصل على معلومات كافية عن القضاء في عهده، وكيفية تحقيق العدالة^(٤).

ومن الملوك الذين أُشير إليهم كثيراً في مسألة العدالة، هو الملك كيخسرو الذي ذُكر في افستا كوي هئوسروه (Kari Haosravan). وفي البهلوية كيخسرو أو كوي خورسر^(٥). عرف

(١) طه ندا، دراسات في الشاهنامه، الاسكندرية، دار الطالب، ١٩٥٤م، ص ٥٩.

(٢) الفيدا كتاب الهندوس المقدس وينقسم إلى أربع أجزاء. للمزيد ينظر: أحمد شلبي، مقارنة الأديان، ج ٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤، ص ٣٩.

(٣) أبو القاسم الفردوسي، الشاهنامه، ص ٩٩.

(٤) جمشيد نغماجي كازروني، ايران زمين، جلد ١، تهران، چاپ فتاحي، ١٣٨٩، ص ٨٩.

(٥) محمد جواد مشكور، ايران در عهد باستان در تاريخ اقوام و پادشاهان پيش از اسلام، تهران، چاپ گلشن، ١٣٦٣، ص ٩٣.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الأول: الجذور التاريخية

كيخسرو من بين الملوك الكيانين الذين عُرفوا بقضاءٍ عادل، وأهم عمل يؤكد تطبيقه للعدالة، هو تدمير (افراسياب) والقوى التورانية التي كانت رمزاً للظلم في ذلك الوقت^(١).

وذكر (الفردوسي) تفاصيل القضاء على (افراسياب) في كتابه (الشاهنامه)، إذ قال: بعد أن سلم الملك كيخسرو التاج إلى لهراسب، قال له: "إني قد سلمت إليك تاج الملك، فلا تحرك لسانك إلا بالعدل، فإنك به تكون منصوراً مسروراً. لا تجعل للشيطان إلى قلبك سبيلاً إذ أردت أن يكون حظك من الملك موفوراً. واتبع الحق ولا تؤذي الخلق، وكُن حافظاً للسانك"^(٢).

وما نلاحظه في المقطع الأول بأنه بعد أن سُلّم الملوكية، عليه العمل على وفق عدد من النصائح ليكون حظه أوفر في الملوكية، ومن هذه النصائح بأن لا ينطق إلا بما يحقق العدالة التي بها يكون منتصراً. هذا الأمر يبين أثر النطق في إعطاء الأحكام النهائية التي تحقق بالعدالة بين أفراد المجتمع. وفي المقطع الثاني يطلب منه أن لا يجعل قلبه طريقاً سهلاً لوسوسة الشيطان حتى لا يُحيد عن معرفة الحق. وفي المقطع الأخير يوضح دور العقل، فهو يطلب منه أن يتبع الحق ولا يظلم شعباً، وهذا لا يتم إلا بالعقل السليم والمفكر، وأن يكون محافظاً عند النطق في الأحكام حتى لا يُظلم عنده أي شخص بسبب أحكام قاسية، قد تصدر منه. وهذا النص يوضح إسهام أجزاء الجسم في تحقيق العدالة (وهي اللسان والقلب والعقل).

سارَ الملك لهراسب على خطى كيخسرو، ونفذ جميع الوصايا والنصائح؛ لتحقيق العدالة والحكم بين الناس بالعدل. وجاء من بعده ابنه كشتاسب، وسار أيضاً على نهج والده في القضاء

(١) شيروين وكيلي، أسطورة شناسي پهلوانان ایرانی، تهران، پازینه، ۱۳۸۹، ص ۱۵۵. لمعرفة المزيد عن الصراع ينظر: أبو القاسم الفردوسي، الشاهنامه، ص ۲۹۰ - ۲۹۸؛ سعد عبود سمار، م. م رنا كاظم معن، الصراع في المعتقدات الايرانية القديمة، مجلد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية، جامعة ميسان، وكلية الآداب، جامعة تكريت، ۲۰۱۳م، ص ۸۵ - ص ۱۰۴.

(٢) أبو القاسم الفردوسي، الشاهنامه، ص ۳۰۵.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الأول: الجذور التاريخية

بالعدل، ويقال إنّه تعلم القضاء من أبيه، وكان يضع أمام أعينه مصالح الجميع في تحقيق العدالة^(١).

ثالثاً- القضاء في الدولة الميديّة:

ورد ذكر القبائل الميديّة في كتابات الملك الآشوري شلمنصر الثالث^(٢) (٨٥٨-٨٢٤ ق.م) إذ تمت الإشارة إلى بلاد عرفت باسم پارسوا في جبال كردستان (٨٣٧ ق.م) منقسمة على سبعة وعشرين ولاية، ويحكم فيها سبعة وعشرون حاكماً أو ملكاً، وعرف أهلها باسم أمادي (Amadai) أو ميدين ومادي^(٣). وجاء ذكرها في الآثار الآشورية والكتابات الأخرى المرتبطة ببلاد الرافدين بعنوان ماتاي (Matai) ومادي (Madai)، وفي النقوش الأخمينية ورد ذكرهم باسم مادا (Mada)، وفي الكتابات اليونانية عُرفوا باسم (مذا)، وهي تسمية تمّ إطلاقها على مكان أتحدت فيه القبائل الإيرانية من قبل شخص يدعى (دياكو) في القرن الثامن قبل الميلاد مؤسس الدولة الميديّة^(٤).

وعليه فقد وجد بين الميدين شخص حكيم باسم (دياكو Dajauku) (٧٠١-٦٥٥ ق.م) أو كما ذكره هيرودوتس (ديوكس Deioces ابن فراورتس)^(٥)، فهو حبز الحكم المتحد بدلاً عن حكم

(١) ابن بلخي، فارس نامه، ص ٥٠.

(٢) شلمنصر الثالث (٨٥٨-٨٢٤ ق.م): خلف أباه آشور ناصر بال الذي ورث عنه إمبراطورية واسعة ليبرهن على أنه كفوء للمحافظة عليها بل وتوسعها إلى أبعد الحدود، خاض سلسلة من الحروب ليكون بذلك سيد الشرق الأدنى وآسيا الغربية من جبال أرمينيا شمالاً إلى الخليج العربي جنوباً ومن تخوم الأراضي الميديّة (المادية) شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، دام حكمه خمسة وثلاثين عاماً. ينظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ١، بغداد، دار الوراق، ٢٠٠٩، ص ٥٥٣.

(٣) ول ديورانت، قصة الحضارة، ج ٢، ترجمة، محمد بدران، القاهرة، مطبعة الجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠، ص ٣٩٩.

(٤) اردشير خداداديان، تاريخ ايران باستان آرياييها ومادها، تهران، شركت گلبان چاپ، ١٣٧٦، ص ١٢١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الأول: الجذور التاريخية

القبائل المُتفرِّق^(١)، الذي اعتمدته في حلّ خلافاتها على العادات والأعراف القبلية، وبعد تزايد الخلافات دعت الحاجة إلى وضع شرائع يخضع إليها الجميع عند حدوث خلاف بين القبائل المختلفة. فبعد أن عرف (دياكو) بالعدل والحكمة، وكان من بين ذوي الواجهة بين أفراد قبيلته، فهو مؤمن بفكرة أن الحق والعدالة اعداء الظلم، وبناءً على هذا تمّ اختياره ليكون قاضياً يحكم بينهم بالعدل. وبذلك حصل على سمعة حسنة بين القبائل الأخرى. وعُرف بأنه عادل وحكيم، لذا قررت تلك القبائل بأن تتخذ قاضياً تلجأ إليه من أجل حلّ مشكلاتها. وقد كثرت الدعاوى والمظالم المعروضة إلى (دياكو)، ممّا تطلب مدة زمنية للنظر فيها، قرر الامتناع من صعود منصة القضاء معتذراً بأن قضاء الوقت في حلّ مشكلات الآخرين قد أضرّ بمصالحه الخاصة. وبعد مدّة من اعتزال (دياكو) عن القضاء، انتشرت السرقة وكُثُر قُطاعُ الطرق، مما تسبّب بحدوث اضطرابات بين القبائل الميدية، وقد اجتمعت تلك القبائل، وقالت: "إنّ حالة معيشتنا صارت تُنكّد علينا السكن بهذا البلاد، وصار من اللازم لنا أن ننتخب ملكاً يقضي بيننا وفقاً لمقتضى الشرائع العادلة، فبينما لنا أن نحرث اراضينا بهدوء وسلام، ونأمن غوائل الغاصبين وأهل العدوان، فأثر هذا الكلام بخواطر الماديين واقتنعهم لانتخاب ملك عليهم"^(٢).

وبناءً على هذا الاجتماع، مال رأي القبيلة إلى اختيار (دياكو) لمّا تمتع به من سمعة حسنة، وما عُرف عنه من عدالة، لذا أُختير في عام (٧٠١ ق.م) ليكون ملكاً على رأس الدولة الميدية، وأول عمل أقدم عليه هو بناء قصر فاخر واختار عدداً من الأفراد من أجل حراسته^(٣).

(١) ا.م. دياكونوف، تاريخ ماد، ترجمه، كريم كشاورز، تهران، بنگاه ترجمه ونشر كتاب، ١٣٤٥، ص ٢٢٤.

(٢) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس الشهير، المجلد ١، ترجمة حبيب افندي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٨٨٦، ك ١، فقرة ٩٦-٩٧.

(٣) اردشير خداداديان، تاريخ ايران باستان آرياييها ومادها، ص ١٢٩؛ اقرار علي ياف، پادشاهي ماد، ترجمه، كامبيز ميربهاء، تهران، انتشارات ققنوس، ١٣٩٢، ص ٣١٥.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الأول: الجذور التاريخية

وتَمَّ بناء هذا القصر في هگمتانه أو اکبتانا (همدان)^(١) التي أصبحت عاصمة لهم، ولقد ازدهرت هذه المدينة وحصلت على مكانة مميزة من باقي المدن وزاد من عدد سكانها^(٢).

وبعد ذلك اقدم على سن قانون ومن بين هذه القوانين منع دخول أي فرد على الملك، ولا يحق لأي شخص من محاولة التواصل مع الملك، وعلى الأفراد تقديم شكاوهم إلى الملك بشكل مكتوب، تصل الملك بوساطة أفراد مُختارين لهذا العمل، لا يحق النظر والضحك والبصق في حال تواجد الملك، وأن منع البصق؛ لكونه من الأعمال المعيبة، بهذا فإن رؤية (دياكو) أي الملك أصبح من الأمور الصعبة، فكان شخصياً يتابع الدعاوي بنفسه بعد أن كانت تصل إليه بعد تدوينها من قبل موظف خاص بذلك، وبعد إصدار الحكم يُكتب ويُختتم عليه من قبل الملك، وفي حال حدوث جريمة معينة يُستدعا الجاني ويُحاسَب بما يستحق من قصاص، واستحدث نظام التجسس في جميع أراضي الدولة؛ لتجلب له أخبار الرعية^(٣).

وبناءً على هذا كان الملك قاضياً يُحلُّ المشكلات وينظر في الدعاوى، وربما يكون هذا مُستَمدّاً من العادات العيلامية أو الآشورية وتقاليدهم، بأن يتم اختيارهم من بين طبقة المحاربين. وبهذه الصورة، فإن (فراورتنس) ابنه الذي كان من بين المقاتلين بمقدوره أن يكون بدلاً عن أبيه الملك دياكو، وأن يجمع بين القضاء وقيادة الجيش في شخصية واحدة متمثلة بالملك^(٤).

وفيما يخص العقوبات في العهد الميدي فقد كانت قاسية ومؤلمة، ولكن قساوة هذه العقوبات تعتمد على من يُصَبَّحُ ملكاً، وهذا ما نلاحظه عند تولي الحكم الملوك الأوائل وهم

(١) هگمتانه أو اکبتانا عاصمة الميديين ويعني اسمها (Ecbatana) (ملتقى الطرق الكثيرة) وموضع اكبتانا في وادي خصب نضر. ينظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ٢، بغداد، دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠١١م، ص ٤٣٧.

(٢) كلمان هوار، ايران وتمدن ايراني، ترجمه، حسن انوشه، تهران، انتشارات اميركبير، چاپ ١٣٨٧، ص ٢٩.

(٣) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ١، فقرة ٩٩-١٠٠؛ اردشير خداداديان، تاريخ ايران باستان آرياييها ومادها، ص ١٣٦.

(٤) عبد الحسين زرین كوب، تاريخ مردم ايران (١)، تهران، مؤسسة انتشارات اميركبير، ١٣٧٧، ص ٩٠.

يتفاخرون بعدالتهم، ولكن يلزم أن نركز على عدالة الملوك، فعلى الرغم من أن حكم الملوك الأوائل من الميديين كان عادلاً وغير مُستَبَدٍّ، لكن ما نُلحظُه عند تولي آخر الملوك الميديين الملك استياجس (٥٨٥ - ٥٥٠ ق.م)^(١) الحكم فإن لفظة العدالة غامضة وليس لها أي حقيقة في حكم هذا الملك المُستَبَدِّ غير العادل، بدلالة أنه قرر التخلص من حفيدة بمجرد رؤيته للحلم، بهذا الحال، كيف له أن يتصف بالعدالة، وهو لم يعدل حتّى مع عائلته. وما ذكره (هيروdotus) عن هذا الملك يوضح ظلمه وقساوته، عندما غضب في أحد الأيام على (هرباجس) وزيره، فعاقبة بعقوبة قاسية جداً، إذ أقدم على قتل ابن هرباجس وأمر بتقطيعه على قطع صغيرة، وطبخ منه الطعام، ودعا (هرباجس) إلى قصره ليشركه مأدبة الطعام، وعند حضوره أطعم من لحم ابنه^(٢)، وهذا لم يكن إلا دليلاً واضحاً على ظلم هذا الملك وقساوته، وعدم عدالته التي كانت السبب الرئيس في انحدار هذه السلالة الحاكمة إلى المنحدر، لتظهر لنا سلالة حاكمة أخرى متمثلة في الدولة الأخمينية.

(١) امامعلي رحمان، نگاهی به تاریخ وتمدن آریایی، لندن، نشر مهري، ٢٠١٩م - ١٣٩٨، ص ١٣٦.

(٢) هيروdotus، تاریخ هیروdotus، ك ١، فقرة ١١٩؛ ول ديورانت، قصة الحضارة، ج ٢، ص ٤٠٢؛ امامعلي

رحمان، نگاهی به تاریخ وتمدن آریایی، ص ١٣٦.

المبحث الثاني

مصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

اعتمدت الدولة الأخمينية نظاماً قضائياً يُعدُّ من أهم مرتكزاتها، يتمثل باحترام التقاليد والعادات المحلية، ومواجهة الظلم والاستبداد والقضاء على الفساد^(١). وأنَّ عظمة الدولة الأخمينية، متأت من قوانينها وما وجدت عليه من مبادئ عليا^(٢)، بدلالة هنالك مجموعة من القوانين ارتبطت بالملك داريوش الأول (٥٢٢ - ٤٨٦ ق.م) عُرفت بـ (كتاب القانون) أو (مجموعة قوانين داريوش)، ولكن للأسف لم تصلنا؛ بسبب ما تعرضت له العاصمة الأخمينية برسبوليس من حرق وتدمير على يد (الإسكندر المقدوني ٣٣٦ - ٣٢٣ ق.م)^(٣).

لذا يُعدُّ النَّظام القضائي واحداً من أهم الأنظمة التي كانت وراء بقاء الدولة وديمومتها، وبينما الدول التي لا تملك نظاماً قضائياً أو يكون نظامها ضعيفاً يؤدي بها إلى الانهيار والزوال. إذ لا يوجد مجتمع من دون أن يمتلك نظاماً قضائياً وقانوناً سواء أكان مدوناً أم غير مدون، بالتأكيد يمكن أن يكون لديمومة الدولة أو انهيارها عدد من العوامل لا حصر لها لكن من دون شك أهمها يتمثل في عدم تحقيقها للعدالة. بذلك على مَرَّ العصور التي كون فيها الإنسان مجتمعاً وحياة مشتركة يسودها الاستقرار والسلام في ظل هذا الإطار الاجتماعي يكون مرهوناً بالعدالة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود مؤسسة قضائية^(٤).

وبناءً على هذا، وضح التاريخ والنقوش التي نحتها ملوك الدولة الأخمينية^(٥) في المناطق المختلفة بأنَّ نظامها السياسي والمدني كان قائماً على أساس من العدالة والصدق^(٦).

(١) شجاع احمد وند، روح الله اسلامي، اندیشه سياسي در ايران باستان، تهران، سازمان مطالعه وتدوين كتب علوم انساني دانشگاه (سمت) پژوهشكده تحقيق وتوسعه علوم انساني وشوراي تخصصي تحول وارتقاء علوم انساني، ١٣٩٦، ص ٧٤.

(٢) لاله جاويدان، تاريخ تحولات حقوق كيفري (ازپيدايش تا كنون)، ص ٢٥٥.

(٣) اشرف احمدي، قانون داد گستري در شاهنشاهي ايران باستان، تهران، انتشارات وزارت فرهنگ وهنر، ١٣٤٦، ص ٤٢.

(٤) مرتضى احتشام، ايران در زمان هخامنشيان، تهران، انتشارات شركت سهامي كتاب هاي جيبی، ١٣٥٥، ص ٨٢.

(٥) ينظر جدول بأسماء وسنين حكم الملوك الأخمينين، شكل رقم (١).

(٦) علي سامي، دادرسي وقضاوت در ايران باستان، مجله مهر، شماره ١، سال ١١، ص ٢٥٤.

وخلفت لنا الرُّقْمُ الطينية والوثائق المكتوبة على جلد (پارشمن)^(١) والنقوش الأخرى العديد من النصوص القانونية^(٢). ولكن أغلب الوثائق والأدلة التاريخية دُمّرت على أثر استيلاء الإسكندر المقدوني^(٣).

فقد ذكر الباحث (ابراهيم پور داود) أنه من الممكن الحصول على معلومات عن النظام القضائي وكيفية تشكيل المحاكم الأخمينية بوساطة ما وصفه لنا الباحثون عن بلاط الإسكندر المقدوني. فبعد احتلال بلاد فارس والسيطرة على الدولة الأخمينية، أنبهر الإسكندر المقدوني بما كانت تمتلك من نظام قضائي وعادات وتقاليد. لذا حاول أن يسير عليها عن طريق تطبيق هذا النظام المُعقد للدولة الأخمينية، ويخرج من البساطة التي كان عليها نظام حكمه. ومن بين الأنظمة التي سار عليها الإسكندر هو النظام القضائي وطريقة تشكيل المحاكم التي كانت استنباطاً عن المحاكم التي أقيمت في برسبوليس^(٤) (تخت جمشيد)^(٥). وما قدم لنا الباحثون والآثاريون من دراسات وتنقيبات توضح وبما لا يدع مجالاً للشك أن في إيران القديمة قبل

(١) پارشمن: نوع من انواع جلد الحيوانات بخاصه جلد (الماعز)، أُستعمل من أجل الكتابة عليه من قبل الاخمينين، وفي الفارسية يُعرف بجلد (الغزال). ينظر: على اكبر دهخدا، لغت نامه دهخدا (براساس حروف الفبا)، جلد ٤، تهران، مؤسسة انتشارات وچاپ دانشگاه تهران، ١٣٧٧، ص ٣٥٤.

(٢) شیرين بياني، تاريخ ايران باستان (٢) از ورود آرياييها به ايران تا پايان هخامنشيان، تهران، سازمان مطالعه و تدوين كتب علوم انساني دانشگاه (سمت) پژوهشكده تحقيق و توسعه علوم انساني و شوراي تخصصي تحول و ارتقاء علوم انساني، چاپ ٧، ١٣٩٠، ص ١٧٩.

(٣) علي پاشا صالح، سرگذشت قانون مباحثي از تاريخ حقوق دور نمايي از روزگاران پيشين تا امروز، تهران، مؤسسة چاپ و انتشارات دانشگاه تهران، ١٣٨٣، ص ١٢٣.

(٤) برسبوليس: العاصمة الأخمينية الذي أمر ببنائها الملك داريوش الأول وتم بنائها ما بين (٥١٨-٤٦٠ ق.م) لتكون عاصمة يذهب إليها في الربيع وتمّ غزوها من قبل الإسكندر المقدوني ودمرها عام (٣٣٠ ق.م)، تقع برسبوليس عند سفح صخرة منعزلة في سهول الواقعة في جنوب شرق إيران وتبلغ مساحتها (١٣٥٠٠٠ قدم مربع)، وأمر الإسكندر بحرقها بالكامل مدمراً بذلك جميع الوثائق والآثار الخاصة والمهمة لمعرفة تاريخ الدولة الأخمينية. ينظر: ارسنت هرتسفلد، تاريخ باستاني ايران بر بنياد باستان شناسي، ترجمه، علي اصغر حكمت، تهران، شركت سهامی انتشارات، ١٣٥٤، ص ٦١؛ حسين فهد حماد، موسوعة الآثار التاريخية: حضارات، شعوب، أمم، معالم، مدن، عصور، علوم الآثار، حرف، لغات، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٥٢.

(٥) ابراهيم پورداود، داد- داد ستان- دادور، مجلة مهر ايران، مهر، سال ١٣٢٢، ٧، شماره ٧-٨، ص ٣٦٦.

الميلاد وجدت أنظمه قضائية وقوانين ومبادئ تُنظم الحياة الاجتماعية والقضايا الفردية^(١). وقد ذكرت هذه الدراسات والتتقيقات التي جرت أنَّ الملوك الأخمينيين أولوا اهتماماً كبيراً بالنظام القضائي، وطريقة اختيار القضاة، وهم كانوا قساةً جداً في تطبيق العدالة، لجعل الجميع متساوين أمام القانون^(٢).

وبناء على ما كان من قوانين مدونة بدلالة بعض النصوص التي يذكرها لنا (أولمستد)^(٣) وغير مدونة كانت عبارة عن قوانين ينطق بها بصورة شفوية، نستطيع تأكيد وجود نظام قضائي يتضح معالمه من طريقة تشكيل المحاكم، وأنَّ أغلب الدعاوى القضائية يعتمد النظر فيها على وفق القانون المستند إلى العادات والتقاليد والأعراف المحلية والمعتقدات الدينية^(٤).

وقد اختلفت المصادر التي اعتمدها الأخمينيون في النظام القضائي عن المصادر المعتمدة في الوقت الحاضر. إذ شكل المُعتقد الديني ومبادئه التي كان يسير عليها القضاة لتطبيق العدالة، فضلاً عن الأوامر الملكية التي لا يعلى عليها أيُّ تشريع وألزم الجميع طاعتها؛ لأنها مصدرٌ مهمٌ في القضاء، وكان للعادات والتقاليد المجتمعية أثر مهم في النظام القضائي^(٥).

-
- (١) علي حجتی کرمانی، سیر قضاوت در ادوار مختلف تاریخ، تهران، انتشارات مشعل، ۱۳۶۹، ص ۴۷.
- (٢) اشرف احمدی، قانون داد گستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ۳۱. للمزيد عن النظام القضائي ينظر الفصل الثاني من الرسالة.
- (٣) للمزيد عن قوانين الدولة الأخمينية ينظر: أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، المجلد ١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ص ٢٠٧-٢١٣.
- (٤) مرتضی احتشام، ایران در زمان هخامنشیان، ص ٨٧.
- (٥) علی طالع زاری، ماریا تاش شمس آبادی، نظام جزایی ایران در عصر هخامنشیان، تهران، جنگل جاودانه، ۱۳۹۶، ص ۸۵.

وبما أنَّ الدولة الأخمينية امتدت من الشرق إلى الغرب^(١)، بهذا جمعت ما بين شعوب مختلفة لديها ثقافتها وعاداتها وتقاليدها المختلفة بعضها عن الآخر، وكان لكلِّ منها معتقدها الديني الخاص بها. وبهذا أصبح للدين، والأوامر الملكية، والأعراف والتقاليد، أثر مهم في القضاء وطرق إصدار القوانين وإعطاء الحكم النهائي^(٢).

١ - الدين:

عُدَّ الدين مؤسسة اجتماعية لا يستطيع الأفراد الاستغناء عنها، فكرة الدين مندمجة بالإنسان منذ نشأته. ولم يكن هنالك نظام يُضاهي النظام الديني في السيطرة على ما يقوم به الفرد من أعمال، فالدين يقسم الأعمال: أعمال حسنة، وأخرى سيئة، ويكافئ الفرد على أعماله الحسنة ويعاقبه على الأعمال السيئة بأشد أنواع العقاب^(٣). فالدين هو الإيمان الفطري الذي يتولد من حاجة الإنسان منذ نشأته الأولى إلى معبود يقترب إليه بعبادته^(٤).

ومع بداية الحياة سعى الفرد للبحث عن إله يلجأ إليه عند تعرضه إلى مشكلة معينة تفوق قدراته، وبعد أن آمن، وضع لنفسه عدداً من القواعد ليتجنب بذلك غضب الإله، وعلى هذا الأساس أصبح لديه عدد من القواعد أصبحت بمثابة القانون. وهذه الأنواع من القوانين تمَّ سنُّها وممارستها من قبل الكهنة في العصور القديمة. ثمَّ يمكن أن نستنتج بأنَّ الدين هو مصدر القانون^(٥).

(١) عند الحديث عن النظام القضائي للدولة الأخمينية يلزم أنَّ نوضح التوسع الذي قام به كُُلُّ من الملك كورش الكبير ومن تبع في حكم الدولة الأخمينية من ملوك. بعد القضاء على الدولة الميديّة قام الملك كورش بتوسع حدود حكومته ليشمل هذا التوسع أجزاءً من آسيا الصغرى وبابل وفلسطين ومصر واطلع نهاية لجميع السلالات الصغيرة، مكوناً بذلك امبراطورية واسعة تمتد من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط ومن نهر سيحون إلى الخليج العربي، فهذا يكون من البديهي أن يحكم شعوب مختلفة لكلِّ منها أنظمتها وعاداتها وتقاليدها ومعتقدها الديني الخاص بها. ينظر: حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة، محمد نور الدين عبد المنعم، السباعي محمد السباعي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣، ص ٢٢٣. ينظر شكل رقم (٢).

(٢) على طالع زاري، نظام حاكم بر جرايم ومجازات ها در دوره هخامنشيان، مجله تحقيقات حقوقي، انتشارات دانشگاه شهيد بهشتي، شماره ٥٩، ١٣٩١، ص ٤١٠.

(٣) طه الهاشمي، تاريخ الأديان و فلسفتها، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٣، ص ٩ - ١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٥) اردشير خداديان، هخامنشي ها، تهران، انتشارات به ديد، ١٣٧٨، ص ١٤٠.

وبما أنَّ الحياة تتكون من رغبات عدَّة، فإنَّ الإنسان في تلك العصور يُؤثِّر نفسه على أيِّ شيءٍ يحقق له المنفعة. فلقد أحب نفسه وآثرها على الآخرين، وإذ لم يكبح جماح شهواته ورغباته فلم يستطع أن يعيش في مجتمع مستقر يسوده السلام. وإذا لم يكون هناك رادع فلا يوجد عدل. بهذا كان الدِّين هو الرادع الذي يضع حداً لأفعال الإنسان ويحقق العدل بين الجميع بالعقاب لكلِّ عملٍ سيئ^(١). فإنَّ تحقيق العدل يتم من قبل الإله الخاص بكلِّ فردٍ، ثمَّ من الأسرة والمجتمع، وهذا ما نلحظُه عند نشأة أولى المجتمعات الأسرية التي لديها الإله الخاص بها، الذي يحميها ويحقق لها العدالة، فعندما كان ربُّ الأسرة يؤدي الطقوس الدِّينية فإنَّه أيضاً يحقق العدالة بين أفراد أسرته، وبهذا العمل أمتلك امتيازات قضائية وروحية^(٢). وهذا يوضِّح الاحترام الذي منحه الأخمينيون إلى القضاء ودوره في حياتهم إلى درجة تطبيق العدالة الإلهية. ومع التطورات التي حدثت في أنظمة الحكم والتطورات المجتمعية، انتقلت هذه الامتيازات من أب الأسرة إلى الكهنة، ومن بعد ذلك إلى الملك الذي أصبح على رأس المؤسسة القضائية^(٣).

وعلى الرغم من أنَّ هناك مَنْ عدَّ القضاء والدِّين في أيِّ مكان بمثابة الروح الواحدة في جسدين، لكن هذه النظرية في العصر الأخميني تمثلت في الشرعية الإلهية التي يحصل عليها الملك لحكم الشعب، بصفته نائباً عن الإله بفعل الدِّين^(٤).

وبناءً على هذا سنسلِّط الضوء على بعض الآراء المختلفة عن المعتقد الدِّيني في العصر الأخميني بصورة مختصرة. إذ ذكر كلمان هوارت (Clement Huart) بأنَّ الشعوب الميدية والفارسية في العصر الأخميني لديها معتقد ديني خاص بكلِّ طبقة من الطبقات المجتمعية، أولاً: الطبقة الحاكمة، الذي تمَّ الإشارة إليها في النصوص الواردة في النقوش المختلفة التي نحتت من قبل الملوك الأخمينيين، ثانياً: طبقة رجال الدِّين، إذ لا نعرف عنها أيَّ

(١) طه الهاشمي، تاريخ الأديان و فلسفتها، ص ٤١.

(٢) مرتضى احتشام، ايران در زمان هخامنشيان، ص ٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٤) اصغر منتظر قائم، آئين دادرسي در عهد هخامنشي، مجله دانشكده ادبيات وعلوم انساني دانشگاه اصفهان، دوره دوم، سال ١٣٧٠ - شماره ٢، ص ١٢٩.

معلومات دقيقة سوى التراتيل التي ذكرها أفستا (Avesta) غير ذلك لم تكن لدينا معلومات أخرى واضحة. وثالثاً: الطبقة العامة التي هي الأخرى لم تتوافر عنها معلومات واضحة، وما كان يتعبد العامة من الناس، وما نعرفه هو ما ذكره هيرودوتس من روايات^(١).

وذكر رومن جيرشمن (Roman Ghirshman) بأن (أهورامزدا) لم يكن الإله الوحيد في الدولة الأخمينية، وعلى وفق ما ذكره هيرودوتس من روايات، إذ يبين أن الفرس كانوا يعبدون آلهة متعددة منها إله الشمس (مهر)، وإله الأرض (زم)، وإله النار (آتر)، وإلهة المياه (إيم نيات أو آناهيتا)، وإله الرياح (وهيو). وفي نقش يعود إلى الملك داريوش الأول وخلفائه، يتضح منه أن الدين الرسمي الذي تتبعه الأسرة المالكة يختلف إلى حد ما عن دين العامة التي لم يُذكر أسماء آلهتهم في تلك النقوش. وإنما ذكرت أسماء آلهة أخرى إلى جنب اسم الإله (أهورامزدا) في عهد الملك اردشير الثاني (٤٠٤ - ٣٥٨ ق.م) في كتيبة همدان^(٢).

"إرادة آهورامزدا، آناهيتا وميثرا،

أنا بنيت آبادنا؛

يحميني آهورامزدا، آناهيتا وميثرا من كل سوء؛"^(٣).

فمنذ بداية الحكم الأخميني، أدرك الملوك الأخمينيون أنه لا يمكن تحقيق العدالة بدون مجموعة من القوانين واللوائح الاجتماعية، وأن العدالة ليست سوى تنفيذ للقوانين ومعاقبة المذنبين والمتمردين على القانون، مثلما هو معروف أن هذه القوانين إذا لم تكن لها غطاء إلهي وسماوي، فلن يطيعها العامة عن رضاء ورغبة، وأينما وجدوها سوف يتجنبونها. وهكذا نسب كل المشرعين الأوائل للتاريخ في حضارات العالم القديم قوانينهم إلى الآلهة^(٤). وما نستطيع هنا توضيح بأن الأخمينيين تأثروا بما كان في العراق القديم من فكرة طلب العدل من الملك أكثر من أي عمل آخر. وهذا ما وضحته الروايات، وما آمن به الشعب الفارسي من

(١) كلمان هوار، إيران وتمدن إيراني، ص ٩١.

(٢) رومن جيرشمن، إيران از آغاز تا اسلام، ترجمه، محمد معین، تهران، سپهرادب، ۱۳۸۸ ص ۱۷۲.

(٣) پی یروکووک، کتیبه های هخامنشی، ترجمه، نازیلا خلخالی، تهران، نشر ویژوهش فرزاد روز، ۱۳۸۱، کتیبه همدان (A^٢Ha:٢).

(٤) علی طالع زاري، نظام حاکم بر جرایم ومجازات ها در دوره هخامنشیان، ص ۴۰۳.

معتقدات، تبين أنَّ الإله يحب (داد) العدالة؛ ومن أجل أضفاء الشرعية، إدَّعوا بأنَّهم مُختارون من قبل الآلهة، وهم ينوبون عنهم في حكم الأرض؛ لتحقيق العدالة بعد أنَّ سَلَّمَتْ لَهُ الآلهة ميزان العدالة، ولهذا وضع التوفيق الإلهي (الفرَّه) في قلوبهم ليكونوا قضاة عادلين^(١).

وبناء على هذا فإنَّ العدل والاستقرار والاستقامة هي من صفات الإله (آهورامزدا) وعلى الملك تحقيق العدالة ليحافظ على التوفيق الإلهي (الفرَّه) التي تُعدُّ هبة إلهية للملك، وإنَّ أيَّ عمل أو حكم يؤدي إلى الظلم، يقود إلى أنَّ الإله سيسحب (الفرَّه) التوفيق الإلهي من الملك، كما تَمَّ سحبها من (جمشيد) بعد أن تَمَرَّدَ على الإله (آهورامزدا) الَّذي عُدَّ هذا العمل بمثابة مخالفة لأوامر الإله والتمرد على العدالة التي تتمثل بإرادة الإله، وحرَم منها (الصَّحاك) أيضاً، نتيجة سياسته القاسية، وما نشر من ظلم وعدم تحقيقه للعدالة، بهذا سحبت منه الآلهة البخت الإلهي^(٢).

ولذا كان على الملوك الأخمينيين، من أجل الحصول على مساندة الإله (آهورامزدا)، عليهم الحفاظ على الشرعية الإلهية، وأنَّ يحكما بالعدل. وبناء على ذلك أمرهم الإله في تنفيذ القوانين العادلة للحصول على تأييد إلهي لحكمهم، ولن يتمَّ ذلك إلا في حالة واحدة بأنَّ يثبت الملوك صدقهم بتحقيق العدالة، وفي حال عدم تحقيق العدالة، يُعدُّ من الكذابين مما يتسبب بالغضب الإلهي^(٣). وبما أنَّ الملوك مختارون من قبل الإله (آهورامزدا) وأرادتهم تمثل إرادة هذا الإله، بعبارة أدقَّ عُدَّت السلطة وديعة إلهية، وحقاً طبيعياً من حقوقهم؛ لكونهم مختارين من قبل الإله، لذا أصبحوا على رأس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بصفتهم ممثلي الإله^(٤). وقد عُدَّ الدِّين أحد الظواهر الاجتماعية والفردية، بيد أنَّ لها تأثيراً عميقاً على سياسة البلد، ولهذا السبب نرى أنَّ الملوك الأخمينيين وظَّفوا الدِّين؛ لأنَّه قوة هائلة، لإضفاء الشرعية

(١) سيد محمد علي امام شوشتری، دیوان دادرسی در ایران باستان (تحقیقات تاریخی)، مجله برسی های تاریخی، مرداد وآبان ۱۳۴۷، سال سوم، شماره ۳ و ۴، ص ۲۴.

(٢) سمانه ایزدی نیا، هم پیوندی نظم سیاسی با نظم کیهانی در اندیشه سیاسی ایران باستان، پایان نامه دانشگاه علامه طباطبائی، ۱۳۹۵، ص ۵۷-۵۸.

(٣) مرتضی احتشام، ایران در زمان هخامنشیان، ص ۸۶.

(٤) ربابه عرب بدوي، حقوق بشر در ایران باستان، تهران، علم، ۱۳۸۸، ص ۷۳.

على حكمهم، ويشترط أن يتم قبولها من العامة لكونها عادلة، وإذ اشترط أن يمتلك الملك (الفرة) الإلهية، لتولي الحكم أن يكون على رأس القضاة، مطالبين بتحقيق العدالة^(١). بهذا نلاحظ أن وظائف الملك تتجلى في وظيفتين مهمتين هي: الدفاع عن البلاد من أيّ عدو خارجي، والثانية، هي حفظ القوانين في داخل البلاد. فهاتان الوظيفتان ارتبطتا بالقدسية الإلهية التي منحها إلى الملك^(٢).

قال الملك داريوش الأول:

"آهورامزدا عندما رأى الأرض في حالة اضطراب،

حينذاك منح لي، جعلني ملكاً، وأنا ملك؛

بناء على طلب آهورامزدا أضعته مكانه؛

وما قلت لهم، فعلوا ذلك؛"^(٣).

وعليه بناء على ما مر ذكره مسبقاً نستطيع أن نقول بأن الأخمينيين كانوا متأثرين بما كان في حضارة العراق القديم من أفكار ومعتقدات، لذا قاموا بانعكاس تلك الأفكار على معتقداتهم الديني.

لذا عُدَّت شرعية الحكم إحدى أهم الركائز الرئيسة للملكية في إيران القديمة، فقد أهتم الملوك الأخمينيون في إظهار وصولهم إلى سدة الحكم بصورة شرعية؛ لمنح القدسية على حكمهم^(٤). وبهذا تمتعت الحكومة والأحكام الصادرة بنوع من القدسية الخاصة، وتمّ تقبلها من قبل عامة الشعب، ونظر إليها بنظرة من القدسية^(٥)، لأن شرعية الملك الأخميني تكون بتحقيق العدالة المتمثلة بالعدالة الإلهية^(٦). بما أن أهم أعمال الملك هو تحقيق الأمن والاستقرار اللذين

(١) على زريابى سخا، تأثير دين بر مشروعيت سياسى حاکمان در ايران باستان، تهران، کنگره بين المللى علوم اسلامى وعلوم انسانى، آذر ماه ١٣٩٥، ص ٣.

(٢) ساموئيل كندي ادي، آيين شهرياري در شرق، ترجمه، فريدون بدره اي، تهران، شركت انتشارات علمي وفرهنگي، ١٣٨١، ص ٧٣.

(٣) پي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، نقش رستم (DNA:٤).

(٤) مهلا رايني نژاد، بازتاب اندیشه سياسى شاهان هخامنشى در كتيبه ها ونقوش برجسته آن دوره، پايان نامه دانشگاه فردوسي مشهد، ١٣٩٥، ص ٢١.

(٥) علي سامي، دادرسي وقضاوت در ايران باستان، ص ٢٥٦.

(٦) شجاع احمد وند، روح الله اسلامي، اندیشه سياسي در ايران باستان، ص ٧٤.

لا يتحققان إلا بنشر العدالة بين أفراد المجتمع، وتكون العدالة العنصر والجوهر الرئيس في حفظ النظام وتحقيق الاستقرار المجتمعي، عن طريق عدم التمايز بين أفراد المجتمع، فكان الملك في الدولة الأخمينية هو المشرع الكبير، وسياسته مصحوبة ببعض الاعتبارات المتمثلة في سياسة التسامح^(١).

وقد عدَّ الملوك الأخمينيون (أهورامزدا) الإله العظيم والكبير لجميع الآلهة، وأنه خالق السماوات والأرض والشعب، وهو مَنْ منحهم الملوكية^(٢). بدلالة ما قال الملك داريوش الأول:

"الإله العظيم آهورامزدا

الذي خلق هذه الأرض، والذي خلق تلك السماء،

والذي خلق الإنسان والذي خلق الرفاهية للإنسان

الذي جعل داريوش ملكاً،

الملك الوحيد من بين العديد، من الناس"^(٣).

وربما استعمل الملوك الأخمينيون هذه الشرعية في الحكم من أجل إخضاع عامة الشعب لهم من دون أي معارضة كونهم مختارين من قبل الإله وأنهم ينوبون عنه في الحكم على الأرض. ومن أجل إرضاخ الشعب لتنفيذ الأوامر الصادرة من قبل الملك أقدم الكهنة على فكرة تقرير المصائر بعد الموت، فبعد موت الملك تنتقل روحه من المملكة الأرضية إلى المملكة السماوية، وعند موت الأفراد تقرر مصائرهم من كون أن روح الأشخاص السيئين خاصة من لم ينفذ الأوامر الملكية لا يكون لها مكان في المملكة السماوية، بل يتحول إلى حيوان مفترس تنحبس روحه في تلك الهيئة الحيوانية إلى الأبد. بهذا أُجبرت العامة على الرضوخ لتنفيذ الأوامر الملكية، ليعشوا بسلام بعد الموت^(٤).

وعليه من الأمور التي نتوخى التأكيد عليها هي العدالة التي يتستر بها الملوك الأخمينيون، وغلفت بغطاء ديني من أنهم نفذوا العدالة؛ لأنَّ الإله هو مَنْ أمرهم بذلك. ولكن

(١) محسن سليم، تاريخ تمدن وفرهنگ ایران زمین، تهران، جامي، ١٣٩٠، ص ١٨٨.

(٢) نادر مير سعیدی، ایران باستان، تهران، دفتر پژوهشهای فرهنگی، ١٣٩٠، ص ٣٦.

(٣) پی یرلوكوك، كتيبہ هاي هخامنشي، كتيبہ هاي شوش (DSe:١).

(٤) امير حسين خنجي، نقش تمدن ایران باستان در خاورميانه بخش پنجم، ص ٦١٤ - ٦١٥.

واقعه يظهر خلاف ذلك، فمع ما امتلك الملوك الأخمينيون من سلطة مطلقة في جميع مناحي الدولة، بما فيها الناحية القضائية، ظهر الجانب المستبد لهؤلاء الملوك. فالملك المستبد يفعل ما يريد، وهذا ما فعله الملك قمبيز الثاني (٥٣٠-٥٢٥ ق.م) عندما قتل أخاه برديا. لذا الملك المستبد يفعل ما يريد دون أن يبرر ما فعل إلى أيّ جهة مسؤوله^(١). وهناك شواهد تاريخية عن قسوة عدد من الملوك الأخمينيين واستبدادهم في محاكمة المجرمين وهذا ما (سنأتي عليه في الحديث بتفصيلات أكثر)^(٢)، إذ تتم محاكمة المتهمين بأقصى طرق التعذيب وأبشعها، وممّا لا يُقبل الشك أنّ هذه الصورة المروّعة لا يمكن تعميمها، بيد أنّها كانت من سلوكية الملوك في السنين الأخيرة من حكم الدولة الأخمينية^(٣).

٢- الأوامر الملكية:

تُعَدّ الأوامر الملكية واحداً من أهم المصادر التي اعتمدها الأخمينيون في تنظيم القضاء وتشريع القوانين. وتتمثل هذه الأوامر فيما يصدر عن الملك الذي عُدّ الشخص الأول في الدولة الأخمينية، وكانت أوامر مصدر من مصادر القانون. بصفته مختاراً من قبل الإله، وأرادته تمثل إرادة الإله، لذا فإنّ أيّ تمرد على الأوامر الملكية يُعدّ تمرداً على الإرادة الإلهية، وبناء على هذا أمتلك الملك السلطة المطلقة التي لم يستطع أحد من الوقوف ضدها^(٤). يقول الملك خشايارشا الأول (٤٨٦-٤٦٦ ق.م):

"... هم يفعلون كلّ ما قلت لهم، قانوني أنا حفظهم"^(٥).

لذا من الأمور التي حصلت على التأييد من الأخمينيين بأنّ الملكية كانت عطية الإله مُنحت إلى الملك^(٦). بل أنّ الملوك الأخمينيين ذهبوا أبعد من ذلك، إذ عدّوا أنفسهم في

(١) عبد العظيم رضايي، تاريخ ده هزار ساله ايران، جلد ١، تهران، اقبال، ١٣٦٤، ص ٢٥٢.

(٢) ينظر: الفصل الثالث من هذا البحث.

(٣) ول ديورانت، قصة الحضارة، ج ٢، ص ٤٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١٥-٤١٨.

(٥) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، كتيبه هاي تخت جمشيد (XPh:٣).

(٦) روح الله اسلامي، آسيب شناسي مشروعيت در اندیشه سياسي هخامنشيان (تحليل محتوي كتيبه ها)، فصلنامه سياست، مجله دانشكده حقوق وعلوم سياسي، دوره ٤٧، شماره ٤، زمستان ١٣٩٦، ص ٨٤٠.

مصاف الآلهة^(١). بدلالة ما جاء في قول الملك داريوش الأول: "أهورامزدا يكون مني، وأنا أكون من أهورامزدا"^(٢).

إنّ يتجلى إسهام الملك وأوامره في النظام القضائي بشقين، أولاً: كان للملك الحقّ في إصدار الأوامر في أيّ وقت مهما كانت الظروف، ويُلزم الجميع بتنفيذها بأسرع وقت مهما كان وقتها ومكانها، لذا قُدمت الأوامر الملكية على كلّ القوانين، ثانياً: تتمثل في الأوامر التي أصدرها الملوك الأخمينيون من أجل جمع القوانين وتدوينها^(٣). بدلالة النصّ القائل من قبل الملك داريوش الأول:

"كلّ ما يقال لهم من ناحيتي، يُنفذون سواء في الليل أم النهار"^(٤).

والأهمية الكبيرة التي حصلت عليها الأوامر الملكية الصادرة من قبل الملك تكمن في تركيز السلطة في أيدي الملوك، وامتلاكهم لقوى إلهية ذات قدسية خاصة، إذ لا يتجرأ أيّ شخص أنّ يُعلن العصيان أو التمرد^(٥)، في حضرة الملك^(٦). وتبين قوّة الأوامر الملكية ومصدرها الإلهي بالنصّ القائل:

(١) روح الله اسلامي، آسيب شناسي مشروعات ...، ص ٨٤٩.

(٢) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، كتيبه هاي شوش (DSK:٢).

(٣) ايوب احمد پور، نظام قضايي ايران در عهد باستان، مجله ادبيات وزبانه، مطالعات ايراني، بهار ١٣٨٨، شماره ١٥، ص ٢٦.

(٤) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، بيستون (DB:٧).

(٥) إنّ الاجراءات التي تتخذها الحكومة الاخمينية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار تمثل في قتل المتمردين والأشخاص الذين يعلنون العصيان إذ يتم قمعهم بأساليب قاسية. لاسيما إذا كان العصيان عن أوامر وأحكام أصدرها الملك. فبعد هزيمة إيران من قبل اليونان ازدادت أساليب القمع بصورة متوحشة. وذكّرت في النقوش التي دون عليها أساليب القمع من قطع أعضاء الجسم وبناءً على هذا فإنّ قسوتها من أجل أن تكون عبرة إلى الآخرين كما ذكر الملك خشايارشاه "عندما أصبحت ملكاً كان بين هذه البلدان عدد من المتمردين، لكن بمساعدة (أهورامزدا) فتحت تلك البلدان وقضيت عليها وجلست بعدها في مكاني".

للمزيد ينظر: شجاع احمد وند، روح الله اسلامي، اندیشه سياسي در ايران باستان، ص ١٢٦-١٣٠.

(٦) علي طالع زاري، فاطمه شريفان، انكشاف نظام جزايي از بابل تا ايران باستان، تهران، كتاب آوا، ١٣٩٦، ص ١٣٩. گرادو نيولي، از زردشت تا ماني، ترجمه، آرزو رسولي طالقاني، تهران، نشر ماهي، ١٣٩٠، ص ٧٥.

"بإرادة آهورامزدا، أنا ملك، آهورامزدا منحني الملوكية"^(١).

ونلمس من هذا النص أيضاً أنَّ الملك داريوش الأول وصل إلى الحكم بإرادة الإله (آهورامزدا) الذي منح الملوكية. لذا كان بمقدور الملك وبأمر واحد أن يضع نهاية إلى الجلسات القضائية، وكان من الممكن أن يفقد الفرد حياته بدون عقد جلسة للمحكمة، فقد مثل الملك السلطة المطلقة التي لا يسمح بمخالفاتها من قبل أي فرد في الدولة^(٢). فالأمر الذي يُصدر من الملك لا ينتهك، ولأنَّه وعدَّ، لذلك كان مُلزم التنفيذ على الجميع^(٣).

ولم يسمح الملوك الأخمينيون في التدخل بقراراتهم أو التأثير عليها، ولم يجعلوا من الشراب وتناول الطعام بكثرة، أن يتغلب عليهم في النظر إلى الحقيقة والحكم بالعدل. وكان الفرس مقتنعين بأنَّ القرارات التي كانت في حالات السكر تُلزم إعادة النظر فيها، ففي اليوم الثاني وحينما يكون الملك في حالة من الوعي التام، يتشاور مع أعضاء المجلس الملكي، ويُصدر الأوامر في القضايا الحاسمة^(٤). لذا فإنَّ الأوامر الملكية تصدر بعد التشاور مع المجلس الملكي ويتم تدوينها والختم عليها من قبل الملك، ثم تُرسل إلى المدن التابعة للدولة الأخمينية، وتأخذ صفة القداسة، والزامية التنفيذ^(٥).

٣ - العادات والتقاليد:

أن تتنوع العادات والتقاليد كانت سبباً في حدوث اختلاف في المسائل القانونية والأحكام القضائية الصادرة. وما يلزم ذكره أنَّ العادات والتقاليد المحلية والخاصة في الممالك التابعة للدولة الأخمينية كانت مُحترمة إلى حد لا يمكن لأحكام الملك من مخالفتها. ولكن سلطة

(١) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، بيستون (DB:٣).

(٢) امامعلي رحمان، نگاهی به تاریخ وتمدن آریایی، ص ١٧٧.

(٣) اسد الله بیژن، سیر تمدن و تربیت در ایران باستان (دوره های اوستائی ومادی وهخامنشی)، تهران، انتشارات ابن سینا، ١٣٥٠، ص ١٤٨.

(٤) ج.ه.ایلیف، وعدد آخر من المستشرقین، میراث ایران، ترجمه، عزیز الله حاتمی، وعدد آخر من المترجمین، تهران، بنگاه ترجمه ونشر کتاب، ١٣٣٦، ص ٤٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

الملوك المطلقة ورغباتهم، تجعل بمقدورهم مخالفة العادات والتقاليد التي تتعارض أو لا تتوافق مع رغباتهم، على سبيل المثال هو ما أقدم عليه الملك قمبيز الثاني (Cambyses II) (٥٣٠-٥٢٢ ق.م) في الزواج من أخته الذي يخالف العادات والتقاليد المجتمعية بل حتى يخالف القانون، ولكنه دعا القضاة وطلب منهم إيجاد فقرة قانونية تسمح له بالزواج من أخته، فلم يجدوا فقرة قانونية تدل على هذا، ولكنهم وجدوا فقرة تسمح للملك بأن يفعل ما يريد، بهذا خالف العادات المجتمعية في تشريع زواج المحارم^(١).

وعليه يمكن القول إن مصادر القانون والقضاء متنوعة بين الدين والأوامر الملكية والعادات والتقاليد. وأساس تشريعها الملك الذي تسلم شرعيته في الحكم من قبل الإله، لتكون أوامره نافذة في جميع الأوقات، أما من يخالف أوامره فيتعرض إلى أشد العقوبات، وكان للعادات والتقاليد الأثر الأهم في التشريع؛ لأن الدولة الأخمينية وسعت حدودها إلى أراضي خارج إيران، لتضم شعوباً مختلفة لكل منها عاداتها وتقاليدها الخاصة بها، وتكون مختلفة من زمن إلى آخر، فقد يكون فعلاً ما مباحاً في بلد إلا أنه في بلد آخر يُعدّ ذنباً أو جريمة يستحق مرتكبها العقوبة، لذا كان القضاء متلاًزماً مع العادات والتقاليد. وكان على ملوك الدولة الأخمينية احترام العادات والتقاليد السائدة في البلدان الواقعة تحت سيطرتهم، حتى لا يواجه أي اضطرابات ومشاكل. ولكن ما قام به ملوك الدولة الأخمينية في الواقع كان خلاف ما نحت على صخور بأمر من الملك.

(١) هيروودوتس، تاريخ هيروودوتس، ك٣، فقرة ٣١.

المبحث الثالث

القانون الأخميني

القانون يقصد به النظام الذي يعتمد من أجل تسيير الأمور على نحو مستقر وثابت ومستمر، فهو النظام الذي يتحكم في الظواهر الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية. ولكل شيء قانون يتحكم به، فالأخلاق يكون قانونها عملاً الخير، وللمنطق قانون الحق وما يقابل من العدالة، فهو قانون الحكم بين الناس بصورة عادلة^(١).

والتطور الذي حدث في المجتمع البشري، يُبين أن الإنسان لم يستطع أن يعيش بمفرده منعزلاً عن المجتمع، فهو لا يستطيع أن يقوم بحاجياته بمفرده بدون أن يطلب المساعدة من شخص آخر، وبهذا فهو يفضل العيش مع مجموعة مواكباً التطورات الاجتماعية التي تحصل، مما قد يؤدي إلى قيام علاقات متنوعة بين الأفراد، وهذه التطورات قد تُفضي إلى خلافات وتشابكات بين مصالح الأفراد، وإنَّ كلَّ فرد يحاول إشباع شهواته وتحقيق مصالحه دون الاهتمام بمصالح الآخرين، لهذا لابد من تنظيم هذه المصالح تنظيمياً يمنع الفوضى في المجتمع، وإلا غير ذلك قد يؤدي إلى انتهاك حرية الضعيف وتهديد مصالحه من قبل القوي، لذا يلزم وجود سلطة أمرة من أجل إصدار الأوامر النهائية التي عليهم احترامها والخضوع إليها. وبهذا أينما وجدت جماعة من أشخاص يعيشون معاً تستدعي الحاجة إلى وجود قانون لتنظيم الروابط بينهم^(٢).

ولقد اعتمد النظام الاجتماعي للقبائل التي سبقت الآريين على أساس قبلي^(٣)، أي بمعنى أن كل أسرة في المراحل البدوية كانت تُدار من قبل الأم على وفق القواعد التي يضعها الأب، ومع تزايد الأسر واتحادهم على شكل قبائل أصبحت تُسيّر على وفق ما كان يقرره كبير

(١) غالب علي الداودي، المدخل إلى علم القانون، عمان، دار وائل للنشر، ط٧، ٢٠٠٤، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١-١٢.

(٣) م.آ.داندامايو، گ.آ.كاشلنكو، وعدد آخر من المؤلفين، تاريخ إيران از زمان باستان تا امروز، ترجمه، كخسرو كشاورزي، تهران، مرواريد، ١٣٨٥، ص ٦١.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

القبيلة أو رئيسها، ولكن التطور الاجتماعي واتحاد القبائل وظهور طبقة الكهنة، أصبحت القبائل تُسَيَّر على وفق أحكام يضعها الكهنة، ولكن مع ما حصل من تطورات في الأنظمة الاجتماعية، والسياسية وظهور أنظمة الحكم الملكية دعت الحاجة إلى وجود القوانين لتنظم بوساطتها الحياة الاجتماعية^(١).

عُرف القانون في إيران القديم بلفظة (داد) (Dad)، وفي افسستا (داتا) (Data)^(٢)، وورد في العبرية بلفظة (دات) (דָּת) الذي تقابلها في النصوص البابلية (Data Sba Sharri)^(٣)، ففي إيران وعلى طوال قرنين من الزمن من حكم الدولة الأخمينية والتنظيمات الإدارية التي قام بها الملوك، ونشر الأمن والسلام الذي يعود لها الفضل في تطور مختلف القطاعات منها قطاع الصناعة والفن. ويرجع هذا الأمن والسلام والتنظيم الاجتماعي إلى القوانين والتطورات التي سار بموجبها النظام القضائي من قبل الجهات المسؤولة عن تحقيق العدالة وتنفيذ القوانين. وخير دليل على هذا هو التصرف الذي قام به الملك كورش الثاني (٥٥٩-٥٣٠ ق.م) في بابل مع اليهود ومع الشعوب المهزومة له دلالة واضحة عن تطبيق العدالة^(٤). وفي ضوء ما قام به كورش الثاني من عمل سياسي يوضح العلاقة السلمية بين الدين والدولة على وفق سياسة التسامح الديني، وتحقيق العدالة بين الشعوب المهزومة^(٥).

(١) حسن امين، تاريخ حقوق ايران، ص ص ٤١-٤٢.

(٢) ابراهيم پورداود، داد- داد ستان- دادور، ص ٣٦٣.

(٣) A. T. Olmstead. History of the Persian empire. London. the University of Chicago. 1948. p. 119.

(٤) نصرت الله بختورتاش، بنیاد استراتژی در ساهنشاهی هخامنشی، تهران، زهره، ١٣٥١، ص ٣٧٣.

(٥) علیرضا شاپور شهبازی، کوروش بزرگ زندگی وجهانداری بنیادگذار ساهنشاهی ایران، شیراز، دانشگاه پهلوی، ١٣٤٩، ص ٢٥٥.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

ونذكر (آرتور كريستن) أنَّ الملك مسؤولٌ عن العدالة الإلهية، وفي حال تخطي هذه القوانين يكون مذنباً^(١). بهذا يكون القانون والعدل في الدولة الأخمينية منحصراً في إرادة الإله، وهذا ما تؤكدته الكتابات الملكية الأخمينية، منها ما ذكره الملك داريوش الأول في أماكن مختلفة من نقش بيستون "بإرادة آهورامزدا"^(٢). والمقصود أنَّ كُلَّ الأقوال والأفعال حتَّى التي تخص فرض القوانين، تمثل إرادة الإله. فما نحت على الصخور من نقوش ملكية، تكشف عن إرادة الملك التي هي إرادة الإله (آهورامزدا)، فهو يحاول أن يبين مظهر وإرادة (آهورامزدا) وقوته، إذ إنَّ الأعمال الكبيرة والانتصارات تتحقق بمشيئة وإرادة إلهية^(٣).

وكان القانون يُظهرُ القوة الملكية، ولم يكن هناك إي من القوانين توازي القوانين الملكية في الاحترام، ولم يكن هناك مكانة للعادات والأعراف ما لم تكن مستندة إلى حكم الملك، وبهذا كان الأخمينيون يتفاخرون بأنَّ قوانينهم غير قابلة للتغيير والأوامر الملكية وقراراتها لم تُنقض بأيِّ صورة^(٤). وراجع ذلك لأنَّ قرارات الملك وأحكامه هي من وحي الإله (آهورامزدا)، وأي نقض وخروج عنها تمثل الخروج عن إرادة الإله^(٥).

وبهذا نستطيع أن نُعدَّ العدل الإلهي هو القانون الذي يتمُّ تنفيذه بشكل واضح عند النطق به من قبل الملك، وتكون فيه منافع الأغنياء ومتساوية وممتزجة مع مصالح الفقراء، وفي الواقع يكون سبباً للسلام والهدوء في المجتمع الأخميني. بمعنى آخر أنَّ انعكاس القانون الإلهي

(١) آرتور كريستن سن، وضع ملّت ودولت وديبار در دوره شاهنشاهي ساسانيان، ترجمه، مجتبى ميني، تهران، نشریات کميسیون معارف، ١٣١٤، ص ١١٠.

(٢) پی یرلوكوك، كتيبه هاي هخامنشي، بيستون (DB:٥).

(٣) فتح الله مجتبائي، شهر زيبي افلاطون وشاهي آرماني در ايران باستان، تهران، انجمن فرهنگ ايران باستان، ١٣٥٢، ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٤) مرتضى راوندي، تاريخ اجتماعي ايران، جلد ١، تهران، مؤسسه انتشارات نگاه، ١٣٨٣، ص ٤٢٨.

(٥) كامل سغفان، معتقدات آسيوية (العراق - فارس - الهند - الصين - اليابان)، مصر - القاهرة، دار الندى، ١٩٩٩، ص ٩٨.

على القانون الملكي هو تمازج مبادئ دنيوية ومبادئ ما وراء الطبيعة^(١)، بدلالة ما ذكره الملك خشايارشا الأول في نقش تخت جمشيد إذ جاء فيه:

"أنا أريد أن أكون سعيداً في الحياة.

وأريد أن يغفر لي بعد موتي".

"أتبع بذلك القانون الذي وضعه آهورامزدا؛

الرجل الذي يتبع القانون الذي وضعه آهورامزدا؛

ويعبد آهورامزدا. في الزمان المحدد ووفقاً للمعتقد، سيكون سعيداً"^(٢).

في هذا النص يحثهم على أن الشخص الذي يسعى إلى حياة سعيدة في الدنيا والرحمة والمغفرة في حياة ما بعد الموت، عليه أتباع قوانين (آهورامزدا) ليحصل على كل ما يريد في وقت محدد، إذ حاول أن يوضح بأن لكل شيء وقت محدد حتى لو كان هذا الشيء هو الحصول على السعادة.

والسؤال الذي يتبادر لنا ما قانون (آهورامزدا)؟ الجواب: هو القانون الأول والصادق والمخالف لكل أنواع الكذب، هذه ما نطالعه في جميع النقوش الأخمينية^(٣)، والقانون الآخر الذي تم الإشارة إليه من قبل داريوش الأول كان في نقش رستم:

"إرادة آهورامزدا، أنا أكون صديق الحق،

ولن أكون صديقاً للباطل،

لم تكن إرادتي بأن يتعرض الضعيف

إلى الظلم بسبب القوي،

ولم تكن إرادتي بأن يتعرض القوي

إلى الظلم بسبب الضعيف"^(٤).

(١) ابوالحسن نجف زاده، مديريت جهاني هخامنشي، تهران، پازينه، ١٣٥٩، ص ١١٥.

(٢) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، كتيبه تخت جمشيد (Xph:٧).

(٣) ابوالحسن نجف زاده، مديريت جهاني هخامنشي، ص ١١٦.

(٤) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، نقش رستم (DNb:٢).

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

في هذا النص حاول الملك داريوش الأول أن يوضح إرادة (آهورامزدا) في التعامل مع الجميع بالتساوي، ولم يكن هنالك فرق بين الغني الذي مثل بالقوي، والفقير الذي مثل بالضعيف، فالجميع متساوون أمام العدالة، وهذا العدل هو العدل الإلهي.

والقانون الملكي نُقش بشكل بارز في نقشي بيستون ورستم، إذا يظهر أن الملك كان في حالة من الهدوء والسلام بعيداً عن كل أنواع الغضب، محاولاً فيه تطبيق العدالة ونشر الصدق^(١). وهذا ما يوضحه لنا الملك داريوش الأول في نقش رستم:

"الحق هو رغبتني؛

أنا لم أكن صديقاً للرجل الكذاب

أنا لم أكن حاد الطبع؛"^(٢).

"... كل ما قيل لهم من طرفي، هم فعلوا ذلك؛

قانوني هو من حفظهم..."^(٣).

وهو قانون بسيط تم تأييده من قبل الإله (آهورامزدا)، وعلى القضاة الملكيين تنفيذه بصورة كلية، وفيه لا يُظلم بريء، وهذا ما ذكره هيرودوتس بالقول: "في شريعتهم التي لا تبيع حتى ولا للملك نفسه أن يقتل أحداً بذنب واحد، ولا نسوغ لأحد الفرس أن يعاقب عبده بصرامة شديدة بعلّة غلطة واحدة لكن بعد الفحص إذا تبين أن ذنوب الخادم كثيرة أو جسيمة ترجح خدماته فلولاّه حينئذ أن يفعل بمقتضى هواه..."^(٤). ولكن ما يلزم الوقوف عنده وما هو معروف عن استبداد ملوك الدولة الأخمينية يوضح أن الجانب النظري لا يتطابق تماماً مع الممارسة العملية في تطبيق العدالة. وفي ضوء ذلك يتضح أن التشريع والقانون كانا من الأمور السارية في الدولة الأخمينية منذُ عصور سابقة للعصر الأخميني، وهذا ما أكدّه الباحث

(١) ابوالحسن نجف زاده، مديريت جهاني هخامنشي، ص ١١٣.

(٢) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، نقش رستم (DNb:٣).

(٣) المصدر نفسه، (DNa:٣).

(٤) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ١، فقرة ١٣٧.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

(والتر هينتنس)، إذ من الواضح أنَّ الفُرس قبل هجرتهم كان لهم قانون خاص بهم، وبهذا حفظوا هذا القانون لأنفسهم؛ لكونهم هاجروا في البدء إلى (إنشان)^(١) فمن المؤكد انهم اطلعوا على القانون العيلامي^(٢) واقتبسوا منه عدداً من النصوص القانونية^(٣).

وقد شرع القانون الملكي بعد القضاء على جميع التمردات التي حدثت في العصور الأولى من حكم الملوك، وبعد توسّع حدود الدولة الأخمينية إذ أخذ الملك داريوش الأول قسطاً من الراحة، فقرر القيام بعدد من التنظيمات الحكومية في إيران والتي فيما بعد تمّ تقليدُها من قبل الإسكندر المقدوني، بعد أن أجرى عليها تغييرات بسيطة، وهذا التنظيم كان السبب وراء بقاء الحكم الأخميني واستمراريته لسنين طويلة^(٤). ومن هذه التنظيمات أصدر عدداً من الإصلاحات استطاع بواسطتها تنظيم الشؤون القانونية في البلد، لذا قرر تشريع قوانين من أجل بسط العدالة. وحينما شرعت القوانين أخذت بالحُسبان عاداتهم وتقاليدهم وقوانين الأمم

(١) إنشان (Anshan): اسم إحدى مدن عيلام المهمة ذُكرت في نصوص بلاد الرافدين (an-sa-an ki) وفي النصوص الأكديّة ذكر ميناء إنشان الذي استخدم في تجنيد الجنود، تعرف حالياً به تل ميلان. ينظر: مرتضى حصاري، أحمد علي ياري، فرشيد ايرواني قديم، كُنكاشي بر نقش وموقعيت اياتل هاي آغاز ايلامي وايلامي بر تجارت آبي خليج فارس، گروه باستان شناسی همایش ملی خليج فارس، مركز گردشگری علمی، فرهنگي دانشجويان ايران، ١٣٩١، شماره ٨، ص ٢٥١.

(٢) القانون العيلامي: هو مجموعة قوانين وضعت من قبل حكام عيلام وملوكهم بأمر من الالهة والذي كان للاله ايتشوشيناك الأثر الكبير في تشريع، وُعدَّ المشرع الحقيقي لقوانين عيلام وكان لقوانين بلاد الرافدين أثر كبير عليها، وكانت أغلب البنود مستوحاة من شريعة حمورابي والقوانين الأخرى التي صدرت في بلاد الرافدين. ينظر: سعاد عبد الجبار على حسين، العيلاميون تاريخهم الحضاري والسياسي (٣٥٠٠-٦٤٥ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط كلية التربية، ٢٠١٩، ص ٣٧١.

(٣) والتر هينتنس، داريوش وايرانيان تاريخ فرهنگ وتمدن هخامنشيان، ترجمه، پرويز رجبی، تهران، نشر ماهي، ١٣٨٦، ص ٣١٤.

(٤) عبد العظيم رضایی، تاريخ ده هزار ساله ايران، جلد ١، ص ٢١٧.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

الأخرى التي فرضت عليها السيطرة الأخمينية، ومن أجل أن يمنح قوانينه كثيراً من الثبات والأصالة حاول الانتفاع من جميع مصادر القانون الخاص بالأُمم غير الآرية^(١).

وبهذا الخصوص هناك آراء متناقضة لبعض من الباحثين عن قوانين الملك داريوش الأول ومن بين هذه الآراء ما كتبه (أولمستد) إذا وضع قوانين الملك داريوش الأول في صف واحد مع قوانين الملك حمورابي^(٢) المشرع الكبير في بلاد الرافدين، وذكر بأن داريوش الأول أقدم على تشريع القوانين، وسن مجموعة واسعة من القوانين، لكن على أثر حوادث مختلفة فُقدت تلك المجموعة، إلا أن الآثار التي تركها لنا والنقوش المختلفة كشفت بأنها مستمدة من قوانين الملك حمورابي^(٣).

وأكد الباحث (كيرشمن) الفكرة نفسها التي ترى بأن القوانين الأخمينية هي انعكاس لقوانين حمورابي مؤيداً لوجهة نظر (أولمستد)، إذ رأى أنه بعد التدقيق الذي أجراه الباحثون على النصوص المتعددة التي تركها الملك داريوش الأول في بيستون وشوش وتخت جمشيد ونقش رستم، تمكنوا من تشخيص التشابه بين أوامر الملك داريوش الأول وقوانين الملك

(١) نصرت الله بختورتاش، بنياد استراتژی در ساهنشاهی هخامنشی، ص ٣٧٤.

(٢) قانون حمورابي: قانون أو شريعة الملك حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م) الذي أصدرها في السنوات الأخيرة من حكمه، ولقد عُدَّ من أهم الشرائع القانونية في العالم القديم، وتتألف هذه الشريعة من ثلاثة أقسام هي المُقدِّمة والمواد القانونية ونَمَّ الخاتمة، ولقد أشار في المُقدِّمة إلى القابه وأعماله وأن الإله مردوك أمره بأن يرشد الناس إلى الطريق المُستقيم ويحقق العدالة وأن يتم تدوينها في لغة البلاد، ومن بعدها تأتي المواد القانونية والتي تكون (٢٨٢ مادة) وتتناول جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية والقضائية والأمن والاجتماعية، وفي الخاتمة طالب تنفيذ المواد القانونية. ينظر: أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة مصر والشرق الأدنى القديم ج ٦ حضارة العراق القديم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١١م، ص ٣١٠-٢٥٩.

(٣) جمال الدين جمالي، تاريخ تشكيلات سياسی و حقوقی در جهان (٦) هند و اروپائيه، كانون سر دفتران، بهمن ١٣٤٢ - شماره ٨٢، ص ص ٢٣-٢٤.

حمورابي. إذ إنّه استنساخ لتلك القوانين على طول القرون، ويكون هذا من عمل مستشاري الملك داريوش الأول الذين كان بحوزتهم نسخة من قوانين الملك حمورابي، فهم من يقوم بنسخ تلك القوانين^(١). ويضيف الباحث (أولمستد) القول: إنّه لم يكن هنالك مجالاً للشك بأنّ الملك داريوش الأول ومستشاريه كانوا يمتلكون نسخة من قوانين حمورابي، مما مكنهم من تدوين هذه النصوص القانونية^(٢).

ولكن الباحث الإيراني (أشرف أحمدي) يخالف ما كتبه (أولمستد)، إذ بيّن أنّ هذه الحقيقة لا يمكن نكرانها، فالملك داريوش الأول عندما أراد وضع قوانين جديدة، فقد نظمها على وفق ما جاء بالقوانين الشاملة الموجودة في ذلك الوقت مع مراعاة قوانين الشعوب التابعة له، وهذا دليل يؤكد نكاه هذا الملك الكبير وبصيرته، إذ أراد أنّ يضع الأساس لتنظيماته الجديدة، لتمكنه من وضع أساس قوي لحكمة. ولا يترك مكاناً للشك بأنّ عدداً من قوانين الأمم والشعوب المجاورة كان لها درجة من التشابه الكبير في الإدارة والعادات والرسوم المشتركة، وهذا التشابه لا يكون دليلاً على اقتباس أحدهم من الآخر. وبناءً على ذلك، فإذا كان هناك تشابه بين قوانين الملك حمورابي والملك داريوش الأول فهذا لا يُعدّ دليلاً على أنّ الملك داريوش الأول قد اقتبس قوانينه من قوانين الملك حمورابي. وعلى الرغم من أنّ الباحث يؤكد الأثر الذي تركته مبادئ الأقوام غير الآرية والخاضعة للسيطرة الأخمينية على قوانين الملك داريوش الأول، إلا أنّه لا يوافق رأي (أولمستد) من أنّ قوانين الملك داريوش الأول اقتبست من قوانين الملك حمورابي بعضاً نصاً وبعضها الآخر بتغيرات طفيفة^(٣). ومن الممكن أنّ هذا الباحث كتب من وجهة نظر متحيّزه لإيران، لذا فقد رفض تقبل الفكرة التي تُشير إلى أنّ الملوك الأخمينيين قد اقتبسوا حضارتهم من الحضارات السابقة لهم.

(١) رومن گیرشمن، تاريخ ایران از آغاز تا اسلام، ص ١٥٨.

(٢) أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، المجلد ١، ص ٢٠٦.

(٣) أشرف أحمدي، قانون داد گستري در شاهنشاهي ایران باستان، ص ٤٠ - ٤١.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

ويُفصّل الباحث (عباس قدياني) وجهة نظره في القوانين الأخمينية بحيادية إلى حدٍّ كبير دون أن ينحازَ إلى قوميته الفارسية، إذ يوضّح أنّ القوانين التي وضعها الملك داريوش الأول وتمّ تطبيقها جرى عليها بعض التغيرات الطفيفة، وكانت ثلاثة أقسام:

(١) القوانين الموروثة من العصر الميدي والمستمدة من التقاليد السابقة لإيران من الشعوب الآرية وغير الآرية.

(٢) القوانين المستمدة من الممالك التابعة للدولة الأخمينية ولا سيما آشور وبابل ومصر.

(٣) القوانين السارية عند القبائل الفارسية وكان لها جانب قومي، وبعد جمعها وتدوينها، وإضفاء القدسية بمنحها الصفة الإلهية، وسوقت على أنّ الإله أوحى للملك بها، وهو أيضاً عليه إطاعة هذه الأوامر الإلهية^(١).

وعلى خلاف بلاد الرافدين، ففي إيران إبان العصر الأخميني لم يكن هناك قانون واحد شائع؛ ولهذا السبب لا نستطيع التعرف على قانون واحد وعدّه القانون الأصلي. وفي الواقع أصبح الأخمينيون على دراية بقوانين جميع البلدان وعاداتها ومصالحها الخاضعة لسيطرتهم، وفي بعض الأحيان يجرون عليها بعض التغيرات، وإعادة تشريعها عندهم باسم القانون الملكي. وفي هذه التغيرات يأخذ بنظر الاهتمام جميع الميزات الخاصة لكل بلد، وهكذا كان للقانون الملكي وجهة نظر مختلفة عن قوانين كل بلد^(٢).

وعليه فإن تنظيم الأمور السياسية وإيجاد نظام عادل كان بحاجة إلى قانون نافذ وقاطع. ومما لا شك فيه أنّ القانون النافذ يكون بحاجة إلى خبرات سابقة، كخبرة الملك حمورابي وقوانينه البابلية والملك كورش الثاني؛ ليستطيع بذلك إدارة هذه الدولة الشاسعة الحدود، وإعطاء

(١) عباس قدياني، داريوش بزرگ پادشاه هخامنشی، تهران، فرهنگ مکتوب، ۱۳۸۸، ص ۲۲۳؛ شیرین بیانی، تاریخ ایران باستان.....، ص ۱۷۹.

(٢) هاید ماري كخ، از زبان داریوش، ترجمه، پرویز رجبی، تهران، نشر کارنگ، ۱۳۷۹، ص ۲۴۸.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

أهمية كبيرة لهذه القوانين^(١). لذا أمر بمراعاة قوانين بابل وقوانين اليهود، فضلاً عن أنه أمر بجمع القوانين المصرية وتدوينها، كُلاً هذا كان دليلاً على تقدير قوانين الشعوب الخاضعة له^(٢).

لذا قرر الملك داريوش الأول إصدار قانون جديد يكون نافذاً وساري المفعول في جميع أنحاء البلاد، وقد أشار إلى ذلك في كتاباته الملكية التي دونها عام (٥٢٠ ق.م) بقوله: "بفضل آهوارامزدا فإن هذه الأراضي تدين لقانوني بالولاء والطاعة وكلما أمرتهم بشيء يؤدونه تماماً"^(٣). وتأييداً لما ذكر تم العثور على وثيقة لبيع عبد في بابل تعود إلى عام (٥١٩ ق.م) إذ ورد فيها: "وفقاً لقانون الملك يلزم تعويض". والملاحظ هنا أنه تم الإشارة إلى قانون الملك^(٤).

وفيما يخص جمع القوانين المصرية وتدوينها، فقد أصدر الملك داريوش الأول قبل ذهابه إلى مصر في عام (٥١٨ ق.م) أوامره إلى آريانديس^(٥)، بجمع الكهنة وأهل الخبرة أي من تكون لديه خبرة في قوانين مصر. وامتنالاً لأوامر الملك، جمعوا تلك القوانين ودونوها التي

(١) عبد الحسين زرين كوب، تاريخ مردم ايران (١)، ص ١٤٩.

(٢) علي سامي، دادرسي وقضاوت در ايران باستان عهد هخامنشي، بررسي هاي تاريخ ١٣٥٠ شماره ٣١، ص ٢٥٥

(٣) أ.ت. أولمستد، تاريخ الامبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مج ١، ص ١٩٥.

(٤) علي سامي، دادرسي وقضاوت در ايران باستان عهد هخامنشي، ص ٢٥٦.

(٥) آريانديس: عُين من قبل الملك قمبيز الثاني حاكماً على مصر وربما يرجع السبب في سوء سمعة الإدارة الأخمينية في مصر إلى حاكمها آريانديس الذي استمرت ولايته من (٥٢٢ - ٥١٧ ق.م). ينظر: نيقولا جريمال، تاريخ مصر القديمة، ترجمة، ماهر جويجاتي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٩٣، ص ص ٤٧٥ - ٤٧٧.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

كانت سائدة في مصر إلى نهاية حكم الملك أمازيس^(١) يقصد السنة التي احتل فيها الأخمينيون مصر (٥٢٥ ق.م)^(٢)، وتمَّ أنجاز هذا العمل في ستة عشر عاماً، وفرح المصريون كثيراً بهذا العمل وعدّوا داريوش أحدَ المشرّعين لقوانينهم، وإنَّه أمر بترجمة القوانين إلى لغات عدّة وتمَّ نشر الترجمة الآرامية لهذه القوانين في جميع أرجاء الدولة الأخمينية^(٣). وارجع الباحث (نصرت الله بختورتاش)، السبب الذي دعا الملك داريوش الأول إلى جمع قوانين مصر إلى عدم استقرار المحاكم في مصر؛ وكثرة انتشار الرشاوى؛ والتدخل في عمل القضاة؛ وفساد رجال الدين^(٤).

وذكر الباحث (PIERRE BRIANT): أنَّ الملك داريوش الأول بعد إصدار أمر تدوين القانون في مصر، قرر أن يُصدر مجموعة من القواعد القانونية المعروفة باسم "القانون الملكي" في جميع أنحاء البلاد^(٥). وبهذا تكون قوانين الملك داريوش الأول وصفت بأنّها "دستور مقررات نيك"، أي (قانون التعاليم الصالحة) (Ordinance of Good)

(١) أمازيس: خامس ملوك الأسرة السادسة والعشرين أختير قائداً للجيش في عهد الملك أبريس ولم يطول كثيراً حتّى بايعه الجيش المصري ملكاً على البلاد ، واجه صعاب كثيرة من بينها ظهور قوة كبيرة في الشرق تمثلت بالقوة الأخمينية. ينظر: سمير أديب، موسوعة الحضارة المصرية القديمة، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٤٩.

(٢) توجه الملك قمبيز إلى احتلال مصر في ربيع عام (٥٢٥ ق.م) فزحف بجيشه من غزة إلى مصر، ينظر: سليم حسن، مصر القديمة، ج ١٣، مصر، مطابع دار الكتاب العربي، بلا ت، ص ٢

(٣) عباس قدياني، داريوش بزرگ پادشاه هخامنشی، ص ١٣٦، بديع محمد جمعة، مدخل إلى حضارة ايران قبل الاسلام، بلا ط. د. ت. ص ٩٤.

(٤) نصرت الله بختورتاش، بنياد استراتژی در ساهنشاهی هخامنشی، ص ٣٧٥.

(٥) Pierre Briant، From Cyrus to Alexander a history of the Persian Empire؛ translated by Peter T. Daniels، United States of America, Eisenbrauns, 2002.p. 510.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

(Regulations)، مدون على الرُّقْم الطينية، وجلود الحيوانات والحجر والقماش ومُرسلٌ إلى جميع أنحاء الدولة الأخمينية^(١).

ومن الأمور الأخرى التي أكَّدها الملك داريوش الأول هي احترام القوانين التي شرعها، بقوله: "بإرادة آهوارامزدا، احترمت هذه الشعوب قانوني"^(٢)، ويقصد هنا الشعوب التي أصبحت تحت سيطرته. وتنفيذ هذه القوانين ساعدت تلك الشعوب على العيش في سلام، فتشريعات الملك هي التي جعلت تلك الشعوب في موضع الرعاية والاهتمام. بدلالة النص الذي جاء فيه:

"ما قيل لهم من قبلي، هم فعلوا ذلك؛

قانوني أنا حفظهم"^(٣).

وبذلك فإنَّ ما شرَّعه الملك داريوش الأول من قوانين مرتبطة في حفظ الأمن والتنظيم السياسي والإداري كانت سارية التنفيذ في أنحاء الدولة الأخمينية كافة. وبخلاف هذه الأمور فإن الشعوب التابعة للدولة الأخمينية كان لها حرية ممارسة معتقدها الديني، وكذلك كانت حرية الحفاظ على قوانينها الداخلية، ولكن في الواقع أنَّها تُطبق قوانينها مع ما أجرى عليها من تعديلات وتغييرات من قبل الملك داريوش الأول، ونُفذت على وفقاً للسياسة العامة للدولة وبما يحفظ حقوق الدولة الأخمينية^(٤). ويُعدُّ هذا مؤشر واضح على تطبيق العدل في الدولة؛ لأنَّ القوانين والعادات والتقاليد التي تمَّ تطبيقها والسير بخطاها لمدة زمنية طويلة في مكان ما حتماً ستترسخ في عقول الناس في ذلك المكان، وبناءً على هذا فمن غير العدل فرض قوانين خاصة تخص حياتهم الشخصية بصورة مفاجئة وبدفعة واحدة. وبهذا أصبحت الشعوب الواقعة تحت

(١) حسن امين، تاريخ حقوق ايران، ص ٨٤.

(٢) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، نقش بيستون (DB:٨).

(٣) المصدر نفسه، نقش رستم (DNa:٣).

(٤) نصرت الله بختورتاش، بنياد استراتژی در ساهنشاهی هخامنشی، ص ٣٧٥.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

السيطرة الأخمينية حُرَّةً في تنفيذ القانون الخاصة بها. ومن هذه الناحية كانت رؤية الملك داريوش الأول على وفق مبدأ، إذ اعتقد أنَّ ضمان بقاء الدولة هو الحفاظ على القانون الثابت والعاقل الخاص بكلِّ شعب^(١).

على العموم فإنَّ الباحثين في العصر الأخميني يقسمون القوانين، قسمين:

١- القوانين والعادات والرسوم المحلية.

٢- القوانين والمقررات الشاملة المرتبطة بالنظام الملكيِّ العام والتنظيمات الإدارية والمالية والعسكرية^(٢).

وعليه يكون القسم الأول مرتبطاً بالقوانين والعادات والرسوم الخاصة في كُلِّ بلدٍ من بلدان الشعوب الخاضعة للسيطرة الأخمينية، وكانت لها قوانينها وتقاليدها المحلية الخاصة بها، وتدار المحاكم على وفق هذه القوانين، وتَحُلُّ القضايا في ضوء قانونها وعاداتها المحلية. بدلالة ما عُثِر عليه من نقش بابلي في متحف اللوفر في باريس يوضحُ بأنَّ الأمور القضائية لبلاد بابل كانت تُدارُ على وفق ما كانت عليه قبل السيطرة الأخمينية، ولا يوجد أيَّ خلاف عما كانت عليه في السابق. وبناءً على هذا لم يكن هناك شك بأنَّ قوانين البلاد التابعة للدولة الأخمينية قد حافظت على نفسها، كما كانت قبل التسلط الأخميني عليها. ولكنَّ مراعاة هذا الأمر كان إلى الحدِّ الذي لا يضرُّ بالسياسة العامة للنظام الإداري العام للدولة الأخمينية^(٣).

والقسم الثاني من القوانين كانت مُلزَمة التنفيذ في جميع أراضي الدولة. ويعود السبب إلى أنَّ متطلبات الحكم والحفاظ على النظام العام لتلك الدولة الكبيرة، يتطلب تنفيذ نوع من

(١) علي پاشا صالح، سرگذشت قانون مباحثي.....، ص ١٢٨.

(٢) محمد جواد جاويد، فریما جمالی، تعامل عدالت ودولت در ایران باستان با تأکید بر تحقیقات تاریخی در حقوق هخامنشیان، حقوق، دوره سی و نهم، زمستان ١٣٨٨، شماره ٤ (علمی-پژوهشی)، ص ١١٨.

(٣) فریما جمالی، تفکیک قوا در ایران باستان، پایان نامه دوره کارشناسی ارشد رشته حقوق عمومی دانشگاه تهران، ١٣٨٨، ص ٢٥.

القرارات الشاملة والعامة ليكون بمقدورها إدارة هذه الدولة الواسعة التي تضمُّ شعوباً وقومياتٍ مختلفة^(١).

وقد تكون هذه القوانين والقرارات الشاملة هي نتيجة للتوسع الذي وصلت إليه حدود الدولة الأخمينية. والملاحظ أنَّ الملك كورش الثاني لم يقيم بأيِّ تغييرات حقيقية في النظام الإداري للدول الواقعة تحت سيطرته، والملك قمبيز الثاني أيضاً لم يحدث أيُّ تحولات كبيرة في هذا المجال. ولكن هذا العمل قام به الملك داريوش الأول؛ بسبب التمردات التي حدثت مع بداية حكمه للفراغ والنقص الذي كان يعاني منه النظام الإداري للدولة الأخمينية. وبهذا أسس هذا الملك الحكم المركزي الذي كان يتألف من ثلاث وزارات، هي: الخزينة والجيش والقضاء، وكلُّ منها أعمالها الخاصة بها^(٢).

أما فيما يخصُّ الجانب المادي أو الاقتصادي، فقد أقدم الملك داريوش الأول على وضع قوانين من أجل تنظيم النظام الاقتصادي بعد أن نظم مملكته على عشرين ولاية، كانت تعرف باسم (دهياوه)^(٣)، جعل في كلِّ منها حاكماً، وعدداً من المساعدين؛ لتنظيم الحياة، وفرض على كلِّ منها جزية تدفع له^(٤). وهذا ما نلمسه في قول الملك داريوش الذي جاء فيه:

"هذه الشعوب التابعة لي،

بإرادة آهوارامزدا هم عبيدي،

إنَّهم يدفعون لي الجزية؛

كلَّ ما قيل لهم من قبلي، سواء كان ذلك ليلاً أم نهاراً،

هم يطبقون ذلك"^(٥).

(١) محمد جواد جاويد، فریما جمالی، تعامل عدالت ودولت در ایران باستان.....، ص ١١٩.

(٢) امامعلي رحمان، نگاهی به تاریخ وتمدن آریایی، ص ١٧٧-١٧٨.

(٣) مرتضی احتشام، ایران در زمان هخامنشیان، ص ١٠٩.

(٤) هیروودوتس، تاریخ هیروودوتس، ك ٣، فقرة ٨٩.

(٥) پی یرلوكوك، كتيبه هاي هخامنشي، بیستون (DB:٧).

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

هذا ما أكدّه عندما ترك وصية إلى ابنه الملك خشايارشا الأول^(١)، إذا أخبره بأنّه شرّع قوانين خاصّة في جمع الضرائب؛ ليتجنب بذلك الصراعات التي حدثت بين الموظفين والعامّة من الناس مخاطباً ابنه خشايارشا قائلاً:

"ولا تسمح أبداً لجامعي الضرائب بالتسلط على الناس، ومن أجل أن لا يتسلطوا على الناس بسبب أخذ الضرائب شرعت عدد من القوانين ليقبل التماس ما بين جامعي الضرائب والناس. وإذ حافظت على هذا القانون لم يكن لهم أيّ تماس مع الناس"^(٢).

في هذا النص يُقصد بكلمة التسلط هو الاستغلال الذي كان يتعرض له الناس من جباة الضرائب، فيؤدي إلى حدوث مظلمة يتعرض لها العامة، لذا حاول الملك داريوش الأول أن يقلل من هذا الظلم والتصادم الذي كان يحدث بين الطرفين. فحدد ضرائب معينة لكلّ (ساتراپ)^(٣) فقبل ذلك كان الاكتفاء بهدايا معينة تهدى من قبل ملوك الدول الواقعة تحت السيطرة الأخمينية. ولكن فيما بعد قُسمت الضرائب على جميع نواحي المدن، وتحديد حصة كلّ منطقة بشكل واضح لما يقع عليها من هذه الضرائب^(٤). وتدون في سجلات تعرف باسم قانون، ويتم العمل بها بعد موافقة القضاة، وللناس الحقّ في الاعتراض على مبلغ الضريبة، وكان القضاة مسؤولين عن النظر في شكواهم. والملاحظ أنّ الملك داريوش الأول عند تحديد الضريبة النقدية والنوعية يوظّف عدداً من الأفراد لمعرفة إذ كانت الضريبة مناسبة للعامة من الناس ولم تثقل كاهلهم^(٥).

(١) ينظر شكل رقم (٣).

(٢) نور على مظاهري، سيري کوتاه در حقوق باستان با نگاهی به وصيت نامه داريوش هخامنشي، قانون، مهر ١٣٨٧ - شماره ٨٥، ص ٨٦.

(٣) سنوضحه لاحقاً.

(٤) عنايت الله شاپوريان، بيست و پنج سده ماليات، تهران، ١٣٥٠، ص ٦٣٥ - ٦٣٦.

(٥) محمد علي اختري، تاريخ حقوق ايران (قسمت دوم)، ماهنامه كانون، پیاپی ٥٤ (دي و بهمن ١٣٨٣)، ص ١٥٣.

الفصل الأول _____ جذور ومصادر القانون والقضاء في الدولة الأخمينية

المبحث الثالث: القانون الأخميني

ويمكن القول بأنَّ هناك علاقةً وثيقةً بين العدل الإلهي والقانون الملكي. وإن القانون الأساسي يستند إلى عدد من المبادئ، هي:

١- احترام المبادئ والقيم لجميع الشعوب والأقوام التابعة لهم.

٢- عمل حدود آمنة للحفاظ على الدولة.

٣- مراعاة العدل والقانون^(١).

وعليه نستطيع القول إنَّ القانون الأخميني شمل قوانين عدَّة في مناحي مختلفة، كان للملك داريوش الأول الشأن العظيم بها، فهو يُعدُّ المشرع الكبير للقوانين وتدوينها ونشرها في أرجاء مختلفة من الدولة الأخمينية، متأثراً بذلك في قانون بلاد الرافدين، ولاسيما قانون حمورابي والدول المجاورة لها، فضلاً عن ذلك كان لهذه القوانين أثر كبير في سير عملية القضاء.

(١) محمد جواد جاويد، فریما جمالی، تعامل عدالت ودولت در ایران باستان.....، ص ١١٧-١١٨.

المبحث الأول

إسهام التعليم والتدريب في القضاء

كان للتعليم والتدريب أثر مهم في مختلف مجالات الحياة بما في ذلك القضاء. إذ كان للتعليم أهمية في أعداد جيلٍ واعٍ للعدالة وتحقيقها عن طريق القضاء العادل. لذا كان الغرض من التعليم الاجتماعي والعربي هو إعداد أشخاص على وفق الرؤية الأخمينية للعيش في المجتمع والمشاركة في الشؤون العرقية. ويُعدّ التعليم الفردي والشخصي ضرورياً لتنمية الشخصية والمواهب وقدرات الفرد لحياته وللمجتمع. وكان الغرض الأول والأهم من التعليم هو تحويل روح التضحية بالنفس والأنانية للأطفال إلى وئامٍ مع أعضاء آخرين في المجتمع الفارسي. وأن يُدرك الأطفال حقوقهم وحقوق الآخرين واحترامها والتعرّف إلى الواجبات الفردية والمشاركة واحترام القوانين^(١).

وقد وجد في بلاد فارس مكانٌ يُعرف باسم الواترا (Eleuthera) بُني فيه قصر الملك والمباني الحكومية. وفي هذا المكان يُمنع الباعة والتجار الذين يصرخون من أجل عرض وبيع ممتلكاتهم في الساحة من الدخول إليه حتّى لا يُؤثّرون على الهدوء والسكينة في المنطقة التي يتدرب فيها الابناء^(٢). تقسم هذه الساحة أربعة أقسام، قسمٌ خاصّ للأطفال، والقسم الآخر: يجتمع فيه الشباب الذين بلغوا سنّ الرشد، والقسم الثالث: الرجال في متوسط العمر، والقسم الرابع: يجتمع فيه كبار السنّ من الرجال من تجاوز سنهم القدرة على حمل السلاح بموجب القانون. وكانت كلّ فئة تبقى في الفناء الخاص بها. بينما الأطفال والبالغون يتطلب حضورهم عند شروق الشمس، وكان كبار السنّ حاضرين فقط في الأيام التي تُمارس فيها طُقوسٌ مُعيّنة. في حين أنّ الشباب كانوا مطالبين بقضاء الليل في مقر الدولة، وأن يكونوا حاملين للسلاح في الوقت نفسه، باستثناء أولئك الذين كانوا متزوجين^(٣). وتطلب منهم أن يقضوا الليل في المقر

(١) اسد الله بيژن، سير تمدن و تربيت در ايران باستان.....، ص ١٦٠.

(٢) گزنفون، كورش نامه، ترجمه، رضا مشايخي، تهران، شركت انتشارات علمي و فرهنگي، چاپ ٧، ١٣٨٨، چاپ ٨، ١٣٩٢، ص ٧.

(٣) احمد آقائي جيرهنده، آموزش و طبقه در ايران عهد هخامنشي، دانشكده ادبيات و علوم انساني گروه جامعه شناسي، ١٣٩٢، ص ٤١.

الحكومي في أثناء الأوقات الضرورية، والغياب الطويل والمكرر لم يكن مُحبذاً. وكانت كُلُّ فرقة تتكون من اثني عشر رئيساً، وهذا العدد راجع؛ لأن بلاد فارس تتكون من (١٢ قبيلة). واختير مدربو الأطفال من كبار السن الذين لديهم الصلاحية في تربيتهم، ليكون بمقدورهم تربيتهم وتهذيبهم. والمدرّبون البالغون أيضاً هم من الأشخاص الذين لديهم القدرة على توجيههم وتدريبهم، وكان من بين النخبة من الرجال الذين يُصدرون تعليماتهم الخاصة في إطاعة القوانين والأوامر والإرشادات. ومن بعد يتم اختيار كبار السن الأكفاء منهم رؤساء لهم، وهؤلاء حريصون على أداء جميع واجباتهم وبطريقة جيدة. ويُرسَلُ الأطفال إلى المكاتب لتعليم الأدب والأخلاق، وكان الرؤساء والمراقبون يقومون بمراقبة تصرفاتهم ويقضون بينهم بالقضاء والعدل. ولأنّه كان من بين الأطفال مَنْ يُتَّهم بالسرقة والخداع والتشهير كما كان بين الكبار^(١). فالطفل الذي يرتكب مثل هذه الجرائم، تتمّ معاقبته بعد إثبات الجريمة. وإذا اتَّهم أحدهم شخصاً آخر ولم يستطع إثبات اتهامه تتم معاقبته بقسوة. ومن الجرائم التي كانت تُوجج الحقد والكراهية بين الأشخاص هو عدم إظهار التقدير والامتنان للأفراد وللوطن. ويُعاقب على هذا الذنب بشدّة، بمعنى آخر يُعاقب الطفل بقسوة في الوقت الذي لم يعترف ببر وإحسان الآخرين إليه؛ لاعتقادهم أنّهم أشخاص عديمو الوفاء، رفضوا القيام بواجبهم تجاه الآلهة وتجاه آبائهم، وأصدقائهم، وكذلك بلدهم، ولهذا هم يستحقون العقوبة بشدّة^(٢).

لقد أعطى الأخميني أهمية كبيرة إلى العدالة والحقّ ليدلّل اهتمام الملوك بالقضاء وكُلّ ما هو حق، والابتعاد عمّا يخالفه^(٣)، وذلك بناءً على ما أقدموا عليه من إرسال أطفالهم إلى المكاتب لتعلم العدل والقضاء كما كان اليونان يرسلونهم لتعلّم الأدب. فإنّ المهمة القيّمة للمعلمين الفرس هو التحقيق في أعمال المُثيرين للمشاكل والفتن ومحاكمتهم بصورة عادلة. لذا بعد ظهور المحاكم في العصر الأخميني أصبح يحضرها الأطفال للتعرف على القضاء وعملهم وعلى مبدأ العدل عن قرب. لطالما أنّ الملوك الأخمينيين لا يريدون التصالح مع الحكومات

(١) گزنفون، كورش نامه، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣) محمد علي ضميري، تاريخ آموزش وپرورش ایران واسلام، شیراز، انتشارات راهگشا، ١٣٧٥، ص ٦٥.

التي كانت بعيدة عن مبادئ العدالة والإنسانية^(١). هذا ما نلاحظه في أحد شروط اتفاقية داريوش الأول، التي عقدها مع حكومة قرطاج وهذا الشرط هو أن يتمتعوا عن حرق الأطفال بصفتهم قرايين إلى كبير آلهة الفينيقيين، كذلك الامتناع عن أكل لحم الكلاب. إذ عرف عن الفينيقيين: " تقديم القرابين إلى الإله عن طريق وضع الطفل بين أيدي تمثال إله وتحت النار المشتعلة، ليحترق، وكان الفينيقيون يؤمنون بحماقة هذا العمل حتى الأمهات عند ما تحرق أطفالهم عند تمثال الإله يقمن بالرقص والفرح بذلك"^(٢). لذا عمل داريوش على سن القوانين الجديدة الموافقة لعادات المناطق المختلفة التي كانت تحت السيطرة الأخمينية وتقاليدها. بهذا فإن القوانين والملحقات أو اللوائح التنفيذية المرتبطة بها تُدرس في مدارس الحقوق. وبعد إتمام الدروس النظرية يشارك الطلاب في المحاكم وبصورة عملية. وإذا كانت لديهم خلقية جيدة ومعرفة شاملة في القانون، وتمتعهم في السمعة الحسنة في القضاء، يتم انتخابهم بعنوان قاضي ويباشرون في العمل^(٣).

مراحل الدراسة:

نستطيع أن نقسم مراحل الدراسة في العصر الأخميني على ثلاثة مراحل، الأولى: كان للأطفال ما بين مرحلة الطفولة المبكرة إلى سبع سنوات، والمرحلة الثانية: لمن يتراوح أعمارهم بين سبع سنين إلى ست عشرة سنة، والمرحلة الثالثة لمن تتراوح أعمارهم ما بين ست عشرة سنة إلى عشرين أو أربع وعشرين سنة^(٤).

١- المرحلة الأولى (طفولة مبكرة إلى سبع سنوات):

تشمل هذه المرحلة التعليم الابتدائي الديني الذي كان من مسؤوليات الأم، وفي هذه المدة الزمنية لم يؤخذ الطفل إلى الأب. والسبب في بقاء الأطفال مع الأمهات حتى عمر الخمس سنوات راجع إلى أن الطفل قد يتوفى في هذا العمر، ومن أجل أن لا يتأثر الأب بشكل كبير

(١) عبد العظيم رضايي، تاريخ تمدن و فرهنگ ايران، تهران، انتشارات در، ١٣٨٦، ص ٣٨٧.

(٢) عليرضا حكمت، آموزش و پرورش در ايران باستان، تهران، ابن سينا، ١٣٥٠، ص ٤١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٤) اسد الله بيژن، سير تمدن و تربيت در ايران باستان.....، ص ١٨٨.

بوفاته ويتعلم الأطفال في هذه المرحلة، آداب الحياة الأساسية والطقوس والمراسيم الدينية. وفي تربية الأمراء في هذا السن، فضلاً عن إسهام النساء الموجودات في القصر وإسهام خصيان البلاط في ذلك^(١). وفي هذا السن يعفى الأطفال من أي واجب، وكذلك من العقاب على أفعاله الخاطئة، لكن يكون والداه هم المذنبين في حال ارتكاب أي مخالفات^(٢). وبهذا يتم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من قبل الأم من أجل إعدادها للدخول لبيئة أكبر هي المدرسة والمجتمع. ليتعلم المعتقدات الدينية الأساسية والصواب من الخطأ، والعدل. وفي هذه المرحلة، كان التركيز أكثر على التعليم الروحي. ولكن النقطة المهمة هي أن وجود الأم لوحدها لا تكفي لتربية الطفل، ولذا لزاماً على الطفل أن يكون على علم بأخطائه حتى لا يكررها في المستقبل.

٢ - المرحلة الثانية (من سبعة سنوات حتى حوالي ست عشرة سنة):

يتعلم الأولاد بعناية في الأعمار التي تتراوح بين خمس سنوات إلى عشرين عاماً، وأهم دروسهم التعليمية ركوب الخيل والرماية، وقول الصدق والحقيقة. ويمكن القول: إن الإنسان بين سن الطفولة والمراهقة يخضع للتدريب الديني والبدني، تجري معظم تدريباته في الهواء الطلق^(٣).

لذا ففي مرحلة دخول الطفل إلى المدرسة ربما السبب في كل ما تعلمه في داخل أسرته وما تعلمه في المدرسة يُطبقه في المجتمع، وكانت الدروس التي يتعلمها، دروساً عامة، وبعد التعرف على استعداد كل طفل يتم أعداده من أجل العمل بها، وبعد مضي عشر سنين من التعليم يتم انتقال الذكور إلى طبقة الرجال وتنتقل الفتيات إلى تعلم أمور المنزل^(٤). ويتلقى الطفل في هذه المرحلة العمرية التعليم الجسدي والروحي، لتقوية الحس الوظيفي لديهم لقيامهم بأعمال تخدم المجتمع.

(١) اسد الله بيژن، سير تمدن و تربيت در ايران باستان.....، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) عليرضا حكمت، آموزش و پرورش در ايران باستان، ص ٤٩.

(٣) اسد الله بيژن، سير تمدن و تربيت در ايران باستان.....، ص ١٩٠.

(٤) عليرضا حكمت، آموزش و پرورش در ايران باستان، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

٣- المرحلة الثالثة (من عمر ستة عشر عاماً إلى عشرين أو أربعة وعشرين عام):

يكون الشباب في هذه المرحلة قد وصلوا إلى مرحلة الرجال. وإن تعليم النطق والتعبير لهو أكثر أهمية من الكتابة. من باب مشاركتهم في المجالس العائلية والتجمعات القبلية، لذا يُلزم أن يكون خطابهم سلساً ومعبراً، وكان المعلمون يطلبون من الطلاب أن تكون أجوبتهم على السؤال بصوت عالٍ^(١). وكانت لديهم البنية الجسمانية القوية.

ومما سبق عن مراحل التعليم المختلفة وانتقال الشباب إلى فئة الرجال، نلاحظ بعد قيام الحرب أن كبار السن لم يشاركوا في تشكيلات الجيش بل يفضلون البقاء في المدينة من أجل تحقيق منافع عامة، منها تحقيق القضاء بين العامة. وعندما يقوم شخص من فئة الشباب أو من فئة الرجال بعمل مخالف للقانون يقوم رئيس القبيلة أو شخص آخر بالإعلان عنه، لذا يستمع كبار السن إلى ذلك ويتم معاقبة المقصر والتشهير به طول العمر. لذا يستطيع جميع الأفراد إرسال ابنائهم إلى المكاتب العامة للعدل، ويستطيع الشاب ممن أكمل مرحلة الدراسة من الانتقال إلى فئة الرجال الكاملين ليصبح، بعد دورة من التعليم، قاضياً أو يرتقي أحد المناصب الحكومية^(٢).

ولهذا كانوا يدرّبون أطفالهم على العدل، منذ نعومة أظافرهم، ويعلمونهم على احترام القانون والقضاء، وهذا العمل كان يؤثر فيهم عندما يرون هذا الاحترام إلى القانون كان متبادلاً بين الكبار، لذا فهو مؤثر في الأطفال^(٣)، ونستطيع تأكيد مدى اهتمام الأخمينيين بالتعليم والتدريب على العدالة والقضاء عبر حديث دار بين ماندانا^(٤) وابنها الملك كورش الثاني (Kurash II) (٥٥٩-٥٣٠ ق.م) عند زيارتهم الدولة الميديّة، عندما قررت ماندانا الرجوع

(١) اسد الله بيژن، سير تمدن و تربيت در ايران باستان.....، ص ص ١٩٠ - ١٩٥.

(٢) اشرف احمدي، قانون و دادگستري در شاهنشاهي ايران باستان، ص ٥٢.

(٣) اسد الله بيژن، سير تمدن و تربيت در ايران باستان.....، ص ٢٢٤

(٤) ماندانا: ابنت أستياجس الملك الميدي (٥٨٥-٥٥٠ ق.م)، زوجة قمبيز ملك أنشان (٥٩٠-٥٥٩ ق.م)، والدة الملك كورش الثاني (٥٣٩-٥٣٠ ق.م). ينظر: لاري هديك، كورش بزرگ گزنفون هنر رهبري و جنگ، تهران، هزار كرمان، ١٣٩٥، ص ٤٣؛ ناصر انقطاع، ده ابر مرد تاريخ ايران (قسمت اول)، لس انجلس، شركت، ١٣٩٣، ص ١٤.

إلى (إنشان) لكن رفض كورش الرجوع لذا تقدمت له بسؤال: "بُني، كيف تتعلم العدالة هنا في الوقت الذي يكون مدربك في فارس؟"^(١)

يرد كورش عليها: "أنا أعرف مبادئ العدالة بصورة جيدة"^(٢).

ماندانا قالت: "لا أعتقد بأنك لست بحاجة لمعرفة ذلك"^(٣).

يتضح لنا من المحادثة التي جرت بينهم، طريقة تعليم النظام القضائي بالممارسة، والذي يُبين إسهام الأطفال منذ الصغر في المحاكم لتعليم الشؤون القضائية وتحقيق العدالة.

إذ يقول كورش الثاني: "أستاذي علمني العدالة بالممارسة، وجعلني قاضياً في شؤون الآخرين ومحاكمتهم. بالمناسبة في أحد الأيام عندما لم أحكم بصورة جيدة عاقبني، كان وصف الحدث هكذا: في أحد الأيام عندما أرتدى أطفال دار الأيتام الذي كان لديه ملابس قصيرة لبس ملابس الطفل الآخر التي كانت طويلة بعد الغسل وألبس ملابس إلى الطفل الآخر. لقد كلفني أستاذي الحكم على هذه القضية، إنني حكمت بأنه من أفضل أن يرتدي كل شخص ما يناسبه من ملابس. أستاذي عاقبني بشدة وقال: يكون هذا القضاء صحيح عندما تتناسب الملابس مع طول الشخص المرتدي"^(٤). "كان حكمك صحيحاً ولكن في هذه المحاكمة عليك أن تعرف ملابس لمن تكون وتعطي الحق لصاحبه. وفي وقت لاحق اكتشفت، بأن كل شيء موافق إلى قوانين البلد يكون عدل، وكل شيء مخالف إلى القوانين سوف يُعدّ انتهاكاً للعدل، وأن القوانين لقد أوضحت وضع المحاكم وإذا كان لدي أي نقص في هذا الشأن سيعلمني جدّي"^(٥).

ثمّ نستطيع أن نبين اختلاف معايير القضاء بين الدولتين الميديّة والأخمينيّة:

قالت ماندانا: "نعم ما يكون عدل في نظر جدك ليس من الشرط أن يكون عدل في

(١) علي محمد فره وشي، باستان نامه كورش وداريوش ستون هاي امپراتوري هخامنشي، تهران، سمير، ١٣٨٥، ص ١١٥.

(٢) اشرف احمدي، قانون و دادگستري در شاهنشاهي ايران باستان، ص ٥٢.

(٣) علي محمد فره وشي، باستان نامه.....، ص ١١٥.

(٤) گزنفون ، كورش نامه، ص ١٦.

(٥) علي محمد فره وشي، باستان نامه.....، ص ١١٥.

نظر الفرس. فهو السيد المطلق للميدين، ولكن في نظر الفرس تسمى المساواة أمام القانون العدالة. يكون سلوك والدك هو مثال على هذه العدالة. يفعل ما يتطلبه البلاد ويتجنب كل ما هو محظور. فهو في العمل يتابع القانون وليس أهوائه النفسية. إذا تريد عند عودتك إلى البلد أن لا تهلك تحت ضرب السياط، لا تتعلم الظلم من جدك وتجنب أن تؤثر نفسك على الآخرين^(١). ومما جرى من كلام بين ماندانا وابنها كورش يوضح مدى اهتمام الفرس بتطبيق العدالة بوساطة القضاء الذي لم يتحقق إلا بتعليم وتدريب الأطفال على العدالة منذ الصغر على أيدي مدربين مختصين. بهذا كان يُحضر الأطفال إلى المحاكم لتعليمهم على ما هو صواب وما يكون خطأ، وما هو عدل مطابق إلى القانون، لذا كان للتعليم على العدل والصدق أهمية كبيرة لاسيما منذ الطفولة.

(١) كزنفون ، كورش نامه، ص ١٦.

المبحث الثاني

التشكيلات القضائية

لقد كانت الأمور القضائية إحدى الوظائف الملقة على عاتق كبير القبيلة. في الأيام الأولى من الدولة الأخمينية، فكان لرئيس القبيلة السيطرة الكاملة على جميع أعضاء القبيلة فيما يخص الجانب القضائي والتعامل معهم بطريقة تَعَسُفية^(١).

إن الوحدة الأساسية للمجتمع هي الأسرة (نمانه)^(٢) التي كانت تحت رعاية كبير الأسرة. وكل أسرة تمتلك ملائكتها وآلهة خاصة بها. لذا فإن كبير الأسرة، فضلاً عن وظيفته الدينية كان عليه تولي الشؤون القضائية في الأسرة، منها تحقيق العدالة، ولهذا السبب كان يسمى (زنتو بخته). وكان (زنتو بخته) يملك امتيازات قضائية وروحية؛ لذا كان موضع احترام خاص. وهذا ما يوضح المكانة الدينية التي كان يكتسبها الأخمينيون إلى العدالة إلى درجة أصبحت للعدالة مكانة من القدسية الإلهية. إذ كان على الأخمينيين إطاعة العدل (دات) بصورة عمياء. وتمتع رئيس العائلة بسلطات مطلقة فيما يخص أفراد أسرته، حتى كان لديه الحق في قتلهم، وكان بمقدوره أن يُحاكمهم. وفي وحدة اجتماعية أكبر أي (ويس)^(٣) أو (ويسيه) رئيسها (ويس پئي تيش) كان عليه واجبات كما كانت على كبير الأسرة، إذ عليه القيام بالمراسيم الدينية والأمور القضائية، لذا سُمي (ويس بخته). وفي تجمع أوسع ما يسمى به (دهيوم)^(٤) كان اجراء المراسيم والقضاء من جملة وظائف (دهيو پئي تيش). وهو المنافع

(١) مرتضى احتشام، ايران در زمان هخامنشيان، ص ١٨.

(٢) (نمانه): مفردة من مفردات أستا يقصد بها العائلة (Nmana)، تكتب في الفارسية القديمة بصورة (Tauma)، ويقصد بها أيضاً بيت أو مسكن. ينظر: أ.م. دياكونوف، تاريخ ماد، ص ٢٢٨؛ علي اكبر شهابادي، جاگگاه ساتراپ ها براساس اسناد و كتيبه هاي عصر هخامنشي، كارشناسي ارشد تاريخ ايران باستان، دانشگاه فردوسي مشهد، ١٣٨٩، ص ٦٩.

(٣) (ويس): يكون لها معنيين الأول العشيرة والثاني القرية، كما ورد لفضها في أستا ليقصد بها القرية (Vis). ينظر: أ.م. دياكونوف، تاريخ ماد، ص ٢٣٢؛ علي أكبر دهخدا، لغت نامه دهخدا، تهران، سازمان مديريت و برنامه ريزي كشور، ١٣٤٢، ص ١٢٥٤.

(٤) (دهيوم): تجمع عدد كبير من القبائل في مدينة معينة أطلق عليها دهيو (Dahyu). ينظر: بهزاد معيني سام، برسي واژه دهيوم، مجله جستارهايي ادبي علمي پژوهشي شماره ١٦٤، بهار ١٣٨٨، ص ٢٣٨.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

من جميع الصلاحيات والمزايا التي كان يتمتع بها رؤساء الوحدات السابقة. ومع ظهور الدولة الأخمينية انتقلت هذه الامتيازات بصورة تدريجية من كبير العائلة ورئيس القبيلة إلى المحكمة. وكذلك الأمور القضائية التي كانت ممزوجة مع الأمور الدينية إذ تم تسليمها إلى المحكمة التي كان على رأسها الملك^(١).

عرف النظام القضائي في الدولة الأخمينية بتعدد المراجع القضائية، ونتيجة لإمتداد أراضيها وتوسعها وضمها لشعوب مختلفة كان يصعب القيام بهذا الأمر. لهذا نلاحظ ظهور أكثر من جهة تقوم بعملية القضاء. لذا تنقسم التشكيلات القضائية على النحو الآتي:

أولاً: القضاة (قضات)

١- الملك:

عُد الملك في الدولة الأخمينية أعلى سلطة في البلاد^(٢). لذا كان على رأس السلطة القضائية في البلاد، وإن العدل وتشريع القوانين كلها من صلاحياته^(٣). وعُد الملك القاضي الأعظم والمرجع النهائي عند إصدار الحكم. وفي بعض القضايا لم تكن أحكامه على وفق قاعدة ثابتة^(٤)، بناءً على أن الملك كان مالك الرقاب أي مصدر القرارات، والأمر والناهي. وما يشاهد أن سلطة الملك لم تكن مقيدة في الشؤون القضائية. إذ كان بمقدوره المشاركة في أولى الجلسات القضائية^(٥). فهم لديهم الصلاحية المطلقة في جميع الدعاوى، هذا ما جعل للملك حق التدخل في جميع الدعاوى بما فيها تلك التي لها أهمية كبيرة للملك لا سيما القضايا التي لها ارتباط في حياته أو حياة المقربين منه. لذا تكون متابعتها من أولى الجلسات القضائية، وكان النظر في الجرائم السياسية من مسؤوليات الملك أيضاً. فهو مرجع استئناف النظر في

(١) مرتضى احتشام ، ايران در زمان هخامنشيان، ص ٨٣.

(٢) حسن بيرنيا، تاريخ ايران باستان ج ٢، تهران، مؤسسه انتشارات نگاه ، ١٣٨٦، ص ١١٩٦.

(٣) Maria Brosius, THE PERSIANS An Introduction, New York: Routledge, 2006.p.32.

(٤) محمد داندامايف، تاريخ سياسي و اقتصادي هخامنشيان، ترجمه، مير كمال نبي پور، تهران، نشر گسترده، ١٣٦٦، ص ١٣.

(٥) حسن بيرنيا، تاريخ ايران باستان ج ٢، ص ص ١١٩٦ - ١١٩٧.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

الدعوى بعد صدور الحكم الابتدائي في القضية واعادته، وترفع له القضية محل المرافعة^(١). فإن إصدار الأحكام وتعيين العقوبات بوساطة الملك، فكان للملك القدرة على تبديل العقوبات وتخفيفها، مقابل ما أمتلك من سلطات قضائية واسعة فهو فاقد لكل نوع من أنواع المسؤولية، بذلك كان مصون من كل مراقبة ومحاكمة؛ لأن الملك الأخميني يُعد نفسه ممثل الإله (آهورامزدا)^(٢). وهذا يبدو واضحاً بعد امتلاك الملك الأخميني السلطات الثلاث، فأرادته في كل الحالات كانت تنص على سن القوانين وتنفيذها. وكان لديه اهتمام خاصُّ تجاه تطبيق العدالة والقوانين الموجودة، فبمجرد إصدار أمراً واحداً كان يتم معاقبة المجرمين نظير هذه الأوامر، ومنها مُعاقبة القضاة الذين لم يُصدروا أحكاماً عادلة نتيجة لأخذ الرشى^(٣).

وبما أن الملك كان المرجع الأعلى على جميع القضاة، لذا كان بمقدور أي فرد أن يرفع طلب الطعن في قرار المحكمة، إلى الملك^(٤). ولم تكن صلاحيات الملك محدودة بل يحق له أن يُعيد النظر بأي دعوى، كان للملك حق إصدار العقوبات الجزائية إلى أقصى العقوبات كالإعدام^(٥). فضلاً عن قيامه بمهمة القضاء، فهو الناظر على أعمال القضاة أيضاً^(٦)، ليتعرف ليتعرف منها على أن القضاة يعملون بمصادقية أم بخلافها، لذا فإن هذا العمل جعل القضاة يخشون غضب الملك الذي كان من الممكن أن يؤدي بحياتهم وحياة أسرهم، لذا حكموا على وفق القانون.

ولم يستطع الملك الأخميني من متابعة جميع الجرائم بمفرده، لذا قسمت الدعاوى

(١) محمد داندمايف، تاريخ سياسي و اقتصادي هخامنشيان، ص ١٢ - ١٤.

(٢) محمد ابراهيم زارعي، تاريخچه دادگستری در ایران، پایان نامه کارشناسی ارشد دانشگاه تهران، ١٣٣٩، ص ١٣٥.

(٣) نصرت الله بختورتاش، بنیاد استراتژی در ساهنشاهی هخامنشی، ص ٣٧٧. ينظر مبحث الأول من فصل الثالث من الرسالة.

(٤) محمد حسين علي آبادي، تاريخ حقوق ايران، انتشارات دانشكده حقوق و علوم سياسي، تهران، ١٣٤٥، ص ٤٦.

(٥) اشرف احمدي، قانون ودادگستری در شاهنشاهی ايران باستان، ص ٤٨.

(٦) حسن امين، تاريخ حقوق ايران، ص ٩٢.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

القضائية على أقسام عدة: الدعوى التي لها أهمية لكونها مرتبطة بالملك، إذ كان يُنظر بها من قبل الملك منذُ المراحل البدائية، والجرائم السياسية: مثل المؤامرة، والتمرد ضد الملك، وجرائم ضد أمن النظام العام، التي لها أهمية كبيرة، فكان يُنظر فيها من قبل الملك أو القضاة الملكيين في العاصمة^(١).

ونلاحظ لاحقاً وجود أشخاص يقومون بعمل القضاة بمساعدة الملك. ففي بعض الأحيان كان الملك يُسلم أمر القضاء إلى أحد القضاة الكبار^(٢)، وفي أحيانٍ أخرى كان الملك في مجلس القضاء يتابع النظر في الدعاوى المُقدمة بحضور عدد من القضاة يختارهم بحيث يكونون محل ثقة واعتماد^(٣).

٢ - قضاة الملك (داته بره):

لم يكن بمقدور الملك متابعة جميع القضايا، لا سيما القضايا العامة. فكان الملك يتابع القضايا المهمة التي لها صلة مباشرة به، لذا بينما القضايا العامة كانت من مسؤولية مجموعة من الأفراد يُطلق عليهم قضاة الملك (Databara). وقد تحدثنا بالتفصيل عن السلطة المطلقة للملوك الأخمينيين، لكن لم يكن لديهم الوقت الكافي لمتابعة جميع الدعاوى، ولم يرغبوا بالتدخل في الأمور الصغيرة غير المهمة. لذا أختار الملوك الأخمينيين سبعة أشخاص من بين كبار السن والشيوخ والمعتمدين من بين القبائل الميديّة والفارسية، ومنحهم بعض الصلاحيات تسمح لهم بمتابعة بعض القضايا. وأعضاء هذا المجلس الذي يُعد أعلى سلطة بعد الملك، وعرفوا باسم القضاة الملكيين، كانوا على دراية بالتقاليد والقوانين والقرارات القديمة والآراء السابقة والمراسيم الملكية، فإن إصدار أحكامهم على وفق هذه المصادر والمعلومات^(٤).

والقضاة الملكيون لديهم نوعان من الصلاحيات من ناحية هم يحكمون نيابةً عن الملك،

(١) اشرف احمدي، قانون ودادگستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٤٧.

(٢) ساناز الستی، ایران باستان در آیین دادرسی کیفری، مجله اصلاح و تربیت، شماره ٢٢، سال دوم، ص ٣٥.

(٣) اشرف احمدي، قانون ودادگستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٤٥.

(٤) محمد زرنگ، تحول نظام قضایی ایران، ج ١، تهران، انتشارات مرکز اسناد انقلاب سلامی، ١٣٨١، ص ٣٧.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

كما حكموا بالقضايا التي يُحيلها الملك إليهم، إلى درجة كانت لهم الحرية الكافية في البت فيها. ومن غير الملك لم يكن الحق لأي شخص التدخل والغاء أحكامهم. من ناحية أخرى كان لهم إسهام كمستشارين ملكيين في القضايا التي كان الملك يرأسها فيتم الأخذ برأيهم^(١). وكان القضاة الملكيون أشخاصاً موثوقين يعتمد عليهم الملك، وفي الغالب كان يتشاور معهم في جميع القضايا. وكثير ما يحكم القضاة الملكيون بطريقتين: أحياناً بشكل فردي، وأحياناً في هيئة مُحلفين، ويبنى هذا الأمر اعتماداً على درجة أهمية القضية المطروحة. وكذلك يتم التحقيق في الجرائم السياسية والأمنية التي كانت تُحال من الولايات والدول التابعة إلى المركز، إذ كان يتم النظر فيها من قبل القضاة الملكيين. والأحكام الصادرة كان من الممكن أن يتم نقضها من قبل الملك^(٢).

وما يجدر ذكره أن ما يتمتع به الملوك من الخيارات المطلقة لم يكن متوافراً لدى القضاة الملكيين، وفي بعض الأوقات يسلط عليهم غضب الملك^(٣).

وكان منصب القضاة الملكيين وراثياً، وفي الغالب حافظوا على مكانتهم حتى نهاية العمر، بيد أنه في حال ارتكابهم أي مخالفة يُعرضون أنفسهم إلى للخطر، إذ ينتظرهم عقاب شديد^(٤). وهناك شواهد عدة توضح غضب الملك الأخميني المُنصب على القضاة الملكيين. بدلالة قضية القاضي (ساندوس) (Sandoce) الذي استلم رشى وأصدر حكماً باطلاً، لذا حكم عليه الملك داريوش الأول بالإعدام^(٥).

وأمر الملك اردشير الأول (٤٦٥-٤٢٤ ق.م) بأن يتم سلخ جلد القضاة غير العادلين وهم أحياء، ويضع الجلد المسلوخ على مسند القضاء ليجلس عليه القضاة من بعدهم^(٦). وبهذا

(١) محمد حسين علي آبادي، تاريخ حقوق ايران، ص ٦٢.

(٢) علي طالع زاري، ماريا تاش شمس آبادي، نظام جزائي ايران در عصر هخامنشيان، ص ١٠٧.

(٣) علي طالع زاري، نظام حاكم بر جرائم و مجازات ها در دوره هخامنشيان، ص ٤٢٨.

(٤) هيروودوتس، تاريخ هيروودوتس، ك ٣، فقرة ٣١.

(٥) حسن امين، تاريخ حقوق ايران، ص ٩٢.

(٦) اصغر منتظر قائم، آئين دادرسي در عهد هخامنشيان، ص ١٣٤.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

فإن القضاة الملكيين ومع امتلاكهم لتلك النفوذ والقوة كانوا مهنيين من قبل الملك بالزوال^(١). ومن الشواهد التاريخية التي توضح أثر قضاة الملك في المحاكمات القضائية هي قضية (ارونتاس). كان أحد أفراد العائلة الأخمينية ومن بين أفضل القادة^(٢)، فبعد الخيانة التي تعرض لها كورش الصغير (٤٠١-٤٠٠ ق.م) من قبل (ارونتاس) قرر إلقاء القبض عليه وجاء به إلى المحكمة المتشكلة من سبعة قضاة وأمر بمحاكمته، وحكم عليه بالإعدام^(٣). لقد كان هنالك عدد من الشروط يجب توافرها لدى من يُراد اختياره للقيام بعمل القضاء، ومنها: إن يكون من بين أهم العوائل الأخمينية الأصلية ولديه القدرة والقبالية في تحليل وتفسير القوانين المتوارثة من الآباء والأجداد^(٤)، ومن بين كبار السن ولديه خبرة في القضاء، ومعرفة المبادئ والقواعد الدينية، وذا مصداقية، وتقوى في العمل^(٥). وممن عُرف بعدالته واحكامه الصائبة ونزاهته، ولديه معلومات واسعة، ومن المدربين الكبار لمدة طويلة^(٦)، وأن يتجنب الرشوة والابتزاز^(٧).

ومع ذلك فاذا اصدر هؤلاء القضاة حكماً لم يعجب احد طرفي الدعوى فيحق له تقديم طلب إلى الملك لإعادة المحاكمة او أستشاق الحكم الصادر من قبل القضاة^(٨). وكان هؤلاء القضاة دائمي الترحال والسفر ومرافقين إلى الملك في رحلاته جميعها^(٩).

٣- الولاة (ساتراب ها):

لقد توسعت الدولة الأخمينية جغرافياً وتنوعت الأقوام والشعوب التي كانت تحت

(١) محمد باقر رجبى، كوروش و داريوش هخامنشي، تهران، مؤسسه انتشارات نشر، ١٣٩٢، ص ٥٤.

(٢) على سامي، دادرسي وقضاوت در ايران باستان عهد هخامنشي، ص ٢٥٨.

(٣) ربابه عرب بدوي، حقوق بشر در ايران باستان، ص ١٦٤.

(٤) علي حجتى كرمانى، سير قضاوت در ادوار مختلف تاريخ، ص ٦٥.

(٥) مرتضى احتشام، ايران در زمان هخامنشيان، ص ٩٢.

(٦) اشرف احمدي، قانون ودادگستري در شاهنشاهي ايران باستان، ص ٤٩.

(٧) محمد احمدي، قضاوت در ايران باستان، آموزش تاريخ، تابستان ١٣٨٤، شمار ١٩، ص ٢٥.

(٨) محمد جواد جاويد، فرما جمالي، تعامل عدالت و دولت.....، ص ١٢٧.

(٩) ساناز السّتي، ايران باستان در آيين دادرسي كيفري، ص ٣٥.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

سيطرتها وبفضل هذا التوسع الذي بدأ منذ عهد الملك كورش الثاني، تأثر الأخمينيون بحضارات الشعوب الأخرى. فأخذ الملك كورش الثاني من الآشوريين التنظيمات الإدارية، وقد نضجت هذه التنظيمات في عهد الملك داريوش الأول، إذ عُرف حكام الأقاليم في عهده باللغة اليونانية (satrapēs) (ساتراب) بمعنى الحارس أو المدافع عن البلاد^(١). وكل من هذه الأقاليم التي عرفت بـ (ساتراب) أيضاً كانت في السابق دول وحكومات وممالك مستقلة هُزمت نتيجة التوسع الأخميني وأصبحت تحت سيطرتهم، ولكنها حافظت على التنظيم الإداري الخاص بها^(٢).

وفي الواقع أن الأجزاء الرئيسية في الدولة الأخمينية كانت تُدار كما هو الوضع في الدول المهزومة والتابعة لها من حيث يختار الملك أحد المقربين منه أو من عائلته لإدارة ذلك الجزء من البلاد. وكانت هذه السمة وراثية تنتقل إلى ابنائهم وهو ينوب عن الملك مع صلاحيات واسعة يحكم فيها الاقليم التابع له^(٣). أما الأمراء المحليين للمدن فلم يتمتعوا بصلاحيات (ساتراب) بل هم كانوا تحت أشرف مباشر للبلاط إلا أنه مع ذلك كانت لديهم صلاحيات قضائية واسعة مماثلة إلى صلاحيات قاضي (الساتراب)^(٤).

وبهذا (ساتراب) يعني المقاطعة وكذلك حاكم المقاطعة، لذا بعد تقسيم الملك داريوش الأول الدولة الأخمينية على عشرين (ساتراب)^(٥). ومنحهم بعض الصلاحيات من أجل إدارة (ساتراب) أو الأقاليم التابعة له. ولسببين قسم الأخمينيون دولتهم على أقاليم إدارية (ساتراب) متعددة، الأول: هو توسع دولتهم فلم يستطيع الملك بمفرده وحكومته من إدارة شؤون هذه الدولة المترامية الأطراف. وفي هذه الحالة، كانت إدارة هذه الأقاليم من الأمور الصعبة، وكانت تشكل تهديداً ضد حكم الملوك الأخمينيين. والسبب الآخر: هو حاجة الدولة إلى سياسة خاصة

(١) حسن بيرنيا، تاريخ إيران باستان، ج ٢، ص ١٢٠١.

(٢) علي طالع زاري، ماريّا تاش شمس آبادي، نظام جزائي إيران در عصر هخامنشيان، ص ١٠٩.

(٣) آرتور كريستن سن، إيران در زمان ساسانيان، ترجمه، رشيد ياسمي، تهران، انتشارات ابن سينا، ١٣٤٥، ص ٣.

(٤) محمد زرننگ، تحول نظام قضائي إيران، ص ٤٠.

(٥) ويل دورانت، تاريخ تمدن (مشرق زمين گاهواره تمدن)، ص ٥٢٣.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

لإدارتها، لأنه أشد ما يقلق الدولة الأخمينية آنذاك هو خشيتها من تمرد الدول المخضومة (الأقاليم) وعصيانها ومطالبتها بالاستقلال^(١).

وإن صعوبة السيطرة وإخماد التمردات في الأراضي التابعة التي تبعد مسافات واسعة عن الدولة الأخمينية. من هذا الباب قسم الأخمينيون أراضيهم من الناحية الإدارية والقضائية على أقسام كبيرة أطلق عليها (ساتراب) وكان يحكم كلاً منها حاكم يتم تعيينه من قبل الملك الأخميني^(٢).

ولقد تمتع حاكم (ساتراب) في إقليمه بسلطات مماثلة لسلطات الملك الأخميني نفسه بما في ذلك الشؤون القضائية. ومتابعة الجرائم السياسية والجرائم الأمنية التي كانت من مسؤوليات (ساتراب) أيضاً. لكن بعض الجرائم السياسية المهمة كان من الممكن إرجاعها إلى المركز، والجرائم الأقل أهمية يتم تحويلها إلى المحاكم المحلية. بشكل عام كانت أراضي الدولة الأخمينية وأقاليمها تتألف من قسمين: الدول والممالك التي كانت سابقاً دولاً مستقلة وأصبحت لاحقاً تحت السيطرة الأخمينية، بذلك كان القضاء في هذه الدول من صلاحيات (ساتراب). والقسم الثاني: هي الأراضي الفارسية من ضمن حدود الدولة الأخمينية ويسكنها الميديون والفرس. وتدار من قبل الحكام المحليين الذين هم من المقربين إلى الملك، وكان حكمهم وراثي ينتقل من الأب إلى الابن. يحكم بالنيابة عن الملك وبسلطات واسعة في الأراضي. وهؤلاء كانوا تحت الرقابة المباشرة من البلاط، ومن الناحية القضائية لديهم سلطات واسعة وتعد أعلى مرتبة قضائية في الأراضي التابعة للدولة بعد الملك^(٣).

ومن الشواهد على أثر (الساتراب) ومكانته القضائية ما نلاحظه من أثر (گوبارو) (Gubaru) (ساتراب) بابل في المؤسسة القضائية، فهو يمثل السلطة الملكية بعد رحيل الملك وما توضح الوثائق بأنه كان نائب الملك في إدارة (ساتراب). إذ كان المتعاقدون يُقسمون به وانتهاك العقد والعهود امامه كانت تُعد من الخطايا. ولقد ظهر في الوثائق أن (ساتراب) يتدخل

(١) علي طالع زاري، نظام حاكم بر جرائم و مجازات ها در دوره هخامنشیان، ص ٤٣٠.

(٢) محمد زرننگ، تحول نظام قضايي ايران، ص ٣٨.

(٣) ايوب احمد پور، نظام قضايي ايران در عهد باستان، ص ٢٤.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

بطريقة مباشرة في الإدارة المحلية ويحول الطعون المقدمة في قرارات القضاة المحليين مباشرة إلى محكمته ليعيد النظر فيها^(١).

ولذا كان (للساتراب) قدر كبير من الاستقلال في إدارة شؤونهم الداخلية. وتبدو وكأنها دول متحدة مع الدولة الأخمينية وحليفة لها، إذ كان لديها بلاطها المصغر، وبمقدورها استخدام لقب الملك. وكان (للساتراب) صلاحيات إدارية ومالية وقضائية وأمنية. لذلك الحفاظ على أمن وجباية الضرائب والأشراف على الأمور القضائية وحماية الأمراء المحليين كانت من وظائفهم المهمة^(٢).

لذا كان (للساتراب) مهام متعددة منها القضائية من خلال متابعة الجرائم السياسية والأمنية، ولما كانت سلطته مماثلة لسلطة الملك، لذا لديه الحرية الكاملة في تعيين العقوبات وتبديلها وتخفيفها أو حتى إصدار العفو عن المحكومين، وله حق التدخل في الدعاوى والمرافعات، ويبقى شغلهم الشاغل حفظ النظام وأمن البلاد والحد من تدخل الأفراد في الدعاوى الخاصة. وفي المناطق التي كان يُرسل إليها (ساتراب) تكون السياسة الأولية التي يتخذها من أجل الإدارة الأفضل وتحقيق الثبات الداخلي في (ساتراب) هي تحقيق العدالة. إذ كان يعمل على إيجاد علاقات حسنة مع المدن والمناطق الموجودة ضمن (ساتراب)، ومن أجل كسب ثقتهم وإثبات حسن النوايا يقوم بجملة من الأعمال منها تخفيف العقوبات على المدانين لا سيما في الجرائم السياسية وما شابه ذلك؛ لإرساء حفظ النظام والاستقرار في (الساتراب)^(٣).

وبهذا يبقى (ساتراب) في منصبة إلى المدة التي يقوم بوظائفه بأحسن وجه ولم يقم بأي خيانة تجاه الملك. لذا كان الملوك الأخمينيين من أجل التأكد من ولاء (ساتراب) يرون أن من المصلحة إعطاء هذه المناصب إلى أقربائهم والمقربين لهم. هذا يبدو واضحاً عندما نَصَب

(١) أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مج ١، ص ١٢٢.

(٢) محمد زرنج، تحول نظام قضائي إيران، ص ٣٩.

(٣) بي برين، "قدرت مركزي وچند مركزي فرهنگي در شاهنشاهی هخامنشی چند اندیشه و اظهار نظر تاريخ هخامنشی منابع ساختار ونتيجه گيري، ويرستار هلن سانسيسي وردنبورخ، ترجمه، مرتضى ثاقب فر، جلد ١، تهران، انتشارات توس، ١٣٨٨، ص ٣٥.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

الملك داريوش أخاه ارتبان (Artapana) (ساتراب) لـ (عيلام) وأخاه الثاني ارتفرنه (Artafarna) (ساتراب) على يديه^(١).

وكما كان يوجد (ساتراب) مستقل جزئياً عن الدولة الأخمينية فقد كان يقوم بإدارة المدينة على وفق ما كانت عليه قبل السيطرة الأخمينية وإدارته للمؤسسة القضائية كان على وفق القوانين والأعراف المحلية السائدة في تلك المدينة ومنها (ساتراب) قبرص^(٢).

وبما أن (ساتراب) كان يتولى عملية القضاء في المناطق الواقعة تحت سيطرته، لذا كان عليه تحقيق العدالة في تلك المناطق وهي وظيفة مهمة من وظائف (الساتراب) وفي حال تخلفه عن القيام بهذه الوظيفة بالوجه الصحيح يتم معاقبته وتحتيته عن منصبه.

٤ - القضاة المحليون (حكام محلي):

بعد التطرق إلى أهم السلطات القضائية الأخمينية سنتناول في هذا المطلب قضاة المحاكم المحلية. ومن المعروف أن الأخمينيين منحوا حرية للسلطات المحلية في الأراضي التي خضعت لسيطرتهم وراعوا كل الأعراف والتقاليد الاجتماعية والدينية التي كانوا عليها. لذا سمحوا لهم بممارسة نظامهم القضائي الذي كانوا عليه قبل خضوعهم للسيطرة الأخمينية فأبقوا على القوانين القديمة سارية المفعول. أي كانت كل مدينة تعمل بحسب نظامها القضائي ولم يكن هناك نظام قضائي مركزي^(٣).

لذا يكون القضاء في هذه المحاكم على أساس الدين والعادات والتقاليد المحلية. هذا ما نلاحظه في منح اليهود التابعين للدولة الأخمينية الحرية في ممارسة معتقداتهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. فإن قضاة المحاكم المحلية يتم اختيارهم بوساطة (ساتراب) ويمارسون القضاء تحت انظارهم. وفي بعض الأقاليم كان (ساتراب) من بين الفُرس ولعدم معرفته الجيدة في العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية المحلية بذلك كان تدخلهم في القضاء بصورة قليلة، لكن القضايا

(١) والتر هينتنس، داريوش وإيرانيان تاريخ فرهنك وتمدن هخامنشيان، ص ٣٠٥.

(٢) مرتضى احتشام، إيران در زمان هخامنشيان، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٣) محمد زرنك، تحول نظام قضائي إيران، ص ٤٠.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

المهمة من بينها الجرائم السياسية والأمنية كانت منحصرة من ضمن صلاحيات (ساتراب)^(١). ففي البلدان التي كانت من ضمن الأراضي الأخمينية، التي تشكلها الأقوام غير الآرية توجد محاكم نظيره إلى المحاكم الموجودة في البلدان التابعة. لكن في الأراضي الخاصة في الأقوام الميديّة والفارسية وبحسب الروايات التاريخية يوجد نظام قضائي مُعقّد. وكان تعيين هؤلاء القضاة وعزلهم في البداية من صلاحيات الملك وبعد ذلك أصبحت من صلاحية الولاة والحكام. فإن الأمراء المحليين إلى جانب المحاكم المحلية كان بمقدورهم إعادة النظر في الأحكام والإشراف على شؤون المحاكم المحلية^(٢).

ففي العصر الأخميني نظراً لعدم وجود التكامل بين الشعوب والأمم المتعددة تحت هيمنة السلطة المركزية للحكومة، وغياب القانون المدون الذي يحكم جميع أراضي الدولة الأخمينية بذلك كان من الطبيعي أن تمنح الشعوب الحرية في ممارسة عاداتها وتقاليدها، هذا ما نجده بما عُثر عليه من الألواح الطينية في بابل توضح أن القضاء في هذا البلد في العصر الأخميني كان على وفق عاداتها وتقاليدها^(٣).

ثانياً: تشكيلات أخرى

١- المحامي (وكيل):

كان يحق للمتهم في ذلك العصر أن يختار محامياً، وكان هذا دليلاً واضحاً على التطبيق الصحيح للقانون، والتقدم في تطبيق القانون، وبعد تقديم الدعوى القضائية من قبل الدولة أو من طرف أحد الأشخاص ودراسة الدعوى والاستماع إلى جهة الدفاع عن المتهم وشهادة الشهود، سمحت المحكمة للمتهم في وضع كل الأدوات المتاحة للدفاع عنه، ومن بينها اختيار محامٍ للدفاع وتعريف الشهود إلى المحكمة وجمع الوثائق والمستندات التي يستطيع بواسطتها إثبات براءته، ولزماً أن يكون المحامي من الأشخاص الموثوقين^(٤). ومن الشواهد

(١) محمد حسين علي آبادي، تاريخ حقوق إيران، ص ٥٨.

(٢) اشرف احمدي، قانون و دادگستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٥٠.

(٣) حسن پیرنیا، تاریخ ایران باستان، ج ٢، ص ١٢٠٠.

(٤) اردشیر خدادیان، هخامنشی ها، تهران، انتشارات به دید، ١٣٧٨، ص ٢٦٨.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

التاريخية عن وجود محامي الدفاع، ما جاء في عهد الملك داريوش الأول أنه سمح للمتهم في المحاكم القضائية أن يختار محامياً للدفاع عن قضيته^(١)، وكذلك ما سنلاحظه عند الحديث عن محاكمة تيريبازوس، إذ سمح له باختيار محام وتقديمه إلى المحكمة وتقديم وسائل الدفاع كافة عن نفسه^(٢)، كذلك ما ذكره لنا الباحث (غيل مارد ح. م عطا) عن المحامي في العصور الأخمينية، إذ أشار إلى وجود المحامي في هذا العصر تأثراً بوجوده في بلاد الرافدين لا سيما في العصر السومري، لذا فإن وجوده في العصر الأخميني من الأمور المؤكدة، للدفاع عن المتهمين^(٣).

وفي هذا السياق نسوق شاهداً عن وجود ما يُعرف بالدفاع (المحامي) منذ حقبة باكرة في تاريخ المنطقة وتحديداً في بلاد الرافدين (العصر السومري)، وهنا ربما تأثروا الأخمينيين بها فاقتبسوا مهنة المحاماة أو الدفاع عن المتهم في بلاد الرافدين، ولأهمية هذا الموضوع سأذكر الشاهد التاريخي المنقول عن العصر السومري الذي ذكره (صمويل كريم) عن مقتل الكاهن (لو-اننا) (Lu-Inanna) من قبل ثلاثة أشخاص تم ذكرهم حسب مهنتهم الحلاق والبستاني والثالث لم تذكر مهنته، إذ أقدموا على قتله لأسباب غير معروفة، أخبر القتلة زوجة الكاهن (نن - دادا) (Nin-Dada) بقتله. ومن الأمور الغريبة هو تكتّم الزوجة عن قتل زوجها إذ لم تقدم بإبلاغ السلطات المعنية بمقتل زوجها، ولكن هيمنة السلطة القضائية أدت إلى كشف جريمة القتل، لذا أحال الملك (أور - نورتا) (Ur-ninurta) القضية إلى مجمع المواطنين في مدينة (نفر)^(٤) وهو المجمع الذي كان محكمة للفصل في القضايا^(١)، وجاء في

(١) محمد علي اختري، تاريخ حقوق ايران (قسمت دوم)، ص ١٤٥.

(٢) اردشير خداداديان، دين وقانون در عصر هخامنشي، پژوهشنامه علوم انسانی دانشگاه شهيد بهشتي پاييز و زمستان ١٣٧٨، ص ١٤٩.

(٣) غيل مارد ح. م عطا، تاريخچه ی هنر و فن وكالت در دوران باستان، حافظ، تير ١٣٨٦، شماره ٤٢، ص ٥٦.

(٤) (نفر): واسمها القديم (نبور) الذي تقع بالقرب من عفك على بعد ٢٥ كيلومترا شمال شرقي الديوانية، يشطرها نهر الفرات القديم المعروف بـ(شط النيل) إلى شطرين. ينظر: فرج بصمه جي، نفر، مجلة سومر، ج ٢، مجلد ٩، ١٩٥٣، ص ٢٨١.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

قراراتهم إدانة المتهمين وعقوبتهم بالإعدام وعدّ الزوجة شريكة بسبب كتمانها على الجريمة^(٢)، بهذا ظهر رجالان من أجل الدفاع عن زوجة الكاهن على أنها بريئة ولم تشترك في قتل زوجها، أقرت المحكمة الحجج التي قدمها المحامون مسوغين قرارهم على أساس أن لها من المبرر، جعلها تقرر السكوت بسبب معاملة زوجها معها، فهو لم يقم بإعالتها. وختمت المحكمة قرارها "أن العقوبة ينبغي ألا تشمل سوى القتلة الفاعلين"، بهذا حكمت محكمة (نفر) على الأشخاص الثلاثة بحكم الإعدام وتبرئة الزوجة بفعل الدفاع الذي قام به المحاميان^(٣).

وعليه يمكن عد هؤلاء الرجال المدافعان عن زوجة الكاهن كمحاميين دفاع. لذا فوجود المحامي في العصر السومري يؤكد وجود مهنة المحاماة وقدمها في عصور ما قبل الميلاد، لذا فليس من المستبعد في العصر الأخميني أن المدعى عليه منح فرصة لاختيار محامٍ يدافع عنه، وهذا ما حدث مع (تيريابازوس)^٤ ولاسيما هناك شواهد سبقتهم في هذا المجال .

٢ - المستشار القانوني (سخنگويان قانون):

مع كثرة القضايا المُقدمة إلى المحاكم وكثرة الدعاوى وبعد أن أصبح القانون يشمل جميع الأمور الحياتية، ظهر لدينا مجموعة خاصة عرفت باسم (سخنگويان قانون) وتعني المستشارين أو المتكلمين باسم القانون، وهم من الأشخاص الذين لديهم دراية واسعة في القانون^(٥). يتقدم لهم الناس من أجل المشورة في العمل القضائي والطرق الواجب اتباعها من أجل تقديم الدعاوى، فهم يطلبون المساعدة منهم^(٦).

(١) صمويل كريمير، من ألواح سومر، ترجمة، طه باقر، مراجعة أحمد فخري، القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٥٧م، ص ١٢٣.

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، حضارة وادي الرافدين ميزوبوتاميا، سورية، المدى، ٢٠٠٤، ص ١١٨.

(٣) صمويل كريمير، من ألواح سومر، ص ١٢٤.

(٤) ينظر المبحث الثالث من الفصل الثاني من الرسالة، ص ص ٨٩-٩٢.

(٥) محمد عبد الخاني، نظام اداري هخامنشيان وملل تابعه مصر و بابل، فصلنامه علمي تخصصي باستان شناسي ايران واحد شوشتر، ١٣٩٣، ص ٦٣.

(٦) اردشير خداديان ، هخامنشي ها، ص ص ٢١٦-٢١٨؛ مرتضى راوندي، تاريخ اجتماعي ايران، جلد ١، ص ٤٣٩.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

وهؤلاء المتكلمون في القانون هم مستشارون قانونيون رسميون؛ وذلك لما لديهم من معرفة بالقانون، وهم طرف للمشاورة، ويقومون بمتابعة الدعوى القضائية بأنفسهم من أجل التقدم في الشكوى^(١). وكانوا يتقاضون أجوراً مقابل القيام بهذه الاستشارات القانونية^(٢).

٣- هيئة المحلفين (هيأت منصفه):

هم مجموعة مؤلفة من أشخاص بارزين في المجتمع، مؤيدين من قبل المحكمة ومن المعروف أنهم محايدون وصادقون. حاضرون عند عقد الجلسة القضائية وعند الدفاع عن المتهم، وحتى في بعض الحالات عندما تكون عقوبة الاتهام والقتل الإعدام تقوم لجنة أخرى بالتحقيق لدراسة القضية وبكل سرية، وعند مصادقتها يُصبح الحكم موضع التنفيذ^(٣).

٤- منظمة عين الملك وآذانه (سازمان چشم وگوش پادشاه):

هي منظمة يكون العاملون فيها من الأشخاص الموثوقين عند الملك. لقد كان جميع العاملين في البلاط والحكومات التابعة للدولة الأخمينية تحت المراقبة الدائمة من قبل عين الملك وآذانه وكل عمل كان يؤدي إلى إحداث اضطراب يتم نقله بتقرير عنه بصورة مباشرة إلى الملك^(٤).

وقد كان يطلق عليهم (سپسک - Spasak) أو (سپدک - Spadak) المعروفة بعين الملك (چشم پادشاه)^(٥). بحسب ما ذكره (مرتضى احتشام) "عنوان سَپَك يكون مختص ومسؤول عن هذا الجهاز، الذي يحوي على عدد من الموظفين كانوا بأمر من الملك يقومون بتفتيش الجهاز الحكومي في المدن ونقل نتيجة التفتيش إلى الملك"^(٦).

كان لهؤلاء المحققين صلاحيات كاملة تجبرهم أن يسمعوا وينظروا كما ينظر ويسمع

(١) حسينقلي كاتبي، وكالت در دنيای قديم، كانون وكلا، ١٣٤٦ شماره ١٠٥، ص ٢١٤.

(٢) عليرضا حكمت، آموزش و پرورش در ايران باستان، ص ٤١٥.

(٣) محمد على اختری، تاريخ حقوق ايران (قسمت دوم)، ص ١٤٥.

(٤) داريوش احمدي، هخامنشیان فرمانروایان زمین ودريا، تهران، جوانه توس، ١٣٨٨، ص ١٠٣.

(٥) مرتضى احتشام، ايران در زمان هخامنشیان، ص ٤٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٨.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

الملك. ومن هذا الباب كانوا يُعرفون بـ (عين الملك وآذنه)^(١). كتب (بيترزوليوس جانگ) بأن الملك كان يقوم باختيار هؤلاء المحققين كل سنة من بين إخوانه وابنائهم^(٢)، وأن سبب اختيارهم من بين المقربين إليه أو من بين أفراد أسرته، راجع إلى حساسية هذا العمل الذي يحتاج إلى أشخاص موثوقين يقومون بنقل الأخبار بكل دقة ولا يغفل عنهم أي عمل مخالف للقانون، مما يستدعي التدخل السريع. ففي عهد الملك كورش الثاني كان عدد كبير من هؤلاء الموظفين؛ لأن الشخص الواحد يتم التعرف إليه بكل بساطة، لذا يسعى الآخر إلى إخفاء الحقائق عنه، بهذا عرف الملك كورش الثاني بأن لديه كثير من الأعين والآذان، ولم يُخف عنه حتى أصغر الأفعال، بذلك كان الناس على يقين تام بأن كل ما يريدون ويفعلون يصل إلى مسمع الملك، لذا لم تُغب أخلاقهم وأعمالهم عن أنظاره، لذا سعوا إلى أن تكون أخلاقهم وأعمالهم حسنة لا تخالف القانون، لأنهم يُعدونه الناظر في أعمالهم. لاسيما عندما يرون أن أصغر خطاياهم ستعرضهم إلى المسائلة، وعلى الضد من أن القيام بالأعمال الحسنة سيؤدي إلى مكافئتهم^(٣). وما نلاحظه في عهد الملك داريوش الأول كان هؤلاء يعرفون بالمفتشين الذين يرصدون عمل مختلف الإدارات في (ساتراب) وجيوشها ويقدم تقاريره مباشرة إلى الملك. لمعرفة إن كانت تعمل على وفق القانون أم لا، ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المرموقة في المجتمع من أجل تقديم الأخبار بصورة صحيحة إلى الملك؛ لأنه أحياناً يتم نقل أخبار غير دقيقة مما يؤدي إلى قتل (ساتراب)^(٤). فهم يقومون بالتفتيش بصورة مستمرة في (الساتراب) من أجل معرفة إن كان العمل يسير على وفق القانون المركزي. لقد كان عمل آذان الملك في غاية السرية لكونهم من الشهود الذي يتم استدعائهم إلى المحكمة من أجل الإدلاء بشهادتهم^(٥). ومن الشواهد

(١) عليرضا شاپور شهبازي، زندگی وجهانداري داریوش بزرگ، تهران، انتشارات دانشگاه بهلوي، ۱۳۵۰، ص ۱۰۳.

(٢) بيترزوليوس جانگ، داريوش يكم پادشاه پارسها، ترجمه، منشي زاده، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۳۵، ص ۱۴۷.

(٣) گزنفون، كورش نامه، ص ۲۹۰.

(٤) شیرين بياني، تاريخ ايران باستان.....، ص ۱۸۳.

(٥) والتر هينتس، داريوش و ایرانیان تاريخ فرهنگ و تمدن هخامنشیان، ص ۳۰۲.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

التاريخية التي تؤكد إسهام (آذان الملك) في تطبيق القوانين والأنظمة ما ذكر عما حدث في عهد الملك اردشير الثاني (Artaxerxes II) (٤٠٤ - ٣٥٨ ق.م) عندما تكون هناك ما يخالف القوانين ودسائس تحاك في البلاط الملكي. عندما قرر ابنه داريوش اغتياله، لقد سمع أحد الخصيان عن مؤامرة تحاك ضد الملك، لذا أقدم على إخبار الملك بها، وبعد إخباره أمر الملك بأن يرجع إلى مكانه ويحصل على معلومات واسعة حول تفاصيل هذه المؤامرة وجزئياتها ويقوم بنقل الخبر إلى الملك بصورة مستمرة^(١). لذا ما نلاحظه أنه قام بعمل آذان الملك إذ أصبح عمله المهم هو الاطلاع عن تفاصيل هذه المؤامرة ومعرفة كل تفاصيلها، ونقل إخبارها إلى الملك. وبعد ما تأكد من صحة الأخبار ودقتها تم القاء القبض على داريوش ومحاكمته وفي الختام أدى ذلك إلى موت الأمير داريوش^(٢).

وبحسب وثيقة آرامية تعود إلى عام (٤١١ ق. م)، توضح شكوى يقدمها العمال اليهود الذين كانوا يعملون في حامية الجنود الأخمينيين في أسوان. فقد كانت شكواهم من سوء المعاملة والظلم الذي أتاهاهم من المصريين. وفي خطاب منهم إلى حكام مصر العليا جاء: "عندما يبدأ القضاة، والشرطة وموظفي المخابرات (أي آذان الملك) الذين هم حكام مصر العليا تحقيقاتهم سيتم تأكيد جميع تصريحاتنا"^(٣). لذا أن تدخل السلطات الأخمينية في الأمور القضائية أو ما مرتبط في الحقوق الخاصة للمصريين قد نال تأييداً واسعاً من العامة^(٤). وعليه نال هؤلاء مكانة مرموقة عند الملك، لكونهم مصدر أخباره عما يجري في الخفاء بعيداً عن أعين وآذان الملك. فهم بمثابة شبكة للتجسس كما في الوقت الحاضر، وكانوا يحصلون على هدايا ومرتببات كبيرة في حال كان الخبر المنقول صحيح ولكن عندما يكون الخبر غير صحيح ومجرد أكاذيب رتبها ينال بذلك عقوبة قاسية، وبدلالة ما حصل في قضية (تيريباروس) عندما

(١) پلوتارك، حیات مردان نامی، ترجمه، رضا مشایخی، جلد ٤، تهران، بنگاه ترجمه و نشر کتاب، ١٣٣٨، ص ٥١٨.

(٢) والتر هینتس، داریوش و ایرانیان تاریخ فرهنگ و تمدن هخامنشیان، ص ٣١٤

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(٤) پی یر بریان، امپراتوری هخامنشی، ترجمه، ناهید فروغان، تهران، نشر پژوهش فرزاد روز، نشر قطره، ١٣٨٧، ص ٧٤٤.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

نقل (ارونتاس) معلومات كانت أكاذيب وغير صادقة بذلك حصل على عقوبة قاسية من قبل الملك^(١).

وما قدمت منظمة عين وآذان الملك من دور في النظام القضائي يوضح أن الدولة الأخمينية كانت تسعى من أجل تحقيق العدالة وإظهار الحقيقة، فعملهم هذا لم يكن منحصرًا بالقضاء فقط بل أرتبط بجوانب أمنية وغيرها. لذا من هذه الناحية كانت بحاجة إلى نظام الشرطة (پليس) من أجل التطبيق الدقيق للعدالة، فقد قوى الملك داريوش الأول عمله على أساس من (القانون والعدالة والأمن)^(٢). وإسهامهم في العملية القضائية كانت بإلقاء القبض على الجنود الهاربين من الحرب وليلتحقوا بجيش العدو. فيلقى القبض عليهم بجريمة الهروب النظامي، وكان هذا العمل يتم بوساطة الشرطة، ويقدمون إلى المحكمة لمحاسبتهم^(٣). وتكون من ضمن وظائفهم إجراء التحقيقات بخصوص الجرائم التي وقعت بذلك، فهو يمثل دور (المحقق القضائي في الوقت الحاضر)^(٤).

ثالثاً: المجالس الاستشارية

كان يعقد في البلاط الأخميني عددٌ من المجالس الاستشارية، بمشاركة عدد من الأشراف ورؤساء القبائل^(٥). ومثلما ذكرنا أن امتلاك الملك السلطة المطلقة في مختلف القضايا إلا أن هذه السلطة المطلقة لم تمنحه حق اتخاذ القرارات المهمة في المملكة شخصياً، ففي القضايا الخطيرة يتم تبادل وجهات النظر مع أعضاء المجلس الملكي^(٦).

وكان الملك على رأس أعضاء هذا المجلس والأفراد الستة الآخرين، الذين كان لهم إسهامٌ مهم في تشكيل الدولة في عصر الملك كورش الثاني، وبهذا أصبح لدينا مفهوم واضح

(١) پی یر بریان، امپراتوری هخامنشی، ص ٧٤٧. لمعرفة المزيد عن عقوبة (ارونتاس) ينظر: ص ٩٢ من الرسالة.

(٢) شیرین بیانی، تاریخ ایران باستان.....، ص ١١٦.

(٣) محمد حسین علی آبادی، تاریخ حقوق ایران، جزوه دانشکده حقوق، تهران، ١٣٤٠، ص ٧٣.

(٤) عبد العظيم رضایی، تاریخ سیاسی واجتماعی، تهران، نشر علم، ١٣٨٥، ص ٢٩٠.

(٥) فریما جمالی، تفکیک قوا در ایران باستان، ص ٢٠.

(٦) والتر هینتس، داریوش وایرانیان تاریخ فرهنگ وتمدن هخامنشیان، ص ٢٩٩.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

عن تكوين الوحدة الذي كان لرؤساء القبائل أثر واضح في تشكيلها^(١). وهم ما ذكرهم الملك داريوش الأول في نقش بيستون فيما بعد بالقول^(٢)،

"...وين دفرتا بن ويسبار (Vahyasparuva)،

...هوتانه ابن ثوخره (Ouxra)،

...وجوباروفا ابن مردونيه،

...ويدرنه ابن بكابيجن (Bagabigna)،

...بغ بوخش (Bagabuxsa) ابن داتوهيه (Datavahya)،

...اردومنيش (Ardumanis) ابن وهوكه (Vahauka)"^(٣).

هذه الأسر الكبيرة والمميزة في البلاد كانت تتدخل بصورة مستمرة في الأعمال الخاصة في البلد، وتمنع بذلك الملك أن يعمل على وفق أهوائه^(٤).

ومن ضمن هذه المجالس التي تتشكل كان مجلس القضاة الملكيين السبعة وهم على دراية ومعرفة واسعة في القانون والحقوق يسعون إلى حل الأمور بطرق قانونية. وعرف هذا المجلس الذي يتكون من هؤلاء القضاة باسم مجلس (فرزانگان) أي الحكماء^(٥). يكون أعضاؤه من سبعة أشخاص من أسر كبيرة في الدولة الأخمينية. يتابع أعضاء المجلس القضائي أهم القضايا عند البدء بجلسة المحاكمة، وهؤلاء يتم استشارتهم من قبل الملك في القضايا الأخرى. وكان الملك يحيل القضايا المهمة والصعبة إلى القضاة الذين كانوا حاضرين في البلاط كل يوم بسبب درايتهم بجميع القوانين والأوامر والقرارات القديمة، ولديهم اطلاع بالآراء المتشابهة، ويصدرون حكمهم عبر القوانين الموجودة مع مراعاة جميع المقررات والإجراءات القضائية ذات الصلة. وكانت هذه المجالس قائمة بصورة مستمرة، ويتم الرجوع إليها لحل القضايا المهمة^(٦).

(١) رومن گريشمن، تاريخ ايران از آغاز تا اسلام، ص ١٣٢.

(٢) أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مج ١، ص ١٧٩.

(٣) بي يزلوكوك، كتيبه هاي هخامنشي، بيستون (DB:٦٨).

(٤) مرتضى احتشام، ايران در زمان هخامنشيان، ص ٤١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤.

(٦) محمد جواد جاويد، فريما جمالي، تعامل عدالت و دولت، ص ١٢٧.

رابعاً: المحاكم (دادگاه)

كان النظام القضائي في العصر الأخميني يتألف من محاكم ومجالس قضائية وقد مر ذكرها. وتنقسم هذه المحاكم على عدد من المحاكم المختلفة بحسب مكان أقامتها والظروف التي ترافقها.

أولاً- المحكمة العليا (دادگاه عالی): وكانت تحت الإشراف المباشر للملك وهو القاضي الأعظم^(١). ويسلم الملك في أغلب الأوقات عمل القضاء إلى المُسنين من القضاة^(٢)، وإن الأحكام الصادرة من قبل الملك تُعدّ حياً من الإله (أهورامزدا)^(٣). ولكن معلوماتنا عن مكان عقد هذه المحكمة قليلة جداً، ولا يوجد مكان ولا زمان محددين للنظر في القضايا المقدمة إلى هذه المحكمة، بدليل ما ذكره (هارولد لمب) بأن كورش الثاني كان في أحد الأيام في قصره مرتدياً ملابس الصيد ينظر بالقضية المُقدمة إلى المحكمة^(٤).

ومن ضمن هذه المحكمة كانت محاكم مكونة من سبعة قضاة هم قضاة الملك^(٥). ويكون مكانها في العاصمة تنظر في القضايا الخاصة في الجرائم السياسية والأمنية ويكون ذلك تحت الإشراف المباشرة للملك^(٦).

ثانياً- محاكم الولايات: التي كانت تحت إشراف (الساتراب) يتم عقدها بوساطة عدد من القضاة. وجدت إلى جانبها المحاكم المحلية في كل مدينة وتُعدّ أضعف المحاكم والمنشرة في

(١) عليرضا حكمت، آموزش و پرورش در ایران باستان، ص ٤١٥، كذلك: لمعرفة المزيد عن قضاء الملك ينظر إلى ص ٩-١١ من هذه الرسالة.

(٢) مرتضى راوندي، تاريخ اجتماعي ايران، جلد ١، ص ٣٦.

(٣) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ٢، بغداد، دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠١١م، ص ٤٧٧.

(٤) هارولد لمب، كوروش كبير، ترجمه، دكتور رضا زاده شفق، تهران، علم ١٣٨٢، ص ٢٤٩.

(٥) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ٢، ص ٤٧٧؛ لمعرفة المزيد عن قضاة الملك ينظر إلى ص ١١-١٤ من الرسالة.

(٦) حميد بهرامي احمدي، تاريخ حقوق، جلد ٢، تهران، دانشگاه امام صادق (ع)، ١٣٩٥، ص ٤٢.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

جميع أنحاء المملكة، وتدار من قبل قاضي واحد وكاتب^(١). ولقد شكلت هذه المحاكم في العصر الأخميني. ولقلة الوثائق التاريخية ليس لدينا معلومات واسعة عن طرق تشكيل المحاكم أو المكان والزمان المحدد الذي كان يتم اختياره لعقد المحكمة.

ثالثاً- محكمة الصحراء (دادگاه صحرائی): وهي المحكمة التي تتشكل بسرعة بعد لقاء القبض على المتهم من دون اجتياز مراحل التقاضي، لذا يصدر الحكم القضائي في تلك المحكمة ونُفذ بصورة مباشرة^(٢).

ومن الشواهد التي تدلُّ على هذه المحكمة، هي المحكمة التي عقدها الملك كورش الثاني لمحاكمة ملك أرمينيا. وبعد أن أخبر (كياكسار)^(٣) الملك كورش الثاني بأن ملك أرمينيا لا يرسل ما تم الاتفاق عليه من قوات مسلحة وأموال مطلوبة منه كونها ضرائب، لذا قرر الذهاب إلى أرمينيا لمعرفة سبب ذلك، ولقد عُد هذا العمل تمرداً على الدولة الأخمينية. وبعد تقدم الملك كورش الثاني نحو أرمينيا أرسل رسولاً من طرفه إلى ملك أرمينيا ليخبر ما أمر به الملك كورش الثاني "أفعل هكذا أرسل بسرعة الضرائب والقوات المسلحة". وقال للمخبر: "إذا سألك ملك أرمينيا أين يتواجد كورش الثاني حالياً أخبره بالقرب من أراضي أرمينيا، وإن سألك كم جندي معه أخبره بأن يرسل أحدهم ليتحقق من ذلك"^(٤).

وعند الوصول بالقرب من أرمينيا وجه الملك كورش الثاني اعلاناً لهم بالبقاء في أماكنهم ومن لازم مكانه لن يمسه شيء، لكن في حال الهروب سيتم لقاء القبض عليهم، وسيتعامل معهم كما التعامل مع الأعداء. ومع إنتشار هذا الخبر لازم أغلبهم مكانهم وذهب بعضهم الآخر مع الملك إلى المنطقة الجبلية^(٥). ولهذا تواجدت قوات الملك كورش الثاني خلف جبل

(١) عليرضا حكمت، آموزش و پرورش در ایران باستان، ص ٤١٥.

(٢) فرهنگ معین www.vajehyab.com (٢)

(٣) كياكسار: أصبح ملكاً على الدولة الميديّة في عهد السيطرة الأخمينية. ينظر: شهرام جليليان، روابط ماد و لیدی، رشد آموزش تاریخ، تابستان ١٣٨٣ - شماره ١٥، ص ١٩.

(٤) حسن پیرنیا، تاریخ ایران باستان، ج ١، تهران، ١٣١١، ص ٣٠٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

(آرارات - Ararat)^(١) وتم محاصرة ملك أرمينيا ومن كان معه، حاول الرجوع إلى الخلف لكن حاملي الرماح منعوا ذلك، التفت إلى اليمين واليسار وجد نفسه محاطاً بالجنود الأخمينيين من جميع الجهات إذ ضيق عليه الخناق ثم أُلقي القبض عليه وعلى عائلته والكبار من الأرمن، وتم نقلهم إلى السهل^(٢).

ولقد أعد القائد (كُري سان تاس) كُل الاستعدادات المطلوبة لإقامة المحكمة^(٣)؛ وكانت أولى المحاولات للمحكمة الحربية التي عرفت منذُ ذلك الوقت بمحكمة الصحراء وهي من أكبر المحاكم. ولقد اختار الملك كورش الثاني عدداً من الأشخاص منهم من كبار قادة الجيش والكبار من الأقباط ليكونوا قضاة، فهم معروفون بأخلاقهم وحكمتهم، لذا عُقدت المحكمة لمحاكمة ملك أرمينيا^(٤). وقد أُختير لها مكانٌ واسعٌ بين الجبال لعقدها وتم أحاطتها من قبل حاملي الرماح وجيءَ بعائلة الملك ومن حاول الهروب معه إلى المحكمة، ووضعت العربات الملكية خلف الأسرى، عم الهدوء أجواء المحكمة لكن تعالت الأصوات بالبكاء والصراخ عند ما جيءَ بملك أرمينيا وهو في الهيئة الملكية مرتدياً لباسه الملكي والزينة من أجل المحاكمة لقد شق الحاضرون من العامة والخدم ملابسهم وضربوا على رأسهم فهم يخافون هلاك ملكهم ولي نعمتهم، وزوال حريتهم، وعند ركوع ملكهم أمام كورش الثاني للتقاضي، عم الهدوء التام، وسكت الحاضرون من أجل سماع المحاكمة^(٥). وفي هذه الأثناء وصل (تيجران) ابن الملك وولي عهده وهو كان صديقاً للملك كورش الثاني منذُ الطفولة ومرافقاً له في الصيد عندما رأى

(١) جبل (آرارات - Arart): تمتد من بحيرة (وان) إلى بحيرة (سيفان) أي من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، واحدة من أشهر جبال في العالم إذ ما زاد من شهرتها عندما قررت الكتب المقدسة استقرار سفينة نوح عليها. ينظر: مروان المدور، الأرمن عبر التاريخ، دمشق - سوريا، منشورات دارنوبل، ط ٢، ١٩٨٠، ص ٧٠.

(٢) عباس خليلي، برگي زرین از تاریخ کورش نخستین وبزرگترین دادگاه جنگ، مجله وحید، شماره ٩٥، سال ١٣٥٠، ص ١١٥٧.

(٣) عباس خليلي، کورش بزرگ، تهران، مؤسسة مطبوعاتي علمي، ١٣٤٤، ص ١٥٨.

(٤) عباس خليلي، برگي زرین از تاریخ کورش نخستین وبزرگترین دادگاه جنگ، ص ١١٥٨.

(٥) عباس خليلي، کورش بزرگ، ص ١٥٨.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

والده في تلك الوضعية حزن وبكى لكن كان عليه أن يهدأ ليعرف ما ينتظر والده. ولقد طمأن كورش الثاني (تيگران) بكل برود قائلاً له: كُن مطمئناً سأسلم أباك إلى المحكمة. وكان يعلم تيگران أن القضاة سيحكمون عليه بالموت، لذا قال بخشوع: "أي محكمة تكون أعدل وأفضل من كورش؟"^(١). كان يعلم أن القضاة سيحكمون عليه وفق القانون، لكن بوسع الملك أن يعفي عن والده.

وبعد أن شكل كورش الثاني المحكمة التي كان قضائتها من كبار وحكماء الأقوام المختلفة. قال للملك: "أنني أنصحك بأن لا تقول شيء غير الحقيقة، لأن الكذب أكبر مانع لعفوك وغير ذلك فإن زوجاتك والأرمن الحاضرين هنا يعرفون الحقيقة، وإذا كذبت سيتولون الحق، لذا تحكم على نفسك" أجاب ملك أرمينيا "أسأل ما تريد وأنا سأقول الحقيقة"^(٢).

ولهذا بدأ كورش الثاني بذكر جميع ذنوب الملك وأخطائه واحدة تلو الأخرى، ولم يكن أمام الملك المهزوم والأسير سوى الاعتراف: "سأل كورش: هل حاربت جدي استياجس وفي النهاية كانت الخسارة والهزيمة من نصيبك؟ أجاب ملك أرمينيا، نعم. هل حرك وأرجع إليك الملوكية والتاج ووضعك بمثابة صديقاً له؟ نعم، فعل ذلك. ألم يعقد معك اتفاقية بأن ترسل قوات مسلحة عند الضرورة وتحارب الأعداء؟ نعم، كان كذلك. فلماذا انتهكت العهد وتجنبت المساعدة وأصبحت من الأعداء؟ أختار الملك السكوت والصمت. قال كورش: لذا أنت مذنب وتستحق المعاقبة يجب أن تُحاكم"^(٣).

وبذلك حاول (تيگران) بكل الطرق والوسائل أن يتوصل إلى الملك كورش الثاني بأن ينفذ أباه من الموت، بقى الملك كورش الثاني ساكناً ولم يستجب لطلبات (تيگران)، لكن ظهرت امرأة جميلة من بين الحاضرين في المحكمة بدأت تشير بمنديلها إلى (تيگران) الواقف إلى جنب الملك كورش الثاني، سأل: مَنْ هي وماذا تريد؟ إنها زوجتي، تطلب مني التدخل فهي تريد من الملك كورش الثاني أن يعفو عن أبي، فإني سلمته إلى عدالة الملك كورش الثاني،

(١) عباس خليلي، برگي زرین از تاریخ کورش نخستین و بزرگترین دادگاه جنگ، ص ۱۱۵۸ - ۱۱۵۹.

(٢) حسن پیرنیا، تاریخ ایران باستان، ج ۱، ص ۳۱۸.

(٣) عباس خليلي، کورش بزرگ، ص ۱۵۹.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

أجابه الملك كورش الثاني: إني بدوري سلمته إلى عدالة الآخرين. (تيگران): مع وجود الملك كورش الثاني لا يوجد آخرون، كل شيء وكل شخص هو كورش الثاني وهو ممثل للعدل الإلهي^(١).

ولقد إستمرت محاكمة ملك أرمينيا، وفي نهاية المحكمة حكم عليه القضاة بالموت وارتفعت الأصوات بالبكاء، وحدثت ضجة بين الملكات وعمت الفوضى صفوف العامة والخدم حاول (گري سان تاس) إسكاتهم^(٢). تفرق القضاة وظهرت علامات الخوف من الموت تظهر على الملك المحكوم، وأحضر إلى الملك كورش الثاني، حزن (تيگران) على والده ركع الملك وقال هذا أنا ومصيري! صرخ (تيگران) يا أبي قول: الآن هذا أنا وعدالة الملك كورش الثاني. كما قال (تيگران) إلى الملك كورش الثاني "إن قتل والدي سيُصعب عليك إدارة أرمينيا، لكن إذا عفوت عنه وأرجعت له زوجته وأولاده وربطته بعلاقات قوية بالامتنان، لك تحصل على فوائد لا تحصى وطاعة وامتنان لك"^(٣).

وبعد هذا الكلام سأل كورش الثاني ملك أرمينيا هل هو مستعد أن يقدم المساعدة المالية والعسكرية عند احتياج الدولة الأخمينية لذلك، أجاب ملك أرمينيا بأنه مستعد لتقديم الجنود والأموال إلى الدولة الأخمينية عند الحاجة. ثم سأل كورش الثاني مقابل حرية زوجتك ماذا تدفع؟ أجاب كل ما لدي، ومن أجل أبنائك ماذا تدفع؟ أجاب أيضاً كل ما لدي. ثم نظر إلى (تيگران) وسأله ماذا ستدفع مقابل حرية زوجتك؟ ولأن (تيگران) كان يحب زوجته أجاب: "أني سأبيع نفسي حتى لا تصبح زوجتي خادمة" أجاب كورش الثاني: "فلتأخذ زوجتك إني لا أعتبرها من الأسرى لأنك كنت إلى جنبنا دائماً"^(٤). وبعد ذلك مسك كورش الثاني يد ملك أرمينيا معلناً إطلاق سراحه والغاء حكم الإعدام^(٥). بهذا تكون هذه المحكمة التي شكلت وقت

(١) عباس خليلي، كورش بزرگ، ص ١٦٣.

(٢) عباس خليلي، برگي زرین از تاریخ کورش نخستین وبزرگترین دادگاه جنگ، ص ١١٦٢.

(٣) حسن پیرنیا، تاریخ ایران باستان، ج ١، ص ٣١٢-٣١٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٥) عباس خليلي، برگي زرین از تاریخ کورش نخستین وبزرگترین دادگاه جنگ، ص ١١٦٥. وللمزيد عن

تفاصيل المحكمة ينظر: گزنفون، كورش نامه، ص ص ٧٠-٧٩.

المبحث الثاني: التشكيلات القضائية

الحرب وبعد الانتصار على العدو للمحاسبة الفورية ومحاكمة الملك على أعماله، ولكن ما حدث مع ملك أرمينيا كان خلاف ذلك فقد منح العفو وإطلاق سراحه ومنح الحرية له ولمن كان معه، جعل ملك أرمينيا مُطيعاً للدولة الأخمينية إلى آخر لحظة من حياته وإستمر في إرسال الأموال والقوات العسكرية والوقوف إلى جانب الدولة الأخمينية في الحرب.

رابعاً: المحاكم الدينية (دادگاه مذهبی): إن المعبد كان مركزاً لممارسة الطقوس الدينية، وكان يُدار (أي المعبد) من قبل كبار الكهنة، لذا تولى هؤلاء المحاكمة، وتتابع المحاكم الموجودة في المعابد الدعاوي التي لها ارتباط مباشر مع قضايا المعبد^(١). فهي تتابع الجرائم الدينية^(٢)، لكن كان من الممكن الطعن في الأحكام الصادرة من هذه المحاكم في المحاكم الملكية، والقوة القضائية للمعابد في بعض الأحيان كانت تتجاوز حدود أعضائها. وفي الحالات المهمة كان على محاكم المعبد أن تُطيع السلطات القضائية الملكية وتحصل منها على أحكام مختلفة أو تزودها بالوثائق اللازمة^(٣).

(١) حسين گودرزي، آيين قضاوت در ايران باستان، پايان نامه کارشناسی ارشد دانشگاه شهيد بهشتی، ۱۳۷۷، ص ۱۱۹.

(٢) عليرضا حکمت، آموزش و پرورش در ايران باستان، ص ۴۱۵.

(٣) حسين گودرزي، آيين قضاوت در ايران باستان، ص ۱۱۹.

المبحث الثالث التحكيم وإجراءات التقاضي

بعد معرفة التشكيلات القضائية كافة وأثرها في القضاء هنا لا بُدَّ من التطرق إلى الإجراءات المُتَّبعة في المحاكم من أجل متابعة القضية.

التحكيم:

هو نظام خاص للفصل في المنازعات بين الأفراد. فإنَّ اتفاق أطراف ذات علاقة قانونية على أن يتمَّ الفصل في النزاع القائم بينهم عن طريق أشخاص يتمَّ اختيارهم حَكَمين^(١). من الواضح أنَّ الملوك الأخمينيين كانوا أكثر ميلاً إلى حلِّ أغلب الدعاوى المقدَّمة عن طريق التحكيم، كما قرر كورش الثاني، فإذا كان أحدهم لديه مخاصمة مع شخص آخر، أو إذا حدث نزاع بين طرفين يتم اختيار حَكَم بتوافق الطرفين من أجل متابعة الدعوى المقدَّمة من الطرفين ووضع نهاية لها^(٢). ولأجل عدم إطالة عمل المحكمة، فإنَّ المرافعات تحدث في وقت معين بين طرفي القضية، لذا أُقترح اللجوء إلى الحَكَم من أجل حلِّ الخلاف بين الطرفين عن طريق الحَكَم وبطريقة مُسالمة^(٣). وعند بروز خلاف بين الأسر النبيلة والأشراف تُشكَّلُ محاكم تدار بوساطة الحَكَم إذ يقوم بالنظر وحلِّ هذا النزاع، وبالتراضي بين طرفي الدعوى وكلِّ ما يُصدر من قرار كان عليهم قبوله وتنفيذه. ودائماً يتم اختيار الحَكَم من بين أعضاء الأسر النبيلة، ولكن هنالك بعض الحالات على خلاف هذا كان بمقدورهم اختيار حَكَم من بين الطبقات الاجتماعية الأخرى^(٤).

وكان الملك الأخميني يجلس في بعض الأيام وبمساعده من الكهنة إلى جلسات الحكم في القضايا^(٥). وفي الغالب كانت القضايا المقدَّمة بسبب خلافات بين شخصين لم تكن كبيرة

(١) طلعت يوسف خاطر، انقضاء الخصومة بالصلح القضائي، مصر، دار الفكر والقانون، ٢٠١٤، ص ٩١.

(٢) اشرف احمدي، قانون ودادگستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٤٥.

(٣) مرتضی راوندي، تاريخ اجتماعي ایران، جلد ١، ص ٤٣٧.

(٤) مرتضی احتشام، ایران در زمان هخامنشیان، ص ٩٣ - ٩٤.

(٥) حسن امين، تاريخ حقوق ایران، ص ٩٠.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكم وإجراءات التقاضي

تستوجب الذهاب إلى المحكمة وتقديم شكوى، إنَّما يُفضل الطرفين اختيار شخص ثالث لحلّ الخلاف بينهم وكانت تنتهي في الغالب بالتراضي.

إجراءات التقاضي:

هي مجموعة من الإجراءات القانونية التي تُعتمد من أجل تحقيق العدالة ومعاقبة المذنبين، لذا فإنَّ الذهاب إلى المحاكم من أجل تحقيق العدالة يتطلب عدداً من الإجراءات تُلزم القيام بها. ومعلوماتنا عن الإجراءات التي كانت تتخذ في هذا العصر قليلة جداً، سوى بعض الإشارات التي وردت في الدراسات التي قام بها الباحثين عن تاريخ هذه الدولة. فعندما يتعرَّض أحد الأفراد في العصور القديمة إلى مظلمة أو تجاوز من قبل شخص آخر كان يلجأ إلى الإله بشكوى ليحقق له العدالة، لكن مع التطور الحضاري والمدني وظهور القرى وأولى التجمعات ظهرت لدينا طبقة من الكهنة يلجأ إليهم الأفراد لتقديم شكاوهم من أجل أن تتحقق لهم العدالة^(١)، وبعد ظهور الحكومات أصبح ذلك إحدى وظائف الملك الذي يكون نائب الإله على الأرض وأن يحقق العدالة في المجتمع، ولم يتحقق هذا إلا بوساطة نظام أو جهاز حكومي يكون مسؤولاً عن دراسة الدعاوى المقدَّمة من قبل الأفراد وما عليه سوى تسجيل دعواه لتعرض أمام الملك، الذي كان على رأس هذا النظام أو قضاة آخرين ينوبون عن الملك بهذا العمل، لذا فقد كانت هناك إجراءات عدَّة يلزم القيام بها. والشيء المثير للاهتمام، إنَّ الأخمينيين لم يُصدروا الحكم من دون المحاكمة ودراسة الدلائل والشواهد كافة والقضية والاستماع إلى الدفاع الكامل للمتهم وإثبات إدانته وإصدار الحكم^(٢). فإنَّ اللجوء إلى المحكمة من أجل تحقيق العدالة كان يتطلب عدداً من الإجراءات ومن هذه الإجراءات:

١- رفع الشكوى:

ليس لدينا معلومات واسعة عن الإجراءات التي كان يتَّبِعها العامة من أجل رفع الشكاوي إلى المحاكم للنظر في قضاياهم. لكن ما وجدناه من معلومات تُبيِّن أنَّ الملوك

(١) اشرف احمدي، قانون ودادگستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٣١-٣٢.

(٢) ربابه عرب بدوي، حقوق بشر در ایران باستان، ص ١٩٤.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكم وإجراءات التقاضي

الأخمينيين كانوا يحددون يوماً معيناً ليستطيع العامة من تقديم شكاوهم. ففي عهد الملك كورش الثاني كان جمعٌ غفير من الناس مع مشاهدة عربة الملك يقومون بالتقرب منها من أجل تقديم الشكاوى؛ ليتم النظر فيها. كذلك كان يرسل مجموعة من القادة العسكريين بين العامة حتى يستمعوا إلى شكاوى المدعين ليتم النظر فيها^(١).

وما تم العثور عليه من وثائق توضّح أنّ الملك داريوش الأول قد إختار أحد الأيام من أجل التقاضي، وفي ذلك اليوم يتابع الدعاوى المقدمة له من الناس. هذا ما نلاحظه عندما قرر شخصان من اليونان بأسماء (بيگرس) (Pigres) و(مان تي يس) (Mntyes) أن يصبحا من عظماء المدينة، لذا ذهبوا مع أختهم إلى (سارديس)^(٢) وانتظار اليوم الذي يجلس فيه الملك داريوش الأول للقضاء من أجل ملاقاته ومشورته^(٣).

هذا ما يوضّح اهتمام الملوك الأخمينيين بتحقيق العدالة بين الجميع. ويحقّ للجميع عرض شكاوهم إلى الملك ليتم النظر فيها، لذا نلاحظ الملوك يقومون بتحديد يوم معين للنظر في الدعاوى المُقدّمة لهم^(٤).

ونلاحظ أنّ بعض الملوك كانوا يسمحون لزوجاتهم للنظر في الشكاوى التي تتقدّم بها النساء. وما نعرف أنه لا يحق لأي شخص النظر إلى وجه زوجات الملك. لكن ما نشاهده أنّ الملك أردشير الثاني قد سمح برفع الستائر عن عربة زوجته (أستاتير)، لتستطيع نساء العامة من التقدم ورفع الشكاوي والدعوى لها ليتم متابعتها^(٥).

ومن الشواهد التاريخية على ذلك ما ورد أيضاً في أحد النصوص القديمة عن شكاوى يتقدم بها ابن (ساتراب) نتيجة للتخريب والدمار الذي لحق بممتلكاته الخاصة من قبل عدد من

(١) پرويز رجبى، هزاره هاى گمشده، جلد ٣، تهران، توس، ١٣٨٠، ص ٢٥٢ .

(٢) سارديس: العاصمة الليدية الواقعة في مركز الدولة الأخمينية في آسيا الصغرى وكان لموقعها دور استراتيجي مهم في مراقبة وإدارة المنطقة. ينظر: محمد تقى ايمان پور، على اكبر شهابادي، بررسی تحلیلی محدوده هاي جغرافيايي...، ص ٤٤.

(٣) على سامي، دادرسى وقضاوت در ايران باستان، ص ٢٥٧.

(٤) علي حجتى کرمانى، سير قضاوت در ادوار مختلف تاريخ، ص ٥٨ - ٥٩.

(٥) پرويز رجبى، هزاره هاى گمشده، جلد ٣، ص ٢٥٢.

الأفراد، جاء فيها: "ترك والدي لي منازل رائعة وحدائق مليئة بالأشجار والحيوانات البرية التي كنت استمتع بها كثيراً. الآن قُطعت الأشجار واشتعلت فيها النيران"^(١). وفي بعض الأحيان كانت تَحْدُثُ مثل هذه الأمور على أثر تمردات أو عدم الانتظام في (الساتراب) بهذا كانت ممتلكاتهم ومساكنهم تتعرض إلى السرقة^(٢).

ومن الأمور المهمة في تقديم الشكوى هو إثبات حقيقة الدعوى المقدمة إلى المحاكم. هذا ما نشاهده بوضوح عند تدريب الأطفال على العدالة كان بعض الأطفال يقومون باتهام عدد آخر من الأطفال بالسرقة وفي حال إثبات الدعوى يتم معاقبة السارقين ولكن إذا لم تثبت الدعوى التي قَدَّموها سِيعَاقَبُ مَنْ يقوم بتقديم شكوى لا صحة لها معاقبة قاسية؛ لكونه أقدم على تقديم شكوى عارية عن الصحة^(٣).

٢- القاء القبض والحجز على المتهم:

من الإجراءات الثانية التي تُتخذ لمتابعة الدعاوى أو تحقيق العدالة كانت بالحجز على المتهم. بصورة مؤقته ليتم تقديمه إلى المحكمة والامتنال أمام القضاة. وهو إجراء يُتبع لمن لم تثبت إدانته، والحبس هنا لم يكن عقوبة إنما إجراء احترازي في أثناء التحقيق ليتم منعه من الهروب أو التأثير على مجرى التحقيق^(٤).

وعليه فإن القاء القبض على المتهم في بعض الحالات يكون بالجرم المشهود ودليل قاطع وهذا ما نشاهده عندما أقدم داريوش ابن الملك اردشير الثاني على مؤامرة قتل والده الملك، فبعد اطلاع أحد الخصيان على ما كان يخطط في الخفاء بعيداً عن مسامع وأعين الملك قرر إبلاغ بما يجري، فبعد سماع الملك بما يجري قرر عدم التساهل معهم، ثم أمر

(١) Maria Brosius, The Persian Empire from Cyrus II to Artaxerxes I, P. 69.

(٢) على أكبر شهابادي، جاينگاه ساتراپ ها بر اساس اسناد و كتيبه هاى عصر هخامنشى، كارشناسي ارشد تاريخ ايران باستان دانشگاه فردوسي مشهد، ١٣٨٩، ص ١٠٥.

(٣) على سامي، تاريخ پارس در عهد باستانی ولات فارس در زمان خلفا سده قاننى، شیراز، كانون دانش پارس، ١٣٣٣، ص ٣٦.

(٤) محمد حسين ابرند آبادي، تاريخ حقوق، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، ١٣٢٢، ص ٧٤.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكيم وإجراءات التقاضي

بقيام عمل فتحة في جدار مخدع خلف السرير ووضع عليها باباً تغلق وتفتح عند الضرورة، وعند ما دنت ساعة التنفيذ استلقى على سريره فبعد أن تعرف على وجوه مهاجميه دلف إلى الغرفة الصغيرة السرية واطلق الصيحة من أجل القاء القبض على المتهمين بالجرم المشهود ودليل قاطع^(١).

ومن الجدير بالذكر أننا لم نجد نصاً معيناً في القانون الأخميني يدل على حبس المتهم من أجل التحقيق معه أو القاء القبض عليه، بل ما تم ذكره هو الحجز المؤقت من أجل إثبات أو عدم إثبات إدانته بالجريمة التي أُتهم بارتكابها. فكما هو معروف في الوقت الحاضر أن المتهم بريء حتى تثبت أدانته، وبهذا فإن هذا الحبس مؤقتاً من أجل إثبات الجريمة التي ارتكبها؛ ليتم معاقبته مباشرة بعد إثبات الجريمة. وهذا ما حدث مع (ژی ژیس) (Gigis) إحدى خادمت الملكة (پروشاتي)^(٢) والدة الملك أردشير الثاني التي كان لديها يد في عملية اغتيال الملكة (أستاتير) زوجة أردشير الثاني والتي أُلقي القبض عليها من قبل الحرس الملكي^(٣). بعد إقامة الدعوى والقاء القبض ووضع المتهم في حجز مؤقت. ومن أجل أن لا تستمر المحاكمة الجنائية لمدة طويلة، كانت هناك مدة زمنية محددة لأيّ دعوى قضائية تستلزم إصدار الحكم في تلك المدة^(٤). وعرض أيضاً على طرفي النزاع تسوية الخلاف عن طريق التحكيم حتى يتسنى للحاكم حل النزاع بينهما بشكل سلمي^(٥).

٣- انعقاد المحكمة:

بعد القيام بتقديم الدعوى وكذلك إلقاء القبض وحبس المتهم بشكل مؤقت ليتم إثبات أدانته من بدء محاكمته من قبل القضاة. من الجدير بالذكر هنا أن معلوماتنا عن انعقاد

(١) پلوتارك، حیات مردان نامی، جلد ٤، ص ٥١٨.

(٢) بنفشه حجازی، جایگاه زن در ایران باستان، تهران، قصیده سرا، ۱۳۸۵، ص ۱۴۲.

(٣) ایرج جلالی، نرگس زنگی آبادی، بررسی مجازات هایک یفری زنان ایران باستان از هخامنشیان تا پایان ساسانیان، فصلنامه ی مسکویه، سال ۸ شماره ی ۲۵، تابستان ۱۳۹۲، ص ۳۴.

(٤) مرتضی راوندی، تاریخ اجتماعی ایران، جلد ۱، ص ۴۳۷.

(٥) ایوب احمد پور، نظام قضایی ایران در عهد باستان، ص ۲۸.

المحكمة محدودة، لذا من أجل شرح جلسة المحكمة نقوم بعرض محاكمة القائد (تيريبازوس) (Tiribazus) المعروف في جيش أردشير الثاني^(١). تشمل نقاط دقيقة ومهمة عن إجراءات التقاضي في الدولة الأخمينية.

أرسل أردشير الثاني قوات عسكرية من أجل قمع وإخماد (إكراس) (Evagores) حاكم (سلاميس) في قبرص وقمع التمردات في أجزاء من آسيا الصغرى^(٢). لقد تولى (ارونتاس) (Orantes) صهر أردشير الثاني الذي كان القائد الأعلى في الجيش البري الأخميني^(٣)، وكان حسوداً إلى ما وصل إليه تيريبازوس من شهرة ومكانة في البلاط الأخميني^(٤). فقد التقى مع تيريبازوس الذي تولى قيادة القوة البحرية الأخمينية في المعركة التي دارت مع ملك سلاميس، وبعد هزيمة العدو، تلقى اقتراحاً من ملك سلاميس يوضح فيه بأنه سوف يطيع الملك الأخميني ويُسلم قبرص وجميع المدن التابعة لها إلى الدولة الأخمينية، ويحتفظ هو (بسلاميس)، وقد وجد تيريبازوس هذا الاقتراح مناسباً للدولة الأخمينية^(٥).

ولكن روح الكراهية والغيرة التي كان يكنها (ارونتاس) إلى (تيريبازوس) دفعته ليستغل هذا العمل لصالحه لتحقيق مبتغاه بالتخلص منه. لذا قام بكتابة رسالة إلى الملك أردشير الثاني بسرية تامة يوضح فيها أن تيريبازوس كان متقصداً في عدم فرض سيطرته على سلاميس مع ما أتاحت له الفرص من فرض السيطرة عليها إلا أنه لم يفعل ذلك، فضلاً عن ذلك فهو تفاوض مع الأعداء، ومن دون شك فهو يقوم بالمساومة مع (بالاسدموني) (BellaSedmoni) (المقدونين اعداء الأخمينيين) من أجل منفعه الشخصية. وأرسل تيريبازوس رسولاً من طرفه إلى ساحر معبد دلفي (بي تي) لمعرفة ما إذا كان الوقت مناسباً من أجل القيام بالتمرد. وكذلك مع إعطائه الوعود من الامتيازات والهدايا إلى قادة الجيش

(١) لاله جاويدان، تاريخ تحولات حقوق كيفري (از پيدایش تا کنون)، ص ٢٦٧.

(٢) على سامي، دادرسي وقضاوت در ايران باستان، ص ٢٥٨.

(٣) فتح اله ياورى، قضاوت پادشاهان هخامنشي، مه نامه قضايي، آذر ١٣٥٥، شماره ١٢٩، ص ٧٧.

(٤) بيبيربيانت، موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية من قورش إلى الإسكندر، مجلد ٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ص ٢٨٩.

(٥) فتح اله ياورى، قضاوت پادشاهان هخامنشي، ص ٧٧ - ٧٨.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكم وإجراءات التقاضي

لاصطحابهم معه من أجل عقد العهود والمواثيق^(١). وهذا الأمر يُعدّ خيانة للوطن، ولقد أثر ما كتبه ارونطاس كثيراً على سمعة تيريبيازوس فحال قراءة الرسالة من قبل الملك أردشير الثاني استشاط غضباً، وأمر بإلقاء القبض على تيريبيازوس فوراً، واحضاره إلى القصر لمحاسبته^(٢). وبعد وصوله إلى القصر طلب من الملك أن تتم متابعة القضية بصورة دقيقة^(٣). لكن حدوث المعركة مع (كادوسيا)^(٤) (Cadusians) أدى إلى تأجيل محاكمته، لذا أمر أردشير الثاني أن يزج به في السجن إلى حين أنتهاء معركة (كادوسيا)، ولهذا السبب أُجلت المحاكمة لوقت آخر. وبعد عودة أردشير الثاني من المعركة قرر متابعة قضية تيريبيازوس، فأختار ثلاثة قضاة من الذين لديهم خبرة لمتابعة القضية^(٥). أحضر القضاة ارونطاس وقاموا بالتحقيق معه بشكل سرّي لمعرفة تفاصيل الرسالة التي بعثها إلى الملك. بعد ذلك تم استدعاء تيريبيازوس ليطمّن التحقيق معه، لذا حاول إظهار كُُلّ الأدلة ليثبت براءته. وفضلاً عن ذلك، وضع بين يديه جميع الأدوات والوسائل التي من الممكن أن تساعد في الدفاع عن نفسه بحرية كاملة^(٦). لذا فإن رسالة ملك سلاميس الذي كتب فيها بأنه سيكون مطيعاً للملك الأخميني تُعدّ دليلاً واضحاً، إلى القضاة بأنه أراد أن يكون مطيعاً للملك كالخادم المطيع لسيّده. وفيما يخص إرسال الرسول إلى ساحر معبد (دلفي) وضح بأنه لم يكن سوى افتراء إذ قال: "لأنّه إذا سألوا الإله عن موت شخص ما لن يجيب عليه أبداً". وفي هذا الصدد أشار إلى الشهود اليونانيين الذين كانوا حاضرين. وفيما يخص الإتهام الآخر عن التحالف مع (بالاسدموني) قال: "لقد أردتُ هذا التحالف، ولكن ليس لتحقيق مكاسب شخصية بل من أجل منافع تعود للملك". وكذلك

(١) اشرف احمدي، قانون ودادگستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٥٤.

(٢) فتح اله ياورى، قضاوت پادشاهان هخامنشى، ص ٧٨.

(٣) على سامي، دادرسي وقضاوت در ایران باستان، ص ٢٥٨.

(٤) معركة كادوسيا: وهي من المعارك الذي حدثت في عهد الملك أردشير الثاني نتيجة إعلان أهل كادوسيا الثورة، لذا تقدم الملك أردشير الثاني صفوف المعركة بعد مواجهة طويلة قرر الطرفان إبرام سلام منفرد بينهما. ينظر: أ.ت. أولمستد، تاريخ الامبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مجلد ٢، ص ١٥٧.

(٥) اشرف احمدي، قانون ودادگستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٥٤.

(٦) علي حجتی کرمانی، سير قضاوت در ادوار مختلف تاريخ، ص ٦٩.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكم وإجراءات التقاضي

إضاف إلى أنه بموجب العهد الذي وقعه، سيطر الملك على جميع اليونانيين في آسيا^(١). وبعد ذلك ذكر هذا القائد للقضاة الملكيين خدماته السابقة، وأنه من الموثوقين عند الملك ففي كثير من الأحيان يظهر مع الملك في الصيد. وفي أحد الأيام عندما كان الملك في العربة التي تجرها الخيول الأربعة تعرضت إلى هجوم من قبل عدد من الأسود التي أصيبت فرسين، وكانت متجه نحو الملك، لكنه خاطر بحياته ودخل في صراع مع الأسود إذ قتلها جميعها وأنقذ بذلك حياة الملك. فضلاً عن ذلك، كانت شجاعته في الحروب تحظى دائماً بالإعجاب من قبل الملك، وفي بعض الحالات التي يتشاور فيها الملك معه، لم يندم الملك على قبوله نصائحه^(٢). وبعد تدقيق شامل للمرافعات ومحامي الدفاع، واستماع شهادة الشهود والأدلة الأخرى^(٣). حكم جميع القضاة وبالإجماع ببرائته، وبعد صدور هذا الحكم، أرسل الملك في طلب القضاة كل على انفراد، واجتمع به، ليعرف ما السبب وراء تبرئته؟ إذ قال القاضي الأول: إنَّ الادعاءات التي اتهم بها مشكوك فيها، ولكن الخدمات التي قدمها فتمَّ أثباتها.

والقاضي الثاني: وضح إذا كانت هذه الاتهامات صحيحة فإن الخدمات التي قدمها تشفع له كل هذه الأخطاء.

القاضي الثالث: لا أضع خدماته سبباً؛ لأنه إذا قدّم خدمة فقد منحه الملك مكافأة كبيرة، لكن التهم المنسوبة له ليس لها أساس من الصحة حتّى تكون دليلاً على إدانته^(٤).

لقد أنشئ الملك على العمل الذي قام به القضاة من أجل إثبات الحقيقة، وقال لهم: قد أنجزتم عملكم بشكل جيّد، بعد ذلك تم ترقية تريبازوس إلى أعلى المراتب والمناصب الحكومية، وأمر بإزالة اسم صهر اروناس الذي عرفه بالمفتري من قائمة أسماء الأشخاص المقربين عند

(١) علي سامي، قضاوت در ايران باستان (در عهد هخامنشي)، مهر، شماره ١، سال ١١، ص ٥٧.

(٢) فتح اله ياورى، قضاوت پادشاهان هخامنشي، ص ٧٩؛ بييربريانت، موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية من قورش إلى الإسكندر، مجلد ٢، ص ٢٩٠.

(٣) علي حجتى كرمانى، سير قضاوت در ادوار مختلف تاريخ، ص ٦٩.

(٤) ربابه عرب بدوي، حقوق بشر در ايران باستان، ص ١٩٦.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكم وإجراءات التقاضي

الملك، وصفوة القول فيما تقدم يفترض أن تكون أدلة الاتهام صحيحة وتستند إلى وثائق ومعلومات مؤكدة، وإذا كان الأمر غير ذلك سيتعرض المدعي إلى أقصى العقوبات، لذا عُدَّت عقوبة ارونناس من العقوبات القاسية للشخص^(١).

ومما تمَّ عرضه من محاكمة تيريابازوس يتضح فيها إجراءات التقاضي التي كان يتبعها الأخمينيين، لذا نوجزها في عدد من النقاط هي:

- ١- رفع شكوى أو دعوى ضد المتهم. ليتم بعد ذلك متابعتها من قبل المؤسسة القضائية.
- ٢- القاء القبض على المتهم قبل البدء في الجلسة القضائية وحبسه بصورة مؤقتة^(٢). ما يسمى حالياً على ذمة التحقيق.
- ٣- هناك مدة محددة لكل نوع من أنواع الدعاوى، وللدفاع مدّة معينة أيضاً، ثم يُلزم إصدار الحكم في هذه المدة المحددة.
- ٤- توضع الخدمات التي قدمها المتهم في الحُساب. في الحقيقة توضع الخدمات في كفة من ميزان العدالة، والجرائم في كفة أخرى من الميزان، وإذا رجحت كفة الميزان لصالح الخدمات التي قدمها على كفة الجرائم، سيُصرف النظر عن الجرائم المنسوبة إليه^(٣).
- ٥- تتشكل المحاكم من عدد من القضاة لا تقل عن ثلاث قضاة.
- ٦- كان للمتهم كامل الحرية في الدفاع عن نفسه أمام القضاة.
- ٧- يحقّ للمتهم انتخاب محامي للدفاع عنه، وكذلك تقديم الشهود إلى المحكمة للدفاع عنه^(٤).

٤ - أدلة الإثبات:

الإثبات بمعناه القانوني، هو إقامة الدليل أمام القضاء، بالطرق التي حددها القانون، فهو ينصب على واقعة قانونية ترتبت آثارها، فهو ليس حقّ المدعيّ به وإنما هو المصدر

(١) فتح اله ياورى، قضاوت پادشاهان هخامنشی، ص ٧٩.

(٢) نصرت الله بختورتاش، حكومتي كه براي جهان دستور مي نوشت، تهران، بهجت، ١٣٨٨، ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

(٣) علیرضا حکمت، آموزش و پرورش در ایران باستان، ص ٤١٧.

(٤) اردشیر خدادیان، هخامنشی ها، ص ١٤٧.

القانوني الذي ينشئ هذا الحق. كما هو إقامة الدليل أمام القضاء عن الواقعة التي يترتب عليها القانون، فإذا أنكرها الخصم لا تكون حقيقة قضائية إلا عن طريق الإثبات^(١).

فأدلة الإثبات هي الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة، وقد يلجأ إليها طرف المتهم لإثبات براءته^(٢). لذا فإن واحداً من الأمور المهمة في النظام القضائي وفي أي نظام حكم هي الطريقة التي يمكن بها للقاضي الوصول إلى المعلومات والأدلة، ومن الواضح أنه على الرغم من أن القاضي لديه كل المؤهلات القضائية بما في ذلك معرفة الطرق الصحيحة في طرق تحقيق العدالة^(٣).

ولهذا فإن القضاء يحتاج إلى عدد من الأدلة ليثبت في القضية، ولم تُسغفنا المصادر التاريخية القضائية بمعلومات لتجعلنا نسلط الضوء الكافي على هذه الأدلة، وعلى الرغم من ذلك يمكن عرضها بالشكل الآتي.

ويمكن تقسيم أدلة الإثبات على وفق الآتي:

١ - الإقرار:

الإقرار واجب لفراغ الذمة وإلرجاع الحق لأصحابه، فهو يكون سيد الأدلة؛ لأنها تنهي القضية المقدمة ليثبت بها وتؤدي إلى إعفاء المدعي من عناء الإثبات لعدم الحاجة إليه^(٤). ولذا يكون الإقرار من أهم الطرق التي من الممكن أن تحل القضية باعتراف المتهم بما قام به.

٢ - شهادة الشهود:

هي الإفادة التي يُدلي الشاهد بها أمام مجلس القضاء عن واقعة رآها بعينه أو سمعها بأذنه فهذه هي الشهادة ... لأنها تنصب مباشرة على الواقعة محل الإثبات، إذ يقول الشاهد بما

(١) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (٢) نظرية الالتزام بوجه عام الأثبات آثار الالتزام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ١٤ - ١٦.

(٢) شعبان محمود محمد الهواري، أدلة الإثبات الجنائي، دار الفكر والقانون المنصورة، ٢٠١٣، ص ٣١.

(٣) علي طالع زاري، ماريا تاش شمس آبادي، نظام جزائي ايران در عصر هخامنشيان، ص ١١٣.

(٤) عبد الغفور محمد إسماعيل البياتي، أحمد عبد الغفور محمد البياتي، القواعد والضوابط الفقهية في الإثبات القضائي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص ١٣٣.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكم وإجراءات التقاضي

وقع تحت بصره وسمعه وهي في الأصل تؤدي شفاهاً إلا إذا اقتضت طبيعة الدعوى أن تُقدم مكتوبة^(١).

وبهذا تكون الشهادة من الأدلة التي لها أثر كبير في اثبات الإدانة أو البراءة. وهذا ما نستطيع تلمسهُ من محاكمة تيريباروس^(٢)، إذ سمح له بأن يُحضر شاهداً إلى المحكمة من أجل الإدلاء بشهادته ليثبت براءته. ويوضح (هارولد لمب) في هذا المجال عن جلوس الملك كورش الثاني في قصره مرتدياً ثياباً للصيد ليستمع إلى شهادة الزرادشتيين، وبعد اجتماع جمع غفير من أجل الإدلاء بشهادتهم، ولقد إستمع إلى أقوال رجل كبير في السن ادعى بأنه صادق، وشهادة امرأة ريفية فيما يخص مرض الحيوانات التي غولجت. كما ادعى أحد المصابين بأنه قد عولج من مرض^(٣).

ولأهمية الشهادة في إجراءات التقاضي، فقد إهتم الملوك الأخمينيون في معاقبة شاهد الزور وهذا ما تمّ ذكره في قوانين الملك داريوش الأول، بأن يعاقب شاهد الزور بسبعمئة ضربة سوط^(٤).

وما أكد لنا كُلُّ من الملك داريوش الأول والملك خشايارشا الأول في النقوش التي تركوها، إذ وضحت شكوى قُدمت إلى المحاكم أو تُهم أنهم بها شخص آخر لا يتم قبولها إلا بعد التحقق وإدلاء شهادة الشهود الحاضرين وقت الحادث.

"كل ما يقول رجل بحق رجل آخر

ذلك لا يقنعني

حتى أستمع شهادة شخصين"^(٥)

(١) محمد يوسف علام، شهادة الشهود كوسيلة أثبات أمام القضاء الإداري بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة)، القاهرة، المركز القومي للإصدار القانونية، ٢٠١٢، ص ٢٢.

(٢) للمعلومات أكثر ينظر ص ٣٥ من الرسالة.

(٣) هارولد لمب، كورش كبير، ص ٢٤٩.

(٤) A. T. Olmstea, History of the peraian empire.p.131.

(٥) بي يركوك، كتيبه هاي هخامنشي، نقش رستم (DNb:٥)؛ المصدر نفسه، كتيبه هاي تخت جمشيد (Xpl:٥).

٣- القرائن:

هي استنتاج وجود الواقعة المراد إثباتها من واقعة أخرى قام الدليل عليها. إذ توافرت صلة حتمية يؤدي وجود إحداها إلى افتراض وجود الأخرى حتماً^(١). ولهذا فإن عدم حضور المتهم في وقت المحكمة كان دليلاً عن عدم اهتمامه بالمحكمة، أو تهريبه من التهمة الموجهة ضده، وكل يوم يتأخر يُعدّ قرينة على إدانته، ودليلاً ضده، بهذا الدليل كان من الممكن اثبات التهم إلى متهم^(٢).

٤- الاختبار الإلهي أو اوردالي (Ordalie)^(٣):

لقد ساد في العصور القديمة بأن المتهم الذي لا يستطيع إثبات براءته عن طريق عرض الدلائل المتوافرة بين يديه، لذا يتم الاعتماد على الإله من أجل اثبات براءته. هذا النوع من التحقيق كان من أجل المتهمين الذين يُعدّون أنفسهم أبرياء، كانت هذه الطريقة تؤخذ بالحسبان مع باقي الأدلة. فهم بهذه الطريقة يعتقدون استعمالهم مختلف الوسائل منها تدخل قوى ما وراء الطبيعة من أجل كشف الحقيقة، والتدخل في النزاعات بين الأفراد بواسطة مسك الحديد الساخن ووضع الحديد الساخن على اللسان، وأكل الطعام السام، وإن نجى من ذلك فهو بريء، وهذه كلّها طرق طبقوها في المحاكمات^(٤). ففي بعض الحالات لا تتوافر الأدلة الكافية لإثبات براءة المتهم من الجرائم المنسوبة إليه، فمن الصعب على المحكمة إصدار الحكم. لذا اتخذت طرق أخرى لإثبات براءته من عدمها. وعُرفت هذه الطرق بـ(اوردالي) التي تعني القضاء الإلهي^(٥). وينقسم هذا النوع من طرق الإثبات المتبعة من قبل المحكمة لإثبات البراءة

(١) السيد محمد شريف، النظرية العامة للإثبات الجنائي دراسة مقارنة، الرياض، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ، ص ١٦٥.

(٢) لاله جاويدان، تاريخ تحولات حقوق كيفري (از پیدایش تا کنون)، ص ٢٦٨.

(٣) اوردالي مأخوذة من لفظ (اورداليوم) في القرون الوسطى (Ordalium) و لفظ الاتيني (Urteil) بمعنى الإدانة والحكم. ينظر: داريو ساباتوجي، اوردالي (آزمایش ایزدي یا آیین ور)، ترجمه، مهرداد رايجيان اصلي، مجله كانون، سال چهل و چهارم، اسفند ١٣٧٨ و فروردین ١٣٧٩، ص ١٦٥.

(٤) علي طالع زاري، فاطمة شريفان، انكشاف نظام جزایی از بابل تا ايران باستان، ص ١٧٤.

(٥) مرتضى احتشام، ايران در زمان هخامنشیان، ص ٩٨.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكيم وإجراءات التقاضي

على طريقتين: تسمى أحدها (ور الساخن) والأخرى (ور البارد). فعندما يتردد القاضي في تحقيق العدالة وإظهار الحق، لذا يتم تسليم هذه المسؤولية إلى الإله (آهورمزدا) أو (رشنو)^(١)، إله القسم لإصدار الحكم العادل بخصوص القضية. وعلى هذا الأساس يتم رمي المذنب أو المتهم والمخالف إلى القانون في الماء الساخن أو يتم سكب المعدن المنصهر على صدره أو قلبه، فإذا كان يَضُم في داخله القوى المقاومة ونجا منها، بهذا تُثبت براءته وغير ذلك يثبت عليه الادعاء، وبهذا تتم معاقبته^(٢). النوع الآخر من (ور الساخن) هو عبور المتهم من النار إذا عبر أحدهم من النار ولم تلحق به أذى عَدَّ بريئاً وغير مذنب^(٣). وعلى المتهم وضع يده في النار وفي حال كان غير مذنب لم يصب يده أي سوء. وكان على المدعي وضع أصابع يده في الماء المغلي أو الزيت الساخن وإذا لم تتأذى أصابعه فهو بريء^(٤). أما (ور البارد) أو الاختبار بالطرق الباردة كانت أن يغطس طرفي الدعوى في المياه، وأن ذاق نفس أحدهم وصعد إلى سطح المياه بهذا يتم تشخيص المذنب أو المجرم^(٥).

ومن خصائص اوردالي: إمكانية تطبيق هذا الإثبات على أي متهم. هنا نقصد أنَّ هذا الإثبات يطبق على الجميع ولم يكن هناك أثبات يتميز لمجموعة عن أخرى^(٦). وهناك ترتيبات خاصة يتبعها القاضي، ففي الاختبار الإلهي الذي يطبق على المتهم

(١) رشنو إله القسم أو الاختبار النهري، رشنو بمعنى (التحكيم) الذي يسلم آهورمزدا عملية التحكيم في القضايا إلى رشنو. ينظر: زهره زرشناس، مريم رشنو، ايزد رشن وجاكيگاه أو در دين زرتشتي، زبانشناخت، سال هشتم بهار وتابستان ١٣٩٦، شماره ١، (پیاپی ١٥)، ص ١٠٩ - ١١٣.

(٢) علي طالع زاري، فاطمة شريفيان، انكشاف نظام جزایی از بابل تا ايران باستان، ص ١٧٥.

(٣) علي حجتی کرمانی، سير قضاوت در ادوار مختلف تاريخ، ص ٦٠؛ كذلك ما يذكر مؤلف من شواهد عن هذه الإثبات هو عبور (سياوش) أبْن (كيكاوس) من النار من أجل أثبات براءة ولقد خرج منها من دون أن يصيب أذى.

(٤) حسين كياني، سوگند در زبان وادبيات فارسي، تهران، مؤسسة انتشارات وچاپ دانشگاه تهران، ١٣٧١، ص ٤.

(٥) علي حجتی کرمانی، سير قضاوت در ادوار مختلف تاريخ، ص ٥٩.

(٦) محمد رضا الهي منش، نيره رئيسي نافجي، تحليل اوردالي از دیدگاه تاريخ حقوق کيفري و تطبيق آن با قسامه، فصلنامه مطالعات حقوق، سال اول، شماره دوازدهم، تابستان، ١٣٩٦، ص ٢٦.

الفصل الثاني _____ القضاء في الدولة الأخمينية التشكيلات والإجراءات

المبحث الثالث: التحكيم وإجراءات التقاضي

من الممكن أن يكون هناك عددٌ من الاختبارات المختلفة بمقدور القاضي إتخاذها^(١).

٥ - القسم أو اليمين:

يطلق عليه في أستا (سَوَكَنْتَ وَنْتَ) بمعنى الاحتواء على الكبريت والمقصود منه أن في العصور القديمة استعمال الماء المحتوي على الكبريت عند القضاء والحكم، لهذا السبب إذ إن شرب هذه المياه إلى المتهمين ونزولها في المعدة يستطيعون معرفة من هو المذنب من غيره. إذ إن سقيه لهذه المياه كان يتم مع القسم باسم الإله وبحضور الكهنة^(٢). بدلالة قول الملك داريوش الأول الذي جاء فيه: "إذا قام شخص ما بالافتراء على شخص آخر، فهذا لا يقنعني إلا إذا أقسم"^(٣). والظاهر أن الأخمينيين كانوا يُقسمون بالإله آهورمزدا^(٤). إلى جنب عدد عدد آخر من الآلهة الفارسية مثل آناهيتا^(٥)، وميثرا^(٦). إذ ذكر (زنفون) بأن الفرس كانوا يقسمون بالإله ميثرا^(٧) الذي كان حافظاً لنظام العالم والمدافع عن الحق والحقيقة وهو الضمان للمعاهدات والعهود^(٨).

وهناك عدد آخر من الآلهة يتم القسم بها لها ارتباط مع الملك، فضلاً عما تقدم لها من

(١) كيوم كارداشيا، اوردالي رودخانه در بين النهرين باستان، ترجمه، علي حسين نجفي ايرند آبادي، تهران، انتشارات سازمان مطالعه و تدوين كتب علوم انساني دانشگاهها (سمت)، ١٣٧٨، ص ٢٧٧.

(٢) حسين كياني، سوگند در زبان و ادبيات فارسي، ص ١.

(٣) غلام رضا جوادى، مديريت در ايران باستان، تهران، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي، ١٣٨٠، ص ١١٩.

(٤) ريجارد ن. فرای، ميراث باستانی ايران، مترجم، مسعود رجب نيا، تهران، انتشارات علمي وفرهنگي، چاپ ٨، ١٣٨٧، ص ١٧١.

(٥) آناهيتا أو ما اطلق عليها اليونان آنائيتيس (Anaitis) أو آرتميس (Artemis) ومنحوها اسم آلهة العفة والطهارة واطلق عليها الروم اسم ديانا (Diana). فهي آلهة المياه والخصب والجمال. ينظر: كام بخش فرد، كاوش در معبد آناهيتا (كنگاور)، برسي هاي تاريخ ١٣٤٧، شماره ١٨، ص ٣٤.

(٦) ميثرا (Mitra) بمعنى العهد أو الميثاق ورد في السنسكريتية (mitra-) بمعنى (الصداقة والصدق والشمس) ظهرت عبادته في الهند وإيران. ينظر: كاظم موسوي بجنوردي، تاريخ جامع ايران، تهران، مركز دائرة المعارف بزرگ اسلامي، ١٣٩٣، ص ٤٦٥.

(٧) گزنفون، كورش نامه، ص ٢٦٦.

(٨) نصرت الله بختورتاش، بنياد استراتژي در شاهنشاهي هخامنشيان، ص ١٨٧.

القرايين^(١).

٥ - تدوين الأحكام الصادرة وحفظها:

بعد إصدار الحكم النهائي للقضاة يلزم الكتبة الموجودين إلى جنب القضاة القيام بتدوين الحكم. وهذا ما جرى بعد محاكمة داريوش الذي حاول اغتيال والده أردشير الثاني^(٢). بعد تقديمه إلى القضاء والحكم عليه بالإعدام، طلب الملك أردشير الثاني من القضاة أن يعلنوا حكمهم ويتم إبصاله إلى الملك بعد تدوينه^(٣). وكانت تُدَوَّن باللغة الآرامية، ويبدو السبب وراء ذلك لأن كتبة القضاء استبدلوا بالآراميين بعد أن كانوا عيلاميين^(٤). وكانت تدون الأحكام الصادرة بنسخ عدّة، ليتم حفظ إحداها في الأرشيف (بايگاني)^(٥) في (بيرسيبوليس) . ويتم تدوينها على أقراص من الطين. في النهاية يختم عليها لتنظيمها وحفظها على أساس السنة أو المكان^(٦).

رد الاعتبار (اعاده حيثيت):

يقصد به محو الحكم بالإدانة، وزوال ما ترتب عليه من آثار، وتمكين المتهم من استرداد مكانته السابقة في المجتمع^(٧). واتسم النظام القضائي في العصر الأخميني بحق رد

(١) شاپور شهبازي، كورش بزرگ زندگی و جهانداری بنیان گذاری شاهنشاهی ایران، شیراز، چاپخانه موسوی شیرازی، ۱۳۴۹، ص ۳۳۹.

(٢) پلوتارک، حیات مردان نامی، جلد ۴، ص ۵۱۹ .

(٣) محمد باقر رجبی، کوروش و داریوش هخامنشی، ص ۵۴ - ۵۵.

(٤) والتر هینتس، داریوش و ایرانیان تاریخ فرهنگ و تمدن هخامنشیان، ص ۳۱۵.

(٥) هو مكان لحفظ المستندات والوثائق منها القضائية والاتفاقيات التجارية تحفظ في هذا المكان كما يوجد عدد منها في مناطق مختلفة منها شوش (سوسة) همدان وبابل؛ ينظر: حميد بهرامي احمدي، تاريخ حقوق، جلد ۲، ص ۳۲.

(٦) فاطمه سادات طاهري، مهدي کرمانی، برسي حقوق اداري و ثبتي در دوره هخامنشیان با تاکید بر يافته يافته هاي تخت جمشید، نخستین کنفره بين المللي حقوق ايران، تهران، مرکز همایش هاي توسعه ايران، ۱۳۹۴، ص ۱ - ۴.

(٧) أحمد عبد اللاه المراغي، شرح قانون العقوبات القسم العام (النظرية العامة للعقوبات)، جمهورية مصر العربية - الجيزة، ۱۴۳۹هـ - ۲۰۱۸م، ص ۲۸۰.

الاعتبار للمتهم، واستعادة حقوقه، فعندما لم تكن الأدلة كافية لثبوت إدانة المتهم، يُبرأ ويُعطى له الحق بالمطالبة برد الاعتبار المعنوي والمادي، بدلاله ما ذكر من شاهد عن محاكمة تيريبازوس إذ بعد أن ثبتت براءته، ونُقضت كُل التهم الموجهة ضده، اصدر القضاة حكم براءته، فقرر الملك ردَّ اعتباره، وعودته إلى مكانته السابقة ومعاقبة من إدعى عليه بهذه التهم الباطلة^(١).

(١) اردشير خداديان، هخامنشي ها، ص ٢٧٣.

المبحث الأول: الجرائم

المبحث الأول الجرائم

تُعرّف الجرائم: "إنّها كُلّ فعل أو امتناع يحظره القانون ويُقرّر عقوبة لمرتكبه"^(١). ومن الممكن أن تُعرّف بأنّها السلوك الذي يُخالف المعايير والمبادئ، وبهذا يُعاقب عليه القانون^(٢). وعُرف في الحضارات القديمة على أنّ السلوك الإنساني إمّا أن يكون انعكاساً للخير أو للشر، فجوهر الحياة الإنسانية تكوّن القوّة، وهدف الإنسان الدائم هو الاستحواذ على أكبر قدر من القوّة من أجل البقاء^(٣)، ولذا كان من الممكن أن يقوم بأيّ فعل، وهذا ما حدث بعد أن تطورت الغرائز الأنانية عند البشر ونضجت^(٤). يمكن عدّ الجريمة ظاهرة طبيعية^(٥)؛ كونها تُلازم التطورات التي تحدث في الحيّة، ولها ارتباط مع المجتمع أيّما وجدت حياة مجتمعيّة حتّى لو كانت في أبسط صورها، كان من الممكن حدوث الجريمة؛ لوجود الغريزة الأنانية لديه، ما يدفع إلى العدوانية مع الآخرين؛ للحصول على ما يُشبع هذه الغريزة، وقد تدفع إلى الاعتداء على الآخرين؛ لتأمين قوته بمختلف الوسائل من أجل البقاء.

وكانت الجرائم مختلفة على مرّ العصور، على سبيل المثال اعتقاد الإغريق بأنّ الطبيعة بكلّ ما فيها، تكون محكومة بقوّة إلهيّة خفيّة، وما يحدّث من جرائم هو امتداد لهذا التفسير، مقدراً لها، إذ إنّ الشخص القائم بالجريمة قد أصابته اللعنة الإلهيّة^(٦).

(١) محمد حسني أبو ملحم، مصطفى عبدالله أبو عبيله، أحمد إبراهيم الزعازير، مدخل إلى علم الجريمة، الأردن، دار البيروني، ٢٠١٥م، ص ٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣) علاء بن محمد صالح الهمص، تطور المسؤولية الجنائية حول جريمة الإبادة الجماعية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٢م، ص ٥٢.

(٤) أشلي مونتاغيو، البدائية، ترجمة، محمد عصفور، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢م، ص ٩٧.

(٥) اعتبر (ألبرتش Albretch) أن الجريمة ظاهرة طبيعية، لأن الطبيعة تتضمن ذلك القدر من الوحشية والفوضى التي تدفع إلى ارتكاب جرائم مختلفة من قتل وسرقة. ينظر: غنام محمد غنام، علم الإجرام وعلم العقاب، مصر، دار الفكر والقانون، ٢٠١٥، ص ٣٤.

(٦) نجيب بولماين، الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، ٢٠٠٧، ص ٥١.

المبحث الأول: الجرائم

وهذا ما نستطيع توضيحه بما اتصفت به الجرائم السياسية في تلك المجتمعات القديمة بالصبغة الدينية، حينما عدّ الملوك أنفسهم ممثلين عن الإله في الأرض وما يفعلون يُعبّر عن إرادة الإله، لذا فهي تكون غير محدودة، ولا يتعرضون إلى المساءلة، ثمّ يكون الموظفون غير مسؤولين عن نتيجة تصرفاتهم ما دامت لا تخرج عن التفويض، وأيّ خروج عنه يُعدّ جريمة دينية وقانونية^(١).

وما يهمنا معرفة الجريمة في العصر الأخميني، وهذا ما نستطيع التعرف عليه بصورة واضحة على سبيل المثال: من رسالة أرسلها أردشير الأول إلى عزرا^(٢)، جاء فيها: "كل من لا يعمل بشريعة إلهك وشريعة الملك فليُحكّم عليه..."^(٣).

في النص السابق يضيفي الصبغة الدينية والسياسية على الجرائم؛ وذلك أنّ كل مخالفة للقانون السماوي أو الوضعي ينال العقاب قديماً وحديثاً^(٤).

تُعدّ الجرائم العامة جميع الجرائم التي يرتكبها أفراد المجتمع^(٥). ولها تأثير في النظام العام ومبادئه، وبالمفاهيم والأعراف والتقاليد في كل منطقة وفي عصور مختلفة، وكانت الجرائم ضدّ النظام العام مختلفة، وأيّ إجراء في وقت ومكان خاص قد يُعدّ جريمة ضدّ النظام العام وفي مكان آخر يكون من الأعمال المباحة. فإن ممانعة إطعام المساكين وتناول الطعام في الأماكن العامة كانت من ضمن الجرائم، ولكن في الوقت الحاضر إنّ هذه الممارسات لا علاقة لها بالقانون الحالي^(٦).

(١) لويس بروال، الإجرام السياسي، ترجمة، حسن الجداوي، على فهد الزميع، الكويت، مركز نهوض للدراسات والنشر، ٢٠١٧م، ص ٨.

(٢) عزرا ابن سرايا بن عزريا بن حلقيا بن شلوم بن صادق بن أخيطوب بن أمريا بن عزريا بن ماريوث بن زرحيا بن غزي بن بقي بن أبيشوع بن فينحاس بن ألعازار بن هرون رئيس الكهنة. وكان عزرا عالماً ماهراً في شريعة موسى التي أعطاه الربّ إله بني إسرائيل، ومنحه الملك كلّ ما طلبه لأنّ بركة الربّ إلهه كانت عليه. ينظر: سفر عزرا (٧: ١-٧).

(٣) سفر عزرا (٧: ٢٦).

(٤) حميد بهرامي احمدي، تاريخ حقوق، ج ٢، ص ٤١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٦) على طالع زاري، ماريّا تاش شمس، نظام جزائي إيران در عصر هخامنشيان، ص ٨٩.

المبحث الأول: الجرائم

لا توجد لدينا معلومات كافية عن عدد الجرائم وأنوعها في العصر الأخميني^(١). فقد تكون الجرائم ضد النظام العام متنوعة منها: جرائم خاصة وعامة تخص الشرف والكرامة والنفس والمال والسرقة، وكذلك كُلّ فعل يخالف العادات والتقاليد المجتمعية يُعدّ جريمة^(٢). وبهذا فإن الجرائم في العصر الأخميني لم تكن واضحة ومشخصة كما في الوقت الحاضر. ولكن ما نستطيع التعرف عليه يكون من الوثائق والنصوص المرتبطة بهذا العصر. ولقد كانت هنالك ثلاثة أركان رئيسة هي: الدين، والملك، والدولة. بهذا فإنّ أيّ إقدام ضدّ هذه الأركان الثلاثة يُعدّ جريمة يجب معاقبة القائم بها^(٣). لذا قسمنا الجرائم على أساس ما وجدنا من شواهد تاريخية إلى:

أولاً- الجرائم السياسية

ليس لدينا في هذا العصر، معيار واضح لفصل الجرائم السياسية وغير السياسية، ولكن الأهمية التي كانت توليها المحاكم فيما يخص العقوبات الشديدة التي كانت تفرض على بعض الجرائم، لذا نستطيع أن نطلق عليها بأنها جرائم سياسية. التي من الممكن أن نعرفها: بأنها التمردات والثورات التي يقوم بها بعض الأفراد من أجل السيطرة على الحكم، وبعد فشلها ينال هؤلاء المتمرّدون أو الثوار عقوبات قاسية لا يُستثنى منهم حتّى المقربين من الملك^(٤). وهي جرائم متعددة منها:

١ - جرائم ضد الملك:

فاستمرار حكم الملوك الأخمينيين لسنوات طويلة، ربّما راجع إلى العقوبات القاسية التي فرضها هؤلاء الملوك على هذا النوع من الجرائم. لأنّهم كانوا يمثلون السلطة العليا في الدولة؛ لذا كانت أوامرهم تُنفذ بدقة عالية، ومن هذه الناحية كان أيّ إقدام ضدّ الحكم الملكي والملك يُعدّ من الجرائم الكبرى وتفرض عليها أشدّ العقوبات^(٥).

(١) حميد بهرامي احمدي، تاريخ حقوق، ج ٢، ص ٤٢.

(٢) علي طالع زاري، نظام حاكم بر جريم و مجازات ها در دوره هخامنشيان، ص ٤١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٥.

(٤) حميد بهرامي احمدي، تاريخ حقوق، ج ٢، ص ٤١.

(٥) علي طالع زاري، فاطمه شريفان، انكشاف نظام جزايي از بابل تا ايران باستان، ص ١٤٩.

المبحث الأول: الجرائم

ومع ذلك فإن هذا العصر لم يخلُ من جرائم حدثت بحق الملك وأسرتِه ومن هذه الجرائم التآمر على حياة الملك، لذا تكون عقوبتها الإعدام حتَّى لو كان المتآمر من الأسرة الملكية. وهذا ما تمَّ ذكره آنفاً عند إقدام داريوش ابن الملك أردشير الثاني ومحاولة قتل أبيه؛ لذا حُكم عليه بالموت بجريمة التآمر ضدَّ حياة الملك. ونستدلُّ ممَّا تقدم أنَّ الصلابة والعزم في الأحكام الملكية التي تخص الجرائم ضدَّ الملك والدولة لا يسلم منها حتَّى أبناء الملك^(١).

ومن أهم الجرائم هي محاولة (ساتراب) (باختري)^(٢) (كوندران) الذي أُدين بقتل الملك داريوش الأول فعندما حدثت هذه الجريمة، كان الملك يشرف على أعمال البناء في (برسبوليس)، فتعرض لهجوم من قبل (كوندران) الذي حاول التهرب من جرائمه وتحويل القضية إلى قضية أخذ ثأر لـ (برديا) ليكسب الرأي العام لمصلحته، وبهذا صرخ "أنا أنتقم لبرديا من داريوش"، وقبل تنفيذ الضربة الثانية، أُلقي القبض عليه من قبل حرس الملك داريوش الأول، ومن أجل أن يحصل على تأييد الحرس والحاضرين كان يصرخ بأعلى صوت "لأنَّه كان قاتل ابن كورش، بذلك انتقمته منه!"^(٣)، وكانت الضربة التي تعرض لها الملك داريوش الأول شديدة بحيث اسقطته على الأرض، إلا أنَّ الحرس مسكوا بـ (كوندران) وتم حبسه، ليستجوب عن الدوافع وراء هجومه على الملك ومحاولة اغتياله. وبعد أن فاق الملك أعلم بأن الشخص الذي حاول اغتياله قد أُلقي القبض عليه، وهو في السجن، لذا أخبرهم بأن يبقى هناك إلى أن يستعيد صحته، وتتم محاكمته^(٤). وهذا ما يدل على أنَّ معاقبة الأفراد في

(١) پرويز رجبى، هزاره هاى گمشده، ج٣، ص ٢٥٤.

(٢) باختري: ورد ذكرها في نقش بيستون باختري (Bāxtrish). ينظر: پى یر لوكوك، كتيبه هاى هخامنشى، (DB:٦)، وفي ونديداد ذكره بأنه الأرض الرابعة التي خلقها أهورامزدا تكون (بلخ). ينظر: جليل دوستخواه، اوستا كهن ترين سرودها و متن هاي ايرانى، تهران، انتشارات مرواريد، چاپ دوازدهم، ١٣٨٧، ص ٦٦٠، يقتصر ساتراب باختري على نهر جيحون في الشمال، وأريانا في الغرب، وعلى جبال الف جامع السفلي في الجنوب، وعلى أرض القبائل (ماساوات) إحدى القبائل الساكائية في الشرق. ينظر: محمد جواد مشكور، ايران در عهد باستان در تاريخ اقوام و پادشاهان پيش از اسلام، ص ١٣.

(٣) ماريژان موله، هرتزفلد، گیرشمن، سرزمین جاوید، ترجمه، ذبیح الله منصوري، ج٢، تهران، زرین،

١٣٧٠، ص ٨٣٦-٨٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٣٨.

المبحث الأول: الجرائم

بعض الحالات لا تتم مباشرة، بمجرد ارتكابه للجريمة، بل بعد التحقيق ومعرفة الأسباب والمحاكمة.

ومن الجرائم الأخرى التي حدثت بحق الملك ما ذكر في سفر أستير، وهي محاولة الخصيان من التآمر ضد حياة الملك (خشيارشا الأول)، وهذا ما ذكره لنا (مردخاي)^(١) بعد أن عرف من باب المصادفة، بأنَّ خصيان الملك كُلٌّ من (بغشان وترش) اللذين كانا في الوقت نفسه حارسين بباب الملك، إذ خططا لمؤامرة ضد الملك خشيارشا الأول، فهما كانا عازمين على قتله، فبعد سماع ذلك ذهب مُسرِعاً من أجل اخبار (أستير)^(٢)، ونُقلت هذه الأخبار إلى الملك للتحقيق فيها، والتأكد من صحة المؤامرة التي حبكت ضد قرر معاقبتهم^(٣).

ومن الأعمال الأخرى التي كانت تُعدُّ من الجرائم، هي عدم الاحترام والجلوس على العرش الملكي، والسير على البساط الخاص بالملك، والدفاع عن المقصرين بحق الملك، وخروج اليد من الرداء في حال وجود الملك تكون عقوبتها الموت^(٤).

وعُدَّ الهروب من الأسر جريمة عقوبتها الموت، وكذلك من يقصر في واجباته في حراسة معسكرات الأسرى يلقي العقوبة نفسها أي (الموت). ومن الشواهد التاريخية على ذلك، أنه في عهد الملك كورش الثاني سُكلت محكمة للنظر في حكم هذه الجرائم؛ فعندما كان ملك

(١) مُردخاي ابن يائير ابن شمعي، من عشيرة بنيامين، الذي كان مع اليهود الذين تم سبيهم من أورشليم مع يكتيا ملك يهوذا من قبل الملك نبوخذ نصر ملك بابل. وتولى مُردخاي تربية ورعاية أستير ابنة عمه التي فقدت أمها وأبوها، ينظر: سفر أستر (٢: ٥-٦).

(٢) أستير التي لها اسم ثاني وهو هدسة وهو الاسم العبراني والذي يعني (الأس) وهو نبات ذو رائحة وعطر يكون جميل المنظر تكون أوراقها دائمة الاخضرار. ويكون معنى اسمها الثاني أستير أي (نجم أو كوكب) ما يقابل كوكب الزهرة اللامع. تميزت بجمالها الطبيعي عن باقي فتيات اليهود فقد تولى رعايتها مردخاي. لتصبح فيما بعد زوجة لملك خشيارشا الذي انجذب لجمالها وجعلها ملكة لبلاد. ينظر: فريد ذكي، شخصيات من الكتاب المقدس، مصر، دار الإخوة للنشر، ٢٠٠٨، ص ١٥٦-١٥٨.

(٣) سفر أستير (٢: ١٩-٢٣).

(٤) حميد بهرامي احمدي، تاريخ حقوق، ج ٢، ص ٤٢.

المبحث الأول: الجرائم

ليديا (كرويسوس) (Croesus)^(١) وابنه رهينة عند الملك كورش الثاني حاول ابنه القيام بخدعة من أجل الهروب، لكن الملك كورش الثاني عرف بما يُخطط؛ لذا أمر بقتله أمام أنظار أمه وأبيه بصورة مباشرة بعد مسكه ولم يعرض على المحكمة. وعندما شاهدت أمه هذا المشهد المؤلم لم تتحمل المنظر القاسي؛ لذا ألقت بنفسها من السور. وبعد ذلك هرب والده (كرويسوس) من السجن بمساعدة عدد من السجناء وعند معرفة الملك بذلك، أمر بقتل جميع السجناء الذين حاولوا مساعدته في الهروب^(٢).

وكانت مخالفة الأوامر الملكية تُعدّ من الجرائم الكبرى، والمخالف لتلك الأوامر تنتظره عقوبة قاسية. بحسب ما ذكر في العهد القديم، أنّه في عهد الملك داريوش الأول الذي إختار عدد من الوزراء من أجل إدارة مملكته، وكان (دانيال) يتميز من بينهم^(٣)، لذا قرر الملك داريوش الأول أن يعهد إليه إدارة شؤون البلد، ولكن هذا القرار جعل وزراء آخرين يحسدون (دانيال) على ما وصل إليه من منصب. فقرروا بالاتفاق مع حكام المدن الأخرى بأن يبحثوا

(١) كرويسوس (Croesus): الملك (اليدي) حكم بين عامين (٥٤٦-٥٦٠ ق.م) تولى الحكم من بعد أبيه وخاض حرباً مع أخيه لمد حدود سيطرة إلى نهر (هاليس) بعد فتح مدن (إيونيا). تابع بصورة مباشرة التطورات العسكرية للدولة الأخمينية وانتصارها على الميديين بذلك قام بعدد من التدابير لمواجهة الأخمينيين منها عقد اتفاقية التحالف مع المصريين وعدد آخر من الإجراءات العسكرية لمواجهة الأخمينيين. ينظر: كاظم موسوي بجنوردي، تاريخ جامع ايران، جلد اول، تهران، مركز دائرة المعارف بزرگ اسلامي (مركز پژوهشهای ایرانی و اسلامی)، ١٣٩٣، ص ٥٢٤.

(٢) فوتيوس قديس، خلاصه تاريخ كتزياس از كوروش تا اردشير (معروف به خلاصه فوتيوس)، ترجمه، كامياب خليلی، كارنگ، ١٣٨٠، ص ٣٣.

(٣) دانيال من بني يهوذا. ينظر: سفر دانيال (٦:١)، نشأ في مدينة (أورشليم) معاصراً (لأرميا)، وتم سبي دانيال من قبل (نبوخذ نصر) عند هجوم على مملكة (يهوذا) سنة (٥٨٧ ق.م)، وتم اختياره من بين اليهود ليعمل في قصر (نبوخذ نصر) مع (حنانيا وميشائيل وعزريا)، تم تغيير أسمائهم اليهودية بأسماء بابلية. وفي إحدى الليالي رأى (نبوخذ نصر) حلمًا فلم يستطع أحد من تفسيره لذا عرض الأمر على (دانيال)، ففسّر وفرح الملك بذلك ليتم تعيينه رئيساً لجميع قضاة بابل. ينظر: محمد علي البار، أباطيل التوراة والعهد القديم (الله ﷻ والأنبياء عليهم السلام في التوراة والعهد القديم) دراسة مقارنة (٢)، دمشق و بيروت، دار القلم، الدار الشامية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ٥٢٩.

المبحث الأول: الجرائم

عن خطأ ارتكبه (دانيال) من أجل محاكمته، لكنهم فشلوا في إيجاد أي دليل على (دانيال)^(١). وقالوا "لا نجد علة على دانيال هذا إلا إذا وجدناها فيما له صلة بشريعة إلهه"^(٢). لذا قرروا الذهاب إلى الملك وقالوا له: "أيها الملك داريوس، عشت إلى الأبد، تشاور جميع وزراء المملكة والحكام والولاة والأمراء والعظماء واتفقوا على أن تُصدر حكماً ملكياً، وتأمراً أمراً مُبرماً بأن كل من يطلب طلباً من إله أو إنسان إلى ثلاثين يوماً إلا منك أيها الملك، يُلقى في جب الأسود، فلأن أيها الملك، أعلن الأمر بمرسوم فلا يجري تغيير فيه، مثلما لا يجري تغيير في شريعة ماداي وفارس التي لا يتعداها أحد"^(٣).

وبعد إصدار هذا الأمر من قبل الملك، ومع علم (دانيال) بهذا الأمر كان يتوجه إلى (أورشليم) ويعبد الإله ثلاث مرات في اليوم، وقد ترصد له الأعداء، لذا قاموا بإخبار الملك، بأن (دانيال) يعبد الإله ويتصرّع له، فذهبوا مسرعين إلى الملك، مذكّرين له، بأن القانون الأخميني لا يتغير^(٤). "وما أمرت به فهو مثل شريعة مادي و فارس لا يخالفه أحد"^(٥). اكتشف الملك ما كان يُخطط له هؤلاء، إذ ماطل كثيراً في إصدار حكم القاء القبض على (دانيال)، لكنه لن يستطيع التراجع عن القرار الذي أصدره، فكان بين خيارين أحدهما أصعب من الآخر، فإما أن يخالف القانون ويُعرض نفسه ودولته للثورات والتمردات وفقدان العرش، أو أن يُنفذ القانون مُضحياً بـ (دانيال)، وهو يعلم أنه مظلوم. في النهاية كان مجبراً على تنفيذ القانون سعياً منه على تطبيقه بصورة صحيحة في جميع أنحاء البلاد^(٦). وقد صدر الحكم فجيء بـ (دانيال) وألقي في جب الأسود أي (حفرة أسود)، وقال الملك لـ (دانيال): "إلهك الذي أنت مواظب على عبادته هو ينقذك"^(٧). والملاحظة هنا أن الملك قد إتخذ القرار بعد أن أصر

(١) فروغ موزوني، شاهان هخامنشي ايران در تورات، تاريخ پژوهی سال شانزدهم - بهار ۱۳۹۳ - شماره ۵۸، ص ۱۰۲.

(٢) سفر دانيال (٦: ٦).

(٣) سفر دانيال (٦: ٧-٩).

(٤) فروغ موزوني، شاهان هخامنشي ايران در تورات، ص ۱۰۲.

(٥) سفر دانيال (٦: ١٣).

(٦) داود لمعي، دانيال الرجل المحبوب، مصر، دار نوبار للطباعة، ٢٠٠٩، ص ٧٢.

(٧) سفر دانيال (٦: ١٧).

المبحث الأول: الجرائم

أصر عليه الأعداء ولكن ما ذكرنا مسبقاً بأن الملك لا يستطيع أن يأخذ أي قرار من دون أن يستشير المستشارين السبعة الحاضرين معه في القصر. والملاحظ فيما بعد أن الملك يأمر بإلقاء كلِّ من الذين وشوا بـ(دانيال) في جب الأسود^(١).

وما ذكر كذلك في العهد القديم عن جريمة مخالفة الأوامر ما جاء في سفر (أستير) إذ يوضح عصيان وعدم إطاعة الملكة (وشتي)، زوجة الملك خشايارشا الأول (أخشويرش الأول)، الذي امتدت مملكته من (الهند) إلى (كوش)^(٢) إذ قرر إقامة وليمة في السنة الثالثة من حكمه لجميع رجال حاشيته والقادة والأشراف، وبعد ذلك عمل وليمة أخرى لسكان العاصمة (شوش) في حديقة القصر، يشربون ما يطيب لهم من الشراب^(٣)، وفي الوقت نفسه أقامت الملكة (وشتي) وليمة للنساء^(٤)، وفي اليوم السابع من الوليمة شرب الملك كثيراً من الخمر، وأمر الخصيان السبعة^(٥)، أن يحضروا الملكة (وشتي)؛ ليرى الحاضرون من الأشراف والعامّة جمالها؛ لأنها كانت رائعة الجمال، وعندما بلغها الخصيان بما أمر به الملك، رفضت الذهاب. فغضب بذلك الملك بشدة، وجرياً على العادة قرر أن يستشير الحكماء ومن لديه خبرة بأحكام القانون، فهم كانوا من بين الأشراف والمقربين من الملك^(٦)، وخاطبهم بالسؤال، الذي جاء فيه: "ماذا نفعل بالملكة وشتي بحسب القانون؛ لأنها لم تعمل بما أمرتها به على لسان الخصيان؟" بذلك رد عليه الرؤساء: "إن وشتي الملكة لم تُسأ إلى الملك وحده، بل أيضاً إلى القادة والشعوب في جميع أقاليم الملك أخشويروش، لأنّ خبر ما فعلته سيصل إلى مسامع

(١) سفر دانيال (٦: ٢٥).

(٢) كوش: أطلق على المنطقة الواقعة في حوض نهر (النيل) والذي تعرف (بالنوبة) والواقعة داخل الحدود الحالية (للسودان) وأجزاء من مصر أي المنطقة الممتدة من جنوب الشلال الأول والوالات على شماله في بلاد (النوبة العليا والسفلى). ينظر: محمد على، موسوعة أقاليم مصر الفرعونية - أسوان، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٦، ص ٧٣.

(٣) سفر أستير (١: ١-٨).

(٤) منصوره بيرنيا، سالار زنان ايران، امريكا، مهر ايران، ١٣٩٥، ص ٨.

(٥) الخصيان السبعة الذين يخدمون بين يديه فهم (مهُومان وبزتا وحربونا وبغتأ وأبغتأ وزيتار وكركس). ينظر: سفر أستير (١: ١١).

(٦) فهم من الرؤساء في فارس والميدين والمقربين إليه والذي يحتلون المناصب العليا وهم (كرشنا وشيتار واداماتا وترشيش ومرمس ومرسنا ومموكان). سفر أستير (١: ١٤).

المبحث الأول: الجرائم

جميع النساء، فيحتقرن أزواجهنَّ وَيَقْلَنَ: أمر الملك أَحشويروش بإحضار وشتي الملكة إليه فلم تَجِ.....فإن شاء الملك أمر بأن لا تدخل وشتي إلى مجلسه وأن يُعطى الملك مقامها كملكة لمن هي خيرٌ منها. ويُعمم هذا الذي أمر به الملك في جميع مملكته العظيمة، فيُكرم كلُّ النساء أزواجهنَّ من الكبير إلى الصَّغير^(١).

ويتبين مما ورد في النص أعلاء بأن مخالفة أوامر الملك كانت من ضمن الخطايا التي ليس من السهل أن يُسامح عليها الملك. حتَّى إذا كان شخص المتمرّد على الأوامر الملكية من المقربين للملك، وأن كانت الملكة. ولذا عُدَّ جريمة بحق الملك، تستحق أشد العقوبات. ولعل من الجدير ذكره أنّ هذه الجريمة لم تكن مهينة لشخص الملك وحده، بل عدّها الأخمينيون جريمة بحق كل رجل من الممكن أن يتعرض إلى التجاوز والاحتقار من قبل زوجته، وتهان بذلك كرامتهم.

٢- التمرّد السياسي والخروج على سلطة الملك:

وهي الجرائم التي عبر عنها الملك داريوش الأول في نقش بيستون إذ أمر بنقش جميع الأحداث المهمة والتي حدثت في مدة حكمه ومنها التمردات التي قامت في أماكن مختلفة، ومن هذه التمردات ما حدث في عهد الملك داريوش الأول بعد القضاء على (كئوماتا) تمرد (آسينه)^(٢) في عيلام، والجريمة التي إرتكبها هو ادعاء الملوكية والاستقلالية في حكم عيلام^(٣).

(١) سفر أستير (١: ١٥-٢٠).

(٢) آسينه: أحد المتمردين العيلاميين في عهد الملك داريوش الأول إذ تمرد في عام (٥٢٢ ق.م) وقضى الملك داريوش الأول على هذا التمرد. ينظر: ناصر جديدي، مريم حسن پورهفشجاني، علل گزينش محل كتيبہ بيستون از سوي داريوش بزرگ، تاريخ اسلام وايران دوره جديد، تابستان ١٣٩٥، شماره ٣٠، ص ١٢٩.

(٣) محمد تقی ایمان پور، کیومرث علي زاده، شورش ایلامی ها علیه داریوش بررسي ماهیت شورش هاي ایلام در دوره داریوش اول با تأکید بر کتیبه بیستون، پژوهش های علوم تاریخی، دوره ٦، شماره ١، بهار و تابستان ١٣٩٣، ص ٤.

المبحث الأول: الجرائم

"عندما قتلت كئوماتا الكاهن، رجل باسم آسينه (Acina)، ابن يدَرمه (Upadarmal)، تمرد في عيلام، وقال للجنود: في عيلام إني ملك"^(١).

وفي النص المذكور آنفاً يوضح بعد معاقبة (كئوماتا) بالموت، ظهور شخص آخر متمرد على السلطة الحاكمة، وما قام به يُعدُّ جريمة فهو أدعا الملوكية بذلك ينبغي ملاحقته والقضاء عليه، ومعاقبة المتمردين.

وظهر بالتزامن مع حروب الملك داريوش الأول في (ارمنستان)^(٢) وباقي البلدان، أقدم (البابليون) على التمرد للمرة الثانية في عام (٥٢١ ق.م). وكان قائد التمرد شخص باسم (آراخا، ابن هالديته) (Haldita). وهذا ما ذكره الملك داريوش الأول في نقش بيستون، بأن شخص باسم (آراخا) هو اسم (ارمني) لابن (هالديته)، تمرد في بابل^(٣).

"عندما كنت في فارس وفي أراضي الميدية للمرة الثانية، تمرد البابليون ضديّ، رجل باسم آرخه، أرمني، ابن هالديته، تمرد في بابل،....، من هنالك لقد كذب على الجيش هكذا: أنّي نبوخذ نصر، ابن نبونائيد، أنا كذلك، ومن ثمّ، تمرد الجيش ضديّ،.... أصبح ملك بابل"^(٤).

في النص أعلى قام بعدد من الجرائم فهو يقوم بجريمة التمرد والعصيان ضد الملك، ثمّ يقوم بجريمة الكذب على الجيش مُدعي أنّه نبوخذ نصر، وبهذا جعل الجيش يتمرد ضد الملك

(١) Sukumar Sen, Old Persian Inscriptions of the Achaemenian Emperors, India, University of Calcutta, 1941.p.80. (column 1: 16).

(٢) ارمنستان: من ضمن (ساتراب) تابعة للدولة الأخمينية، ورد ذكرها في النصوص الأكديّة باسم (اوراشتو) (U-ra-aš-tu)، وفي الآرامية آرات (Arart)، وفي النصوص الفارسية ذكره بعنوان (ارمينه) (Armina) وفي (العيلامية bar-mi-nu-ja). ينظر: محمد تقى ايمان پور، على اكبر شهابادي، بررسی تحلیلی محدوده های جغرافیایی واداري ساتراپی های هخامنشی در کتیبه بیستون، مطالعات تاریخ فرهنگی؛ پژوهش نامه ی انجمن ایرانی تاریخ، سال دوم، شماره ی پنجم، پاییز ۱۳۸۹، ص ۴۶.

(٣) علیرضا سلیمان زاده، تبیین ماهیت شورش ساتراپی ارمنستان در عهد داریوش اول، پژوهش های تاریخی، سال پنجاه و دوم، دوره جدید سال هشتم، شماره چهارم (پیاپی ۳۲)، زمستان ۱۳۹۵، ص ۶۴-۶۵.

(٤) پی یر لوكوك، کتیبه های هخامنشی، نقش بیستون (۴۹) DB.

المبحث الأول: الجرائم

داريوش الأول، والجريمة الأخرى بإعلان نفسه ملك (بابل)، كُِّل هذه الجرائم لم تكن ضدَّ الملك فحسب، بل كانت ضدَّ سيادة البلاد وأمنها؛ وبذلك استحقَّ أشدَّ العقوبات.

لم تكن الجرائم السياسية مجرد تمردات حدثت من قبل أفراد خارج الأسرة الملكية، بل هنالك بعض الجرائم نستطيع عدُّها سياسيَّة، تسعى للسيطرة على الحكم وقتل الملك، ومن هذه الجرائم المؤامرات التي تُحاك من قبل أفراد من ضمن العائلة الملكية ضدَّ الملك، نذكر منها ما قام به كورش الصغير من أجل السيطرة والاستحواذ على الحكم. ولقد كان كورش الصغير (الذي وصفه بلوتارك بأنه مثير الفتن منذُ الطفولة)^(١)، قائداً للقوات العسكرية في آسيا الصغرى، وكان منشغلاً في الحروب القائمة بين (أثينا وإسبارطة). وقد جاء خبر من والدته (بروشات) التي كانت تفضله على باقي أبنائها، وأخبرته بأن يرجع مسرعاً إلى العاصمة قبل وفاة والده الملك داريوش الثاني (٤٢٣-٤٠٤ ق.م) الذي تراجعت صحته كثيراً، ليكون ملكاً من بعده، ولكن قبل وصوله، نصَّب الملك داريوش الثاني ابنه أردشير الثاني ليكون ملكاً من بعده، ثمَّ مات الملك داريوش الثاني قبل وصول كورش الصغير، وبعد ذلك بدأت الخطط والمؤامرات من قبل كورش الصغير لقتل أخيه أردشير الثاني والجلوس على العرش، ولقد تعاون بذلك مع (كاهن)^(٢) معبد (الإلهة آناهيتا) في پاسارگارد^(٣)، لتدبير مؤامرة لقتل أردشير الثاني وقت التتويج لكن تمَّ كشف ما كان يخطط له كورش والكاهن وأُلقي القبض عليهما، حاول الملك معاقبة كورش الصغير بالموت، لكن تدخل الملكة (بروشات)، وتشفعها له عند الملك أردشير الثاني بأن يسامح أخاه ويعفو عنه فمنحه فرصة الحياة، ليخطط لمؤامرات أخرى من أجل الحصول على العرش^(٤).

(١) رحيم شبانه، ايران وايرانيان در حيات مردان نامي، رشد آموزش وتاريخ، پائيز ١٣٩٠ - شماره ١، ص ٣٤.

(٢) وهو الكاهن الذي تولى تربية كورش الصغير في الطفولة ولقد علم السحر والعلم، كما كان متعصب كثيراً بسبب تولي أردشير الثاني الحكم بدلاً عن كورش الصغير. ينظر: كتاب بلوتارك، حيات مردان نامي، جلد ٤، ص ٤٨٠.

(٣) عليرضا شاپور شهبازي، يك شاهزاده هخامنشي، تهران، انتشارات دانشگاه پهلوي، ١٣٥٠، ص ٦٣.

(٤) سكينه رمضان نپور، لشكرکشي كورش صغير (براساس آناباسيس)، رشد آموزش تاريخ، تابستان ١٣٨٥ - شماره ٢٣، ص ص ١٩ - ٢٠.

المبحث الأول: الجرائم

وهناك أمر آخر يُعدُّ من الجرائم السياسية والقيام به جريمة، هي إفشاء أسرار الملك أو المملكة. وبهذا فإن حفظ أسرار الملك بمصادقية، كانت من العادات الفارسية التي عُدَّ كشفها من الجرائم التي تحاسب عليها الدولة الأخمينية، وحفظ هذه الأسرار كان بكل صدق وأمانة إذ لم يستطع إغراء الفرد بالهدايا والأموال ولا بالخوف والتهديد بأن يكشف ما بحوزته من أسرار. وفي إحدى القوانين الملكية يأمر بالصمت في مواقف هذه، بهذا كان ناقل الأخبار أو فاشي الأسرار الملكية مجرمًا. ومن العقائد الأخمينية إذ كان من الصعب على الفرد أن يحفظ الأسرار فهو لا يستطيع أن يتكفل بالقيام بأي عمل كبير؛ لأنَّ الطبيعة سهلت الصمت للإنسان^(١).

ويُعدُّ كذب الملوك والحاشية السياسية من بين الجرائم السياسية في الدولة الأخمينية، والخطايا الكبرى التي لا تغتفر، وكثير ما تمت الإشارة إليها في النقوش الأخمينية، ومنها نقش بيستون الذي يبين توجيه الإله (أهورامزدا) للملك داريوش الأول للحد من هذا النوع من الكذب وما يترتب عليه من عقوبة قاسية، مقرر لها^(٢)، إذ جاء فيه:

"أنت الذي تكون ملكاً من بعدي يلزم أن تحصن نفسك من الكذب، بعملك هذا سيكون البلد في مأمن، والرجل الكذاب يُعاقب بشدة"^(٣).

يتضح من هذا النص أنَّ الشخص الذي سيستلم الحكم من بعد (الملك داريوش الأول)، يستوجب أن يحصن نفسه من جميع الكذابين الذين يدورون حوله، وبهذا يستطيع أن يجعل حكمه في مأمن من طمع حب السيطرة على الحكم، ويجعل البلد في مأمن من الحروب الداخلية. والشخص الذي يكذب، يُعاقب بأقصى العقوبات قد تصل إلى الإعدام.

ويمثل الملك داريوش الأول في نقش (تخت جمشيد) بين هذا النوع من الكذب والعدو والازمات الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد، بل عد الكذب بمثابة العدو للدولة الأخمينية، بما نصه:

(١) علي سامي وآخرون، تاريخ پارس در عهد باستانی.....، ص ٤٣.

(٢) اشرف احمدي، قانون و داد گستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٦٣-٦٤.

(٣) رلف نارمن شارپ، فرمانهای شاهنشاهان هخامنشی، تهران، نشر پازینه، ١٣٨٢، نقش بیستون

(٤) DB(٥).

المبحث الأول: الجرائم

"أن يحمي آهورامزدا هذا الشعب من جيش العدو، والجفاف ومن الكذب"^(١).

وفي هذا النص يطلب الملك داريوش الأول من (آهورامزدا) أن يحمي شعبه من الأعداء، لأنَّ (القحط والكذب) بمثابة العدو الذي من الممكن أن يهدد الشعب وحكمة، الكذب الذي له علاقة مباشرة في الخروج عن طاعة الأوامر الملكيَّة.

وفي السياق نفسه يؤكد الملك داريوش الأول عن بدايات ما اسماه بـ(الكذب السياسي) الذي يعني به التمرد ضدَّ الدولة سواء أكانت من شخصيات أم من عامة الناس، وهذا ما ضمنه في أحد نقوشه: "عندما ذهب قمبيز إلى مصر، أصبح الناس غير مطعين، عند ذلك كثر الكذب في البلاد"^(٢).

وتمثل هذا النوع من الكذب بادعاء النسب الملكي المقدس للملك كورش الثاني، وهذا ما حدث في عهد (كئوماته) (٥٢٢-٥٢١ ق.م) أي برديا الكذاب الذي ادعى بأنَّه ابن الملك كورش الثاني وهو أخ الملك قمبيز^(٣).

وبعد أن كُشف كذبه، تمت معاقبته، وهذا ما تضمنه نقش بيستون بالقول: "هو هكذا كذب على الناس قال، أنا برديا ابن كورش أخ قمبيز أكون"^(٤).

ولم يستعمل الملك داريوش الأول كلمة الكذب في نقش بيستون من أجل إلقاء اللوم على الأعداء، وغالباً ما تكون من أجل وصف الوضع السياسي والجرائم التي ارتكبتها المتمردين إذ يذكر الملك داريوش الأول بأنَّ المتمردين قد كذبوا على العامة بأنَّهم ملوك^(٥). وفي هذا المجال نذكر بعض من هذه النصوص:

"هذا وهيزداته"^(٦)؛

هو كذب، وقال هكذا:

(١) بي ير لوكوك، كتيبه هاي هخامنشي، نقش تخت جمشيد (Dpd:٣). ينظر شكل رقم (٤).

(٢) رلف نارمن شارپ، فرمانهاي شاهنشاهان هخامنشي، نقش بيستون (١:١٠) DB.

(٣) شروين وكيلي، داريوش دادگر، تهران، مهارت، چاپ اول، ١٣٩٠، ص ٦٢٥.

(٤) رلف نارمن شارپ، فرمانهاي شاهنشاهان هخامنشي، نقش بيستون (١:١١) DB.

(٥) شروين وكيلي، داريوش دادگر، ص ٦٢٥.

(٦) وهيزداته متمرّد من مدينة تاروا (طارم الحالية) قام بالتمرد ضد الملك داريوش، ينظر: حسن پيرنيا، تاريخ ايران باستان، ج ١، ص ٤٦٣.

المبحث الأول: الجرائم

أنا أكون برديا، ابن كورش، إني ملك^(١).

وهنا يتّضح أنّ الجريمة التي ارتكبها هؤلاء الملوك، هي الخروج على الملك داريوش الأول وادعائهم بالسلطة والحكم، كلّ هذه الأكاذيب انكشفت بعد الخسارة التي لحقت بتمردهم^(٢).

ثانياً - جرائم مختلفة:

ثمّة جرائم متعددة تشمل قطاعات مختلفة قد تكون عسكرية أو اقتصادية أو حكومية. وهي بالشكل الآتي:

١ - جريمة القتل العمد:

تُعرف جريمة القتل العمد في الاصطلاح القانوني بـ "إزهاق روح بسلبه حقه في الحياة"^(٣). ومن الشواهد على هذه الجرائم، ما كان يحدث عندما يقوم أحد الأشخاص بإغراء امرأة سواء كانت متزوجة برجل آخر أم تقيم في منزل والدها، وتحمل منه، فلا يحق لها أن تجهض الجنين بداعي الخوف من العار، فعند ذلك توجه لها ولوالدها عقوبة القتل العمد، فإذا أبلغت عمن أغواها بحملها وزين لها الأمر بإجهاض الجنين عن طريق تناول الأعشاب أو العقاقير، بهذه الحالة يكون الأطراف الثلاثة مذنبين. إذ يلزم القانون الأخميني الرجل بهذه الحالات والذي أغوى المرأة بمراعاتها وإطعامها وتوفير السكن الذي يريحها حتّى تضع مولودها، في حال لم يقم بذلك، ومات الطفل، فهذا يُعدّ قتلاً عن عمد، وبهذا وضع القانون الأخميني أشد العقوبات للفاعلين بإجهاض الأجنة حتّى ولو كان نتيجة العلاقة غير الشرعية^(٤). ولم نعثر على نصوص تاريخية أخرى تضيف لنا شواهد أخرى عن عقوبة الجرائم للقتل العمد، فضلاً عن ذلك لم تعطينا الشواهد طريقة العقوبة ونوعها ومددها، وإنما اكتفت بالإشارة إلى وصف العقوبة بالشدة.

(١) بي ير لوكوك، كتيبته هاى هخامنشى، نقش بيستون (DBh).

(٢) شروين وكيلي، داريوش دادگر، ص ٦٣٨.

(٣) محمد الفاضل، الجرائم الواقعة على الاشخاص، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ط ٢، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م، ص ٥١.

(٤) أ.ت. أولمستد، تاريخ الامبراطورية الفارسية عبر التاريخ، المجلد ١، ص ٢١٢.

المبحث الأول: الجرائم

ومن الجرائم الأخرى التي من الممكن عدّها من ضمن جرائم القتل العمد ما أشار إليها (هيرودوتس): بأنّ الأخمينيين كانوا يدعون بأنّهم لم يعرفوا قتل والديهم سواء أكانت الأم أو الأب. وفي حال حدوث مثل هذه الجريمة وبعد التحقق والتقصي في حيثياتها، يتبين حتماً أن الفاعل لم يكن الابن الحقيقي للعائلة، بل هو ابناً بالتبني أو غير شرعي؛ لأنه من غير الممكن أن يقدم ولدٌ شرعيٌّ على قتل أبيه، بحسب الأعراف الأخمينية^(١). وإذا أقدم على ذلك بالتأكيد بتعرض إلى أشد العقوبات، ولكن لم نجد نصاً قانونياً يبين العقوبة التي يُعاقب بها الفاعل.

٢- الهروب من الخدمة العسكرية:

يُعدُّ الهروب من الجيش من الجرائم التي لا يُسامح عليها، لذا فكلُّ جندي في الجيش يحاول الهروب والالتحاق إلى قوات العدو يُعاقب مباشرةً بعد الحكم عليه بالموت من قبل الملك^(٢). وما حدث في الحروب اليونانية - الأخمينية لا سيما في معركة (سالاميس ٤٨٠ ق.م) في عهد الملك خشايارشا الأول يوضح مثل هذه الجرائم ونتائجها، فإنَّ خسارة الفُرس في حربهم ضد اليونان هو هروب عدد من الجنود، لهذا بعد الانتصار الذي حققه اليونان على السفن الأخمينية التي يبدو واضحاً بعد أن خسر اليونان أربعين سفينة في حين خسارة الفُرس كانت أكثر من مئتي سفينة، لذا أصدر الملك خشايارشا أمراً بقتل جميع (الفينقيين) الذين كانوا من أوائل الجنود الهاربين من الجيش^(٣). على الرغم مما ذكره (ديودور الصقلي) عن هروب الجنود من الحرب إلا أنّه لم يؤثر على الصنوف العسكرية الأخمينية؛ بسبب التنظيم الذي تمتعت به التنظيمات العسكرية المتمثلة بـ "الخالدون الفرس الذي كان عددهم عشرة آلاف، ولم ينقص أبداً من عددهم، لأنَّ مع فقدان أي فرد منهم ولأي سبب، يحل محله جندي متدرب"^(٤).

(١) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ١، فقرة ١٣٧؛ والتر هينتنس، داريوش و إيرانيان، ص ٣١٦.

(٢) حميد بهرامي احمدي، تاريخ حقوق، ج ٢، ص ٤١.

(٣) ديودور السيلي، إيران و شرق باستان دركتابخانه تاريخي، تهران، جام، ١٣٩٧، ص ٢١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

٣- رشى القضاة:

إن الأهمية التي أولتها الدولة الأخمينية إلى العدالة وإظهار الحق؛ لذا تمّ اختيار عدد من القضاة في المدن المختلفة من أجل متابعة الشكاوى المقدّمة^(١). إذ كان عليهم القيام على أحسن وجه، وبكلّ مُصداقية؛ لتحقيق العدالة، وخلاف ذلك يُعدّ جريمة يتمّ المعاقبة عليها. هذا ما نلاحظه عند إقدام عدد من القضاة إلى تفضيل الرشاوي على تحقيق العدالة، بذلك حكم عليهم بالموت من أجل أنّ يكونوا عبرةً إلى الآخرين^(٢). ومن بين هؤلاء القضاة، القاضي (ساندوكس) في عهد الملك داريوش الأول، الذي أصدر حكماً ظالماً ضدّ شخص بريء، مقابل أخذه رشى من الفضة^(٣)، بهذا فهو لم يقيم بجريمة واحدة كونه مرتشياً، بل أقدم على جريمة ثانية، بإصداره حكماً ظالماً بحق شخص بريء.

٤- التلاعب في وزن العملة (سكه):

لم تنتشر العملة في الدولة الأخمينية في عهد الملك كورش الثاني والملك قمبيز على الرغم من سيطرة الملك كورش الثاني على خزينة ملك ليدية (كرويسوس Croesus)^(٤)، الذي وضع بدايات التعامل النقدي باستعماله الذهب والفضة بعد ضرب المسكوكات، التي لم تكن رائجة بصورة واسعة^(٥).

ولقد أوجد الملك داريوش الأول نظاماً مالياً منتظماً بصك المسكوكات باستخدام الفضة والذهب، ووضع بذلك قانون ثابت بأن يكون وزن مسكوكاتٍ ثابت في جميع الأماكن، وكان

(١) حسن بيرنيا، تاريخ إيران باستان، ج٢، ص ١٢١٦.

(٢) صديق صفي زاده، تاريخ پنج هزار ساله ایرانيان، ج١، تهران، انتشارات ارون، ١٣٨٢، ص ٥٦٠.

(٣) هيروودوتس، تاريخ هيروودوتس، ك٧، فقرة ١٩٤.

(٤) ولقد وجدت بقايا من عملات كرويسوس (Croesus) الفضية والذهبية تلك التي لم ينالها التدمير من قبل جنود (الإسكندر) في خزائن (بيرسيبوليس). ينظر: كتاب أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، المجلد ١، ص ٢٩٢.

(٥) ارنست بابلون، سكه هاي ايران دوران هخامنشي، ترجمه، ملك زاده بياني - خانابا بياني، تهران، سلسله انتشارات انجمن آثار ملي، ١٣٥٨ش، ص ٢.

المبحث الأول: الجرائم

وزن العملة الذهبية دريك^(١)، (٨.٣٥ غرام) أي ٩٥% من الذهب الخالص، والفضية كانت (٥.٣٧ غرام) أي حوالي ٩٠% من الفضة، بهذا أكد الملك داريوش الأول على وزن العملة لينافس بها مسكوكات أخرى^(٢).

ولكن إقدام بعض حكام المدن بالتلاعب في وزن العملة عُذَّ غشاً، وهذه من الجرائم الكبرى التي لم يسامح عليها الملك داريوش الأول؛ لأنها تسبب بفقدان ثقة الشعب بالحكومة التي تدخل الغش في وزن العملة، وبهذا يؤدي إلى دمار قيمة العملة بين الدول التي تتعامل بها، وسيترتب عليه خسارة اقتصادية كبيرة.

وتسوق لنا الشواهد التاريخية بما يوضح جريمة التلاعب بالعملة، ما فعله أحد حكام المدن (كوندران) (ساتراب باخثري) (عرفت فيما بعد باسم بلاد ما وراء النهر) التابعة للدولة الأخمينية وكان يسك بها النقود. ومنح له الصلاحية في سك المسكوكات كباقي حكام المدن التابعة للدولة الأخمينية الذين سُمح لهم بسك النقود من أجل التسهيل المالي للسكان؛ لاتساع رقعة الدولة الأخمينية، ولبطاً وسائط النقل التي تنقل العملات إلى باقي المدن وأحياناً تتعرض إلى السرقة؛ لذا سمح لبعض الحكام بسك النقود واعتقد (كوندران) بأنه إذا غش في سك العملات سيحصل على ثروة هائلة، وبسريرة دون علم أحد، ففكر أن يكون الغش في العملات الذهبية بمقدار (خمس في المئة)، وبصورة مضاعفة في الفضية^(٣). وعلى وفق العادات الأخمينية يذهب ممثلون عن كل مدينة إلى العاصمة للاحتفال بعيد (نوروز)^(٤)، ويجلبون معهم

(١) دريك (سكه طلا) أي العملة الذهبية التي أمر بصكها الملك داريوش الأول يقصد بها (زر) أي الذهب. ينظر: كاظم موسوي بجنوردي، تاريخ جامع إيران، جلد سوم، ص ٣٣٣.

(٢) إبراهيم خليل عالمي، تاريخ اقتصاد إيران از دوره هخامنشي تا عصر حاضر، بورس ماهانه، دوره اول، يكم خرداد ماه ١٣٤٥، شماره ٣٤، ص ١٥.

(٣) ماريژان موله، هرتزفلد، گیرشمن، سرزمين جاويد، ج ٢، ص ٨٣٠.

(٤) نوروز: وهو من أعياد رأس السنة الفارسية والتي يحتفل بها الملك والشعب ويكون يوم احتفال يوم (الاعتدال الربيعي) وفي هذا العيد يحضر ممثلون عن جميع المدن التابعة للدولة الأخمينية ويحملون معهم الهدايا الثمينة لتقدم إلى الملك وهذا ما جسده لنا الأخمينيون عبر النحت على جدران قصر (آبادانا) في تخت جمشيد (بيرسبوليس)، ينظر: شكل رقم (٥): مهتاب مبيني، زهره منصورجاء، بررسی جشن باستانی نوروز وانعکاس آن در هنر دوران هخامنشی و ساسانی، پژوهش در هنر و علوم انسانی، شهریور ١٣٩٧، شماره ١١ (جزء یکم)، ص ٤٠.

المبحث الأول: الجرائم

الهدايا ومن بين هؤلاء كان ممثلون عن (باختري) وهم مَحْمُولون بالهدايا ومقدار من العملات الذهبية ليتم إهداؤها إلى الملك داريوش الأول، بذلك لم يتنبه (كوندران) بأن العملات التي أرسلها إلى ملك داريوش الأول مغشوشة، بيد أن هذا الأمر كشف ما فعله (كوندران) من عملية الغش في العملة. وبعد أن سلّم ممثلو (باختري) العملات إلى مسؤول خزانة الملك داريوش الأول، انتبه (صاحب الخزنة) بأن هذه النقود تختلف عن تلك التي تُسك في العاصمة، وبعد قياسها وجد بأنها مغشوشة على خلاف العملة السائدة، وبعدها أخبر الملك داريوش الأول بالأمر، لذا استدعى ممثلي (باختري) وتمّ التحقيق معهم، ووجّه لهم سؤالاً مفاده: "أين تمّ سك هذه النقود؟ قالوا: سُكّت في باختري. سألهم الملك داريوش الأول، ألم تتنبهوا بأنّ هذه العملات مغشوشة؟ أجابوه: إنّ جميع العملات الذهبية في باختري من هذا النوع، وليس لنا علم، بأنّ العملات في باختري مغشوشة!"^(١).

ولقد أمر الملك داريوش الأول بإحضار (كوندران) له وهو يعرف بأنّه المسؤول عن سك النقود، وليس للعاملين في سك العملة صلاحية التلاعب فيها، لأنّهم لم يجرؤوا على التلاعب بوزن العملات ما لم يكن حاكم المدينة لديه علم بذلك، ويكون هو الرباح الأكبر من هذا العمل، فأمر الملك داريوش الأول بإطلاق سراح الممثلين ليرجعوا إلى بلادهم. وفي أثناء عودتهم إلى (باختري) صادفوا في الطريق (كوندران) واطلعوه بما حدث لكنه نكر كلّ ذلك، وأدعى بأنه فعل هذا الأمر، بتوجيه من الملك داريوش الأول ومع ذلك كان خائفاً، وهو يعرف جيداً بأنّ الملك داريوش الأول لا يسامحه ولا يعفو عنه لفعلته هذه، وسيكون بانتظار أشد العقوبات نتيجة قيام بجريمة الخيانة^(٢)، وسنذكر العقوبة التي كانت بانتظاره في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(١) ماريّان موله، هرتزفيلد، جيرشمن، سرزمين جاويد، ج ٢، ص ص ٨٣١ - ٨٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٨٣٤ - ٨٣٥.

المبحث الثاني: العقوبات

المبحث الثاني

العقوبات

العقوبة هي جزاء يقره القانون لردع الجريمة المرتكبة ويتم التوقيع عليها من قبل القاضي ليتمّ معاقبة المجرم القائم بالجريمة^(١)، وهذا الجزاء يوقع على مرتكب الجريمة ويكون للمصلحة الاجتماعية^(٢)، وهو حق تفرضه الحياة في المجتمع وتقتضي ضرورة المحافظة على المجتمع وحمايته من الأفعال والتصرفات الضارة التي تهدد كيانه ونظمه، وكان من حق الدولة عقاب كل من خرج عن القانون^(٣)، إذ يلحق ألم من جراء العقاب، ويكون على شكل أذى يلحق بالمجرم فيصيبه في جسمه أو حقوقه أو ماله أو شرفه... الخ^(٤). وهذه العقوبة تكون من أجل منع إعادة الجريمة مرة أخرى، وليكون بذلك عبرة للآخرين.

أولاً- العقوبات وتطورها:

العقوبة قديمة مع قدم الحياة، وجذورها تعود إلى عصور الإنسان الأولي بمعنى أنّ تاريخ العقوبة لا يرجع إلى زمن محدد^(٥). وهي معاصرة لحياة الإنسان فما من عصر من العصور التاريخية يخلو من وجود العقوبة، فحتى عند القبائل البدائية والمتوحشة نجد فيها العقوبة^(٦). وقد مرت العقوبة بمراحل عديدة من التطور ولو كانت بصورة بطيئة وطغى عليها طابع الهمجية والعنف، وكان الانتقام هو السبيل الوحيد للعقاب، وأتخذ الطابع الفردي أو الجماعي في بعض الأحيان، لتؤدي بذلك إلى حرب بين القبائل^(٧).

(١) محمد صالح العنزي، الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة، عمان، دار غيداء للنشر، ٢٠١٦، ص ١١.

(٢) جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، ج ٥، بيروت، دار العلم للجميع، ٢٠٠٥م، ص ٧.

(٣) علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٢، ص ٥.

(٤) جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، ج ٥، ص ٧.

(٥) فواز عباينة، حسام صلاح الدين، وقف التنفيذ في القانون الجنائي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٦، ص ٦٩.

(٦) جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، ج ٥، ص ٤٧٤.

(٧) معاش سارة، العقوبات السالبة للحرية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٦.

المبحث الثاني: العقوبات

وتميزت العقوبات في صورتها الأولى بطابع تأديبي، يقوم رب الأسرة الذي يمارس سلطة التأديب، لمواجهة أفراد الأسرة التي تخالف القواعد الموضوعة من قبله، أو تكون بصورة الطابع العام ومن يملك سلطة العقاب في هذا الطابع يكون رئيس القبيلة أو الجماعة، فهو يقوم بمعاقبة من يرتكب جريمة معينة قد تكون مخالفة للقواعد الخاصة بالقبيلة. ولكن إذ كان الجاني من قبيلة غير منتمية إلى قبيلة المجني عليه، بهذه الحالة يأخذ العقاب طابع الانتقام الفردي^(١).

ومنذ العصور القديمة كان هنالك ردة فعل للمجتمعات ولا سيما تجاه الجرائم والأفعال المخالفة للقيم المجتمعية. وأتخذ هذا الرد أشكالاً مختلفة، ولقد ظهرت في بعض الأوقات على شكل انتقام فردي، وفي أوقات أخرى على شكل أحكام لزعماء القبائل. بمعنى آخر أن العقوبة قد تكون من الأب إلى الابن أو من الأستاذ إلى المتعلم أو من القائد بحق الجندي^(٢)، فكل من يقوم بعمل يخالف ما ساد في المجتمع من نظام، بهذا يستوجب أن يكون هنالك ردة فعل للحد من القيام بعمل المخالفة.

تحولت العقوبة فيما بعد بصورة تدريجية على أثر التطورات الاجتماعية والتكامل العقلي ليعطي الانتقام الفردي مكانه إلى قانون القصاص، وبهذا هناك من سعى ليعمل على وفق حجم الجريمة وطبيعتها^(٣).

وتأسيساً على ما تقدم تكون العقوبة بصورة عامة في المجتمع غير المتعلم قاسية وشديدة، لكن في المجتمعات المتعلمة يكون هناك قانون لكل جريمة، والعقوبة تكون على وفق ذلك^(٤).

وقد كان للملك السلطة الكاملة في تحديد العقوبات التي يريدتها وعلى وفق القانون والأعراف النافذة للدولة الأخمينية، وكان له الحق أن يفرض العقوبة على كل فرد يرتكب

(١) فواز عبابنه، حسام صلاح الدين، وقف التنفيذ في القانون الجنائي، ص ٧٠ - ٧١.

(٢) ايلناز مهيني، مباني جرم و مجازات در ايران باستان، پاين نامه برآي دريافت درجه كارشناسي ارشد رشته حقوق، تهران، دانشگاه آزاد اسلامي، ١٣٩٣، ص ١١٦.

(٣) علي حجتى كرمانى، سير قضاوت در ادوار مختلف تاريخ، ص ٥٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٧.

المبحث الثاني: العقوبات

جريمة، أو كُلِّ عملٍ يُعدُّ جريمة. وبناءً على ذلك فإنَّ نوع العقوبة وطريقة تنفيذها كانت بأمر من الملك، وكان بمقدوره تغيير العقوبة بعقوبة أخرى، وله الحقُّ في منح العفو للمجرمين. وهذه السلطة المطلقة لا تختلف في مركز الدولة الأخمينية عن المناطق التابعة لها^(١).

ولقد ذكر هذا الأمر من قبل داريوش في نقش رستم، بالقول:

"... الرجل الذي يتعاون يُكافئ بشكل يوازي عمله، والشخص الذي يلحق أذى يُعاقب بشكل موازي مع الأذى الذي يُسببه. لم أكن سعيداً عندما يلحق أذى من قبل شخص ولم ينل عقابه"^(٢).

وقول داريوش الأول هذا، يوضِّح أنَّ من يقوم بعمل حسنٍ أو من يقدم خدمات للدولة الأخمينية سيُكافأ على ما قدم من خدمات، ولكن من يقم بجريمة معينة ويتسبب بأحداث أضرار سيتم معاقبته بقدر الأضرار التي ألحقها، وتمَّ التأكيد على معاقبة الأشخاص الذين يقومون بعمل معين، وهذا العمل يؤدي إلى إحداث أضرار يلزم معاقبتهم، وما يلزم ذكره هنا بأنَّ من يفرض العقوبة والعفو هو الملك لا غيره.

ثانياً - أنواع العقوبات:

كانت العقوبات في العصر الأخميني متعددة وفقاً للجرائم التي تحدث، وتتنوعت العقوبات: عقوبة الموت أو الإعدام والحبس وقطع أجزاء الجسم (صلم الأذن وجدع الأنف وقطع اليد واللسان وسمل الأعين)، والنفي من ضمن العقوبات، وهنا يلزم ذكر أن عقوبة الجرائم السياسية كانت أقسى من الجرائم العادية. وفي الغالب كان حكم الإعدام بحقَّ خائن الملك والبلد والأفراد.^(٣)

(١) حميد بهرامي احمدي، تاريخ الحقوق، ج٢، ص ٤٠.

(٢) علي سامي، آرامگاه داريوش بزرگ در نقش رستم، بررسی های تاریخی، بهمن و اسفند ١٣٥٠، سال ششم، ص ٥، نقش رستم (DNb: ٤).

(٣) اشرف احمدي، قانون و داد گستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٦٢.

المبحث الثاني: العقوبات

وبناء على ما ذكره الملك داريوش بأنَّ كُلَّ شخصٍ يعاقب على وفق ما يقوم به من جريمة، ولم يكن هناك حالات تُذكر بعدم معاقبة المجرمين^(١)، فكلُّ فرد يعاقب على وفق الجريمة التي ارتكبها، بهذا نستطيع أن نقسّم العقوبات على الشكل الآتي:

١ - عقوبات بدنية قاسية تكون نهايتها الموت:

شُرعت عقوبات تكون نهايتها الموت لأفعال عديدة، تكون في نطاق الجرائم الموجهة ضدَّ الدولة^(٢)، والجرائم التي تكون بحقَّ الملك والعائلة الملكية، والجرائم الدينية أو المعتقد الديني، يستحقُّ عليها تلك العقوبات، فإنَّ جريمة خيانة الملك والبلد كانت من أهم الجرائم السياسية ولها أشد العقوبات. ومن الجرائم التي يعاقب عليها مرتكبها بهذه العقوبات هي هتك الأعراض واللواط وحرق الموتى والاعتداء على حرمة القصر والتقرب من المحضيات أو جلوس على عرش الملكي أو التناول على العائلة المالكة، وكانت عقوبتها الموت التي كانت في بعض الأحيان قاسية وغير متناسبة^(٣). وهذه العقوبات تكون مختلفة، وسنعرض هذه العقوبات على الشكل الآتي:

أ - عقوبة القوارب أو (دوكرجي):

هي من العقوبات القاسية والوحشية وتنفيذها لم يستوعبه العقل، ويقدم (بلوتارك) شاهداً على هذه العقوبة، بقوله: إنَّ أحدَ الجنود باسم (مهرداد) بعد أن احتسى كثيراً من الخمر وهو في حالة الثمالة، بدأ في الكلام، وزلَّ لسانه بالقول: إنَّ الفضل في مقتل كورش الصغير في معركة (كوناكسا) يعود إليه وحده، وليس للملك أيَّ إسهام. وفي هذا الإثناء وعند حديثه سمع الملك اردشير الثاني كلامه هذا، لذا أمر بقتله بواسطة القوارب (دوكرجي)^(٤).

(١) اشرف احمدي، قانون و داد گستري در شاهنشاهی ايران باستان، ص ٥٩.

(٢) ناصر كريمش خضر الجوراني، عقوبة الإعدام في القوانين العربية (دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية)، عمان، دار الحامد، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

(٣) پرويز صانعی، مقدمه ماتيكان هزار دادستان، زمستان ١٣٥٠، شماره ٢٦، ص ٤١.

(٤) محمد آشوري، سدالله ميرزايي، حقوق كيفري وتوسعه اقتصادي صنعتي، دانشنامه حقوق وسياست، شماره ٢٠، پاييز وزمستان ١٣٩٢، ص ٦٢.

المبحث الثاني: العقوبات

وتتمثل هذه الطريقة باختيار قاربين متماثلين في الحجم بصورة ينطبق أحدهم على الآخر. ويوضع المذنب المراد تعذيبه في أحد القاربين مستلقياً على ظهره، بعد ذلك يقومون بوضع القارب الآخر عليه، مُحكمين غلقه، إذ لم يظهر منه سوى الرأس واليدين والقدمين وباقي الجسد يكون بين القوارب (دوكرجي) وبعدها يقدم له الطعام، وإذا رفض تناوله، يتم إجباره بإدخال مسمار في عينه لكي يتناوله، وبعد الأكل، يُسكب عليه مزيج من اللبن والعسل على رأسه وكامل وجهه، ويُجبر على شرب هذا المزيج. وبعدها يوجهون القاربين صوب الشمس، ليكون وجهه مقابل للشمس بصورة مستمرة^(١).

بذلك سيتجمع عليه أعداد كبيرة من الذباب، وهو في داخل القارب، ومن جراء اطعامه بكثرة، تخرج منه الفضلات، التي تتعفن بمرور الوقت، ومن ثمَّ تتحول إلى ديدان لتأخذ طريقها إلى جسمه حتى تقتك بأحشائه لتقضي عليه. وبعد موته يرفع القارب ليجدوا أنَّ لحمه قد تفسخ، وأنتهى بعد أن قضت عليه الديدان الخارجة من جسمه، التي تُسرّع في ذلك الوقت إلى الدخول في أحشائه. بهذا قضى (مهرداد) في هذه العقوبة الشنعاء سبعة عشر يوماً حتى هلك بالكامل^(٢).

ومن العقوبات الأخرى التي تكون مشابهةً لعقوبة القوارب هي عقوبة (تغار)^(٣)، وهو وعاء من الفخار، يصفها (والتر هينتنس) بأنها عقوبة قاسية لا يوجد فيها أي نوع من أنواع الرحمة، إذ يتم وضع المُنْهَم الذي حُكم عليه ما بين تغارين متماثلين في الحجم ليتعفن وهو على قيد الحياة^(٤). وبناءً على ما ذكر قد يكون وضعه في هذه الحالة يستمر لعدة أيام، ليتعفن جسمه.

(١) على طالع زاري، فاطمه شريفان، انكشاف نظام جزائي از بابل تا ايران باستان، ص ١٥٤.

(٢) پلوتارك، حیات مردان نامی، جلد ٤، ص ٤٩٩.

(٣) تغار عبارة عن وعاء من الفخار يوضع فيه الماء والطعام كذلك يحفظ فيه الحنطة والشعير، كما كان يستعمل كوعاء من أجل إطعام الفرس، فهو عبارة عن وعاء كبير. <http://lib.eshia.ir/23019/1/3656>.

(٤) والتر هينتنس، داريوش وايرانيان، ص ٣١٦.

المبحث الثاني: العقوبات

ب- الخنق في الرماد (خفه كردن در خاکستر):

تُعَدُّ هذه العقوبة من العقوبات القاسية. وفيها يتم ألقاء المتهم في حفرة أو غرفة من الرماد ليختنق بالتدريج. وذكر (سربرسي سايكس) في وصفه لهذا النوع من العقوبات القاسية، إذ يرجعها إلى سبب عدم وجود سجون منتظمة^(١). وكانت هذه العقوبة واحدة من طرق التعذيب النادرة التي تُنفذ في العصر الأخميني، لذا يحكم الملوك على المخالفين لهم بعقوبة الخنق في الرماد. وكانت من العقوبات المؤلمة، وتطبق فقط على الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم كبرى، وبأمر من الملك يتم تعذيبهم إلى درجة الاختناق، إذ يكون التعذيب عن طريق ملأ غرفة بالرماد وتوقد تحتها النار، وتثبت حزمة خشبية في أعلى الغرفة؛ لربط المتهم عليها، وبعد مضي زمن طويل وهو معلق على الحزمة الخشبية، وبسبب الجوع وعدم النوم والضعف، يسقط في الرماد الساخن ويغوص في داخله، وبما أنَّ الرماد خفيف الوزن وساخن؛ لذا يتغلغل في فتحات الجسم ويغلق بذلك فتحات التنفس، وبذلك فإنَّ المتهم أو المجرم يختنق بعد عذاب قاسٍ ومرصٍ حاد في الرئة^(٢).

وقد عوقب بهذه العقوبة أحد المتمردين وهو (بي سوت نس) حاكم ليدية، إذ فكر في الاستقلال واتفق معه الجنود اليونان. مما دفع الملك (داريوش الأول) أن يبعث (تيسافران) مع إثنين من المرافقين من أجل القضاء على تمرده، لكن (تيسافران) تفاوض معه، وأعطاه الأمان، وبعد أن سَلَم نفسه، ليكون في أمان، إلا أنَّ الملك داريوش أمر بعقوبته، بأن يُخنق بالرماد^(٣). بعد موت الملك أردشير الأول تولى الحكم من بعده ابنه خشايارشا الثاني (٤٢٤ ق.م)، لكن تأمر عليه (سُغدِيَانُس Sogdianos) (٤٢٤ - ٤٢٣ ق.م) أخوه غير الشرعي، فقتله، ومن ثَمَّ جلس على العرش، لكن بسبب أعماله التي قام بها، جعلته من الملوك غير المحبوبين

(١) سربرسي سايكس، تاريخ إيران جلد ١، ترجمه، فخر داعي گيلاني، تهران، انتشارات دنيای کتاب، ١٣٧١، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، تهران، قصيده سرا، ١٣٨١، ص ١٦٨.

(٣) حسن بيرنيا، تاريخ ايران باستان، ج ٢، ص ٧٩٩.

المبحث الثاني: العقوبات

لدى عامة الناس^(١). لذا حاول التخلص من أخيه (أُخُس Okhos) الذي كان حاكم لـ (باختري)، فقد دعاه إلى القصر، ولكن (أُخُس) عرف بما يخبأ له (سغديانس) من دسيسة، فقرر عدم الذهاب، وبعد ذلك قرر (أُخُس) (٤٢٣-٤٠٤ ق.م) تشكيل جيش كبير معلناً نفسه ملكاً بمساعدة عدد من الخصيان المقربين لأردشير منهم، (آرتكسارس Artoxares)، فيما بعد أرسل بطلب إلى سغديانس ليمتثل أمامه من أجل القضاء عليه، فبعد حضوره، أُلقي القبض عليه، وحكم عليه بالموت بعقوبة الخنق في الرماد^(٢).

وفي سياق العقوبة نفسها، حينما تمرد (آرسي تس) مع (ابن ميكابيز) الذي كان يعرف باسم (آرتي فيوس) ضد الملك داريوش الثاني، لذا أرسل إليهم عدد من الجنود للقضاء على تمردهم، لكنه بعد الخسارة في معركتين، استطاع في الحملة الثالثة القضاء على هذا التمرد، لذا قرر (ابن ميكابيز) الذي بقي بمفرده تسليم نفسه بعد هروب (آرسي تس)، لكن بشرط منحه الأمان، ولكن الملك داريوش الثاني حاول قتله، إلا أن الملكة (بروشات) اقترحت عليه التريث في هذا الأمر إلى أن يستسلم (آرسي تس)، لذا بعد أن حافظ الملك على وعده بالأمان قرر (آرسي تس) تسليم نفسه، بذلك حاول الملك داريوش الثاني المحافظة على وعده الذي قطعه، لكن هذه المرة وبإصرار من الملكة (بروشات) التي أمرت بعقوبتهم، إذ تم إيقاظهم في منتصف الليل، لتتم معاقبتهم عن طريق الخنق في الرماد^(٣).

ت - عقوبة شرب الدم (خوردن خون):

كانت إحدى العقوبات الشائعة في العصر الأخميني، بإجبار المتهم أو المجرم بشرب دم (الثور) لكي يموت. فإن سبب موته من شرب الدم غير واضح؛ لأن دم الثور لوحده لن يكون عامل للتسمم وشربه لا يسبب الموت. لكن يمكن تبرير ذلك، أنهم يجبرون المتهم على شرب

(١) محسن مديرشانه چی، حسین محمدی خشتی، سیاست خارجی ایران در دوران هخامنشیان، فصلنامه سیاست، مجله دانشکده حقوق وعلوم سیاسی، دوره ٤١، شماره ١، بهار ١٣٩٠، ص ٢٤١.

(٢) مهیار خلیلی، تاریخ شکنجه تاریخ کشتار و آزار در ایران، ص ١٦٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

المبحث الثاني: العقوبات

كثير من الدم إلى درجة امتلاء معدته، ليتسرب منها الدم إلى الرئة؛ مما يتسبب بموت المتهم في حالة الاختناق^(١).

وهذا ما حدث مع فرعون مصر (بسماتيك الثالث ٥٢٦-٥٢٥ ق.م)^(٢)، بسبب الجهود التي بذلها من أجل الحفاظ على سلطته، لكنه حكم عليه بالموت بجريمة التمرد، وبعد معرفة الملك قمبيز الثاني (٥٣٠-٥٢٢ ق.م) بما كان يخطط له (بسماتيك) (إذ أُلقي عليه القبض متلبساً، وهو يحرض المصريين على الثورة) لذا تمت معاقبته^(٣)، وأجبر على شرب دم الثور إلى درجة الاختناق، ليموت فوراً^(٤).

وقد حكم بهذه العقوبة أخ الملك قمبيز (تايئ نك سارسس) أي (برديا)، الذي أرسل في طلبه مرتين، لكنه تجاهل ذلك، ولم يسرع في الذهاب، وفي المرة الثالثة لبي طلب أخيه الملك

(١) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ١٨٥.

(٢) بسماتيك الثالث: الذي جاء إلى الحكم بعد وفاة أبيه (أحمس الثاني ٥٢٦-٥٢٠ ق.م) دام حكمه ستة أشهر بعد أن سيطر الملك قمبيز على مصر أسر (بسماتيك) هو وجميع من كان معه، لذا أمر الملك قمبيز بأن تذلل بنته بعد أن تم تلبسها ملابس الخدم أرسلت معها جرة لجلب ماء ومعها عدد من بنات الأشراف والرؤساء المصريين الذين أجهشوا في البكاء عند رؤية البنات في هذه الحالة ذليلات لكن (بسماتيك) لم يتأثر بذلك وعندما لاحظ بنته بتلك الحالة وجه نظر على الأرض، ومن ثم أمر الملك بقتل كل عشرة رجال من المصريين مقابل جندي واحد من الأخمينيين الذين قتلوا في (منف) ومن بين هؤلاء المصريين كان ابن (بسماتيك) فعندما رآهم مارين ومعهم ابنه الذي كان يقاد إلى الموت لم يظهر إي ردة فعل، لكن عندما شاهد بأن رجل كبير السن يتسول لا يستطيع أن يتماسك لذا أجهش بالبكاء، وصل خبر ما حدث إلى الملك قمبيز لذا أرسل رسولاً مستعلاً عما جرى إذ قال له أن سيدك (قمبيز) يتسأل عن سبب البكاء عن المتسول في حين لم تتفعل عندما شاهدت أبنتك في زي الأمة وأبنتك يسر إلى الموت، فرد الملك (بسماتيك) عليه قائلاً "يا ابن كورش أن مصائب أسرتي أكبر من أن يعبر عنها بالعويل، ولكن أحزان صديقي كانت جديرة بدموعي فهو الذي قد هوى من الثراء والسعادة وأصبح يتكفف وهو على شفا الهرم". ينظر: سليم حسن، مصر القديمة، ج ١٢، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣٦٦ - ٣٨٠.

(٣) علاء الدين آذري، روابط ايران ومصر در عهد باستان، مهر و آبان ١٣٥١، سال هفتم - شماره ٤، ص ١٣٧.

(٤) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ٣، فقرة ١٥؛ حسن پيرنيا، تاريخ ايران باستان، ج ١، تهران، مؤسسه انتشارات نگاه، ١٣١١، ص ٤٢٠.

المبحث الثاني: العقوبات

قمبيز الثاني. فحضر وقرر الملك قمبيز الثاني قتله، إلا أن أمه (آميتيس) (Amytis)^(١) مانعت ذلك، لذا قرر الملك قمبيز الثاني سجنه، وساعده في ذلك الكاهن (سپنت دات)^(٢) الذي كان كثير الشبه بأخيه، وفيما بعد قرر الملك الحكم عليه بالموت، بسقيه الكثير من دم الثور إلى أن مات، ونُفذ هذا الأمر بصورة سرية^(٣).

ث - سلخ الجلد (پوست كندن):

كانت من العقوبات الأكثر شيوعاً في العصر الأخميني، التي يحكم بها من تثبت عليه الخيانة، وأخذ الرشوة، وكذلك الغش، وتُنفذ هذه العقوبة بصورة مباشرة بعد إصدار الحكم، والغرض منها العبرة، ونشر الرعب، وفي هذه العقوبة يتم قتل المحكوم ثم يسلم جلدُه أو يُسلخ وهو على قيد الحياة على كل حال في كلا الحالتين يكون بشعاً^(٤).

وهذا ما حدث في عهد الملك كورش الثاني عندما طلبت زوجته (آميتيس) رؤية أبيها (أستياجس)، لذا أرسل كورش أحد الخصيان المدعو (پتى سكاس) (Petisacas)، الذي يثق به كثيراً، ليحضر الملك الميدي (أستياجس)، إلا أن (أبارس) (Oebaras)، الذي كان من المقربين إلى الملك كورش الثاني نصح الخصي (پتى سكاس) بأن يقتل (أستياجس) في

(١) أميتيس بنت الملك الميدي (استياجس) الذي خسر في الحرب مع كورش الثاني ولاذ بالفرار عند أبنته (آميتيس) وزوجها (سبي تاماس) (Spitamas)، وعند وصول الملك كورش الثاني أمر بتعذيب زوجها (سبي تاماس) من أجل معرفة المكان الذي يختبئ فيه (استياجس)، ولم يقبل بتعذيب (آميتيس) لذا ظهر (استياجس) على الساحة، وأمر الملك كورش بسجنه لكنه تراجع عن قراره هذا وأظهر له الاحترام، وحكم على زوج (آميتيس) بسبب كذبه وادعائه بعدم معرفة مكان (استياجس) لذا تمت معاقبة وتزوج الملك كورش الثاني من (آميتيس). ينظر: ناهيد فرشاد مهر، كوروش هخامنشي بنيانگذار ایران پهناور، تهران، محمد، ١٣٨٥، ص ١٣٦.

(٢) وهو الكاهن الذي كان يكن العداء إلى (برديا) الذي حكم عليه بالضرب بواسطة السوط بسبب خطأ أغترف بهذا قرر أن ينتقم منه. ينظر: آملی کورت، هخامنشیان، ترجمه، مرتضی ثاقب فر، تهران، فتنوس، ١٣٨٧، ص ٥٣.

(٣) Lloyd Llewellyn-Jones, James Robson, CTESIAs' history of Persia tales of Orient, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2009. P.178.

(٤) على حجتی کرمانی، سیر قضاوت در ادوار مختلف تاریخ، ص ٤٧.

المبحث الثاني: العقوبات

السفر، وفيما بعد عرفت (أميتيس) ما فعل ذلك الخصي، وطلبت من الملك كورش الثاني معاقبته جزاء هذه الفعلة، وعُدَّت جريمة، يستحق عليها العقوبة. وقد تمَّ تسليمه إلى (أميتيس) التي حكمت عليه بسلخ جلده، وقلع عينيه بعد تعذيب كثير، ثمَّ تمَّ صلبه^(١). وما نتبينه هنا تضمين عقوبات أخرى مرافق لعقوبة سلخ الجلد، وهي عقوبتي قلع العين، والصلب. أما مصير مَنْ حرّض على هذه الجريمة، وهو (أبارس)، فقد أقدم على الانتحار خوفاً من عقاب الملكة له، فامتنع عن الأكل إلى أن مات^(٢).

وكان الملوك الأخمينيون في غاية القسوة عند معاقبة القضاة غير العادلين الذين يظلمون الناس مقابل أخذ الرشوة. وهذا ما حدث في عهد الملك قمبيز الثاني الذي حكم بإعدام أحد القضاة المدعو (سيسامنيس)؛ لقبوله الرشوة، وقد أمر بسلخ جلده، وأمر بأن يصنع من جلده كرسي للقضاء^(٣)، وجلس عليه ابن (اوتانيس) ليكون عادلاً، وليعرف على أي كرسي يجلس^(٤).

وإنَّ ما أمر به الملك أردشير بمعاقبة القضاة غير العادلين بسلخ جلدهم وهم أحياء، ووضعه على مسند القضاء؛ ليجلس عليه القضاة^(٥). لم يكن إلاّ دليلاً آخر يؤكد هذه العقوبة القاسية التي عاقب بها الملوك الأخمينيون القضاة غير العادلين أو المرتشين. ويبدو أن تشديدهم بالعقوبة ضد هؤلاء القضاة، الغاية منه الحفاظ على عدالة القضاء ونزاهته.

كذلك طُبِّقَتْ هذه العقوبة بحق حكام المدن المتمردة، فعند اندلاع الحرب بين الملك داريوش الأول وحاكم (بلخ) (تلمن) الذي رفض اقتراح الملك داريوش في الصلح، واستمر في الحرب ضده، وبعد الصدام بين قواته وقوات الملك، أعلنت الأخيرة الانتصار على حاكم (بلخ)

(١) Lloyd Llewellyn-Jones, James Robson, CTESIAs' history of Persia tales of Orient, P.172.

(٢) ناهيد فرشاد مهر، كوروش هخامنشي بنيانگذار ايران پهناور، ص ١٣٦

(٣) PIERRE BRIANT, From Cyrus to Alexander a History of the Persian Empire, Translated, PETER T. DANIELS, Winona Lake, Indiana, Eisenbrauns, 2002, P.97.

(٤) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ٥، فقرة ٢٥.

(٥) كلمان هوار، ايران وتمدن ايراني، ص ٧٦.

المبحث الثاني: العقوبات

الذي أصيب بالجراح، واقتيد إلى الملك داريوش ليحكم عليه؛ لارتكابه جريمتين، الأولى: بأنه رفض مقترح الصلح الذي قُدِّم له من قبل الملك داريوش، والخطيئة الثانية: هي التمرد الذي قام به ضد الملك والسلطة الحاكمة، لذا حكم عليه بسلخ جلده، وهو على قيد الحياة. وبعد سقوط المدينة على يد الملك داريوش وانتهاء الحرب أمر بإخراج الجثث وإحضاره إلى وسط المدينة وتمت معاقبته هناك، بوضع أربعة أعمدة على الأرض، وربطت أطرافه الأربعة بها، ومن ثمَّ قام الجلادون بسلخ جلده، وهو متماسك إلى حدِّ أنه لم يصرخ عندما سلخ جلده، ولم يطلب كما فعل الآخرون بأن يُقتل، حتى لا يتعذب عند السلخ. ولم يرفع جسمه من الأرض، وبقي على الأرض في وسط المدينة، وحرس الجنود الجثة حتى لا يهاجمها العامة، ومع أنه سلخ جلده، إلا أنه بقي على قيد الحياة حتى غروب الشمس، ومن ثمَّ فارق الحياة^(١).

وُفُضت عقوبة سلخ الجلد أحياناً لرغبات شخصية في الانتقام، وهذا ما حدث مع الخصي الذي أسهم في مقتل كورش الصغير، لذا حاولت الملكة (بروشات) بمختلف الطرق الحصول على هذا الخصي من أجل معاقبته، إذ استغلت حب الملك للعب النرد، وقررت اللعب معه، بشرط عند فوزها ستطلب من الملك ما تريد من دون أن يرفض لها طلباً، وبعد لعب مستمر، فازت على الملك أردشير، فطلبت منه، بأن يكون الخصي (مسابات) تحت أمرتها، فوافق الملك على ذلك، إذ قررت معاقبته على الجريمة التي ارتكبها بحق ابنها كورش الصغير في معركة (كوناكسا)، ولقد قررت معاقبته مباشرةً، فحكمت عليه بأن يُسلخ جلده وهو على قيد الحياة ثمَّ يُصلب^(٢).

ومن العقوبات الأخرى التي يمكن ربطها بهذه العقوبة هي (اوزمه) (Uzmaya)، وذلك بملاء جلد المتهم بالقش وتعليقه من أجل أن يكون عبرة إلى الآخرين^(٣). ولقد نُفذت هذه العقوبة بحق من ارتكب الخيانة أو الغش، فحكم الملك داريوش الأول على (كوندران) الذي قام بجريمة الغش والتلاعب في وزن العملة ولم يكتف بما إرتكبه من جريمة خيانة وغش بل كما

(١) ماريژان موله، هرتزفالد، جيرشمن، سرزمين جاويد، ج٢، ص ص ٨٤٩ - ٨٦١.

(٢) پلوتارك، حیات مردان نامی، جلد ٤، ص ٤٩٩.

(٣) مرتضی احتشام، ایران در زمان هخامنشیان، ص ٩٥.

المبحث الثاني: العقوبات

ذكرنا آنفاً إعتدى على الملك وجرحه بطعنه بخنجر، لذا حكم عليه الملك داريوش الأول بسلخ جلده وهو على قيد الحياة، وأن يُملأ بالقش، ويُقطع رأسه من جسمه، ويلصق على جلد مملوء بالقش، ويعلق ليكون بذلك عبرة للآخرين، وليعرف العامة بأن مصير كل من يحاول الخيانة والعمل على غش العملة، والتلاعب في وزنها^(١).

ج- طرق الرأس بالصخر (كوبيدن سر باسنگ):

هي إحدى العقوبات الشائعة في العصر الأخميني، تُنفذ بحق المجرمين، وتكون عن طريقة طرق الرأس بوساطة شيء ثقيل إلى درجة قتل المجرم، وكانت هذه العقوبة منتشرة بكثرة في العصور القديمة، وطريقة تطبيقها تتم بوضع رأس المجرم على صخرة كبيرة ملساء ليُطرق عليه بوساطة صخرة أخرى كبيرة الحجم إلى حد يفتش الوجه على الصخرة^(٢).

وذكر (بلوتارك) هذه العقوبة وشواهد عنها. فعوقبت بها منفذة الجريمة التي قامت بها إحدى خادمت القصر بأمر من الملكة (بروشات) أم الملك أردشير الثاني التي خططت لقتل (أستاتير) زوجة أردشير الثاني عن طريقة دس السم لتنتقم بذلك لمقتل ابنها كورش الصغير. وعلى الرغم من أن الخادمة التي قامت بهذا العمل، حاولت أن تكون في جناح الملكة (بروشات)؛ لتكون بعيدة عن الأنظار ولتسلم من العقوبة، لكنها في أحد الأيام وبعد مدة طويلة طلبت الأذن منها للذهاب إلى منزلها، ولقد عرف بأمرها أحد الخصيان، فأخبر الملك الذي أمر بمراقبتها، ومن ثم أُلقي القبض عليها، وتمكن الحرس من مسكها وجلبها إلى القصر، ليتم عرضها على المحكمة على وفق القانون الأخميني الذي ينص بإعدام المتهم الذي تثبت ادانته بجريمة دس السم، على أن يكون الإعدام مؤلماً له بطريقة طرق الرأس بالصخر، ونُفذت بها هذه العقوبة، فوُضع رأسها على إحدى الصخور بعدها تم طرده بصخرة أخرى حتى أن تهشم، وفُرش الوجه، على هذه الصخرة^(٣).

(١) ماريژان موله، هرتزفيلد، جيرشمن، سرزمين جاويد، ج ٢، ص ص ٨٣٦ - ٨٤٠.

(٢) بنفشه حجازي، جاينگاه زن در ايران باستان، ص ١٤٢.

(٣) ماريا بروسيوس، زنان هخامنشي، ترجمه، هايده مشايخ، تهران، هرمس، ١٣٨١، ص ١٤٩.

المبحث الثاني: العقوبات

ح- تدويب الرصاص والفضة في الآذان والعيون والبلعوم (آب كردن سرب ونقرة):

هي من العقوبات السارية في العصر الأخميني، وهذا الأمر لم يؤد إلى الموت السريع للمتهم بل يفقد الفرد توازنه، ومع تكرار العملية لعدة مرات تتسبب في وفاته مع ألم شديد (بسبب إذابة العظام، ووصول الرصاص إلى مخه)^(١).

ومن الشواهد التاريخية التي تؤكد هذه العقوبة، ما ذكر عما حدث في عهد الملك أردشير الثاني، فبعد الانتصار الذي حققه على أخيه كورش الصغير في معركة (كوناكسا)، سعى إلى معاقبة كل المذنبين، ومكافأة من ساعده في تحقيق النصر، بهذا ادّعى عدد من الأفراد بأنهم من قام بجرح كورش، ومن بين هؤلاء، كان أحدهم من أهالي (كاريا Carie)^(٢)، إذ أخبر الملك بأنه هو من جرح كورش الصغير في قدمه، لذا تمت مكافأته من قبل الملك، ولكنه لم يكتف بما منحه الملك من مكافأة، مبدأ يثرثر بالسوء عن الملك، وأدّعى هو من قتل كورش الصغير، وعندما وصل إلى مسامع الملك كلامه، أمر بقطع رأسه، لكن الملكة (بروشات)، قالت للملك: أن يترك هذا الأمر لها، لأنها تريد له أبشع مorte؛ وأن تنتقم منه؛ نتيجة لما أحدثه من جراح لابنها كورش الصغير، فقبل الملك طلب الملكة. فاستدعت الجلادين، وأمرت بتعذيبه لمدة عشرة أيام، ومن ثم سحب لسانه، وسُكب الرصاص الساخن في أذنه بصورة متكررة إلى أن مات^(٣). وفي هذه الحالة كانت العقوبة مؤلمة، إذ يتعذب بها المتهم قبل أن يموت، فهو يفارق الحياة من شدة الألم.

خ- قطع أعضاء الجسم وما يرافقها من عملية الإعدام:

تعد من العقوبات الشائعة التي تفرض على جرائم مختلفة، وفي بعض الأحيان تكون العقوبة التي تفرض على جرائم بسيطة غير قاسية، وهي الاكتفاء بقطع عضو من أعضاء

(١) مهيار خليلي، تاريخ سكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ١٦٦.

(٢) كاريا (Carie): وهي الأراضي الواقع في جنوب غرب آسيا الصغرى الذي يفصلها عن ليدية نهر (المياندر) أي نهر بيك مندريس حالياً من الطرف الشمالي. ينظر: ديودور سيسيلى، ايران وشرق باستان در كتابخانه تاريخي، ص ١٠٩.

(٣) عباسقلي غفاري فرد، تاريخ سخت كشي، تهران، انتشارات نگاه، چاپ ٢، ١٣٩٢، ص ٢١٧-٢١٨.

المبحث الثاني: العقوبات

جسم المتهم دون أن تُسبب في مقتله، وهي عقوبة يعاقب بها جرم ما ارتكبه من جرم، ولكن في أغلب الحالات مثل مرتكبي الجرائم الكبرى تكون معاقبتهم: بالحرق، وقطع الأيدي والأقدام وصلم الأذن وجذع الأنف، وسمل العيون، وكان القصد من تنفيذ هذه العقوبات، هو الحكم بموت مرتكبي هذه الجرائم^(١).

فقطع الأعضاء يُعدُّ من ضمن العقوبات الكبرى المرافقة لعقوبة الإعدام، فهي العقوبة المفروضة على جرائم متعدد من بينها التمرد والخيانة التي تنتهي بالموت، لكن إذا كان أحد القائمين بهذه الجريمة من بين أفراد العائلة الملكية تكون العقوبة المفروضة عليه أمّا قاسية أو تنتهي بعقوبة سمل الأعين^(٢).

وقد طبق هذه العقوبة الملك داريوش الأول على المتمردين، ومن بينهم المتمرّد (فرورتيش Phraortes)^(٣) الرجل الميدي الذي أعلن تمرده ضدّ الملك داريوش، وبحسب ما ذكر في نقش بيستون بأن هذا الرجل المتمرّد في ميدية مدعيًا، بالقول: "أنا خشثيته من أسرة هوخشتره"^(٤)، ومن ثمّ أنضمَّ له الجيش الميدي وأستمر في تمّردّه مُعلنًا نفسه ملكاً على الميدين، لذا أرسل الملك داريوش جيشه من أجل القضاء على هذا التمرد، ثمّ توجّه بنفسه من بابل إلى الدولة الميديّة. فهرب (فرورتيش)، وتبعه الجيش الأخميني، وألقي القبض عليه، وأُحضر إلى الملك داريوش لمحاكمته^(٥). وقد ثبت ذلك الملك داريوش الأول في أحد نقوشه، قائلاً: "مُسك (فرورتيش) وأحضر لي. وأنا أمرت بجذع أنفه، وصلم أذنه، وكذلك لسانه، وقلعت إحدى عينيه. وتمّ ربطه على باب القصر. وشاهده الجميع. ثمّ تمّ إعدامه في همدان..."^(٦).

(١) مرتضى احتشام، إيران در زمان هخامنشيان، ص ٩٥.

(٢) على طالع زاري، فاطمه شريفيان، انكشاف نظام جزايي از بابل تا ايران باستان، ص ١٥٨.

(٣) رلف نارمن شارپ، فرمانهاي شاهنشاهان هخامنشي، نقش بيستون (DB:٢:٥).

(٤) بي ير لوكوك، كتيبه هاي هخامنشي، نقش بيستون (DB:٢٤).

(٥) پرويز رجبى، كتيبه بيستون نخستين سند مكتوب ايرانيان (بخش دوم يادداشتها)، گنجينه اسناد، پاييز ١٣٨٥، شماره ٦٣، ص ١٤.

(٦) رلف نارمن شارپ، فرمانهاي شاهنشاهان هخامنشي، نقش بيستون (DB:٢:١٣).

المبحث الثاني: العقوبات

بهذا حُكم عليه بقطع أعضاء من جسمه، ولم يكتف بذلك بل رُبط على باب القصر ليكون عبرة إلى الآخرين، وليتم ارباب العامة، وليعرف الجميع أنَّ مصير المتمردين سيكون مثل مصير (فرورتيش)، ونُفذ بحقه عقوبة الشنق حتى الموت.

ومن بعد هذا التمرد حدث تمرد آخر بقيادة (جي ترتخمه) (Tritantalchme) وهو من عائلة هو (خشته Cyaxare)، معلناً نفسه ملكاً على (اسكرتي)^(١). لذا أرسل له الملك داريوش الأول جيشاً من الميدين للقضاء على تمرده، وبعد صدام حدث بين الطرفين أُلقي القبض عليه، وأُقتيد إلى الملك داريوش الأول^(٢). وعاقبه بعقوبات أشار إليها في أحد نقوشه التي جاء فيها:

"حينذاك أنا قطعت أنفه، وأذانه، وقلعت إحدى عينيه، ربطته في فناء القصر، شاهده جميع الجنود، عندئذ اعدمته في اربلا (أربيل)"^(٣).

ولم يكتف الملك داريوش بقطع أعضاء جسمه، بل أمر بربطه في فناء القصر؛ ليكون عبرة لكل الحاضرين في القصر لا سيما الجنود، ربّما يقصد من كلمة (شاهد جميع الجنود) أراد أن يكون عبرة لهم حتى لا يقدم أحدهم على التمرد، ومن يفعل ذلك سيكون مصيره هكذا، وفي النهاية أن شنقه في مدينة (أربيل) قد تكون عاصمة (الساتراب) (جي ترتخمه) الذي تمرد فيه، وربّما كان يريد نشر الرعب في قلوب من أيد ووقف إلى جانبه عندما أعلن تمرده.

وكانت هذه العقوبة تطبق بحق الخيانة الزوجية الملكية أيضاً. حدث هذا عندما وقع الملك خشايارشا الأول في حب زوجة أخيه (ماسيستيس masistes)^(٤)، الذي كان (ساتراب)

(١) اسكرتي: أسه گرتّه في ايلامي (as-sa-kur-da) وفي اليونانية (Sagartia) ساگارتی وفي الأكديّة (س.گ. ار ت ١.١ Sa-ga-ar-ta-a-a) وهي تسمية أطلقت على (ساتراب) أخميني في الجهة الغربية من أراضي الميديّة أو هي تسمية تطلق على قبيلة تابعة للدولة الأخمينية تم ذكرهم في نقش بيستون. ينظر: محمد فرجامي، تأملی در باب منشاء و جایگاه ساگارتی ها در دوره هخامنشی، مطالعات فرهنگی اجتماعی خراسان، بهار و تابستان ۱۳۸۸، شماره ۱ و ۱۲، ص ۱۴۲.

(٢) پرویز رجبی، هزاره های گمشده، جلد ۲، ص ۲۳۰.

(٣) پی یر لوكوك، كتيبہ های هخامنشی، نقش بیستون (۳۳: DB).

(٤) پرویز رجبی، هزاره های گمشده، جلد ۳، ص ۴۱.

المبحث الثاني: العقوبات

(سارديس). ولأنها كانت امرأة فاضلة رفضت الاستجابة لرغبات الملك، لذا قرر أن يزوج ابنتها (أرتاينتس Artaynte) إلى ابنه الأكبر داريوش، ليكون بهذا العمل قريب من أمها ويسهل التقرب منها^(١).

ولكن فيما بعد تحول حب الملك خشايارشا الأول من الأم إلى ابنتها (أرتاينتس) التي كانت أكثر تجاوباً من أمها. ونتيجة لما كانت عليه من ذكاء، استطاعت الحصول على الرداء الملكي الذي نُسج من قبل الملكة (أمستريس Amestris) زوجة الملك خشايارشا^(٢)، التي غضبت كثيراً عندما علمت بذلك، فقررت أن تُخفي غضبها إلى وقت مناسب. ففي احتفالات العام الجديد لا يرفض الملك ما تطلبه الملكة (أمستريس) منه، لهذا قررت أن تستغل الوضع وتطلب منه أن تكون أرتاينتس بين يديها، فعاقبتها أشد العقوبات بسبب الخيانة، إذ أمرت بقطع لسانها وجذع أنفها وصلم أذنيها ورمتها أمام الكلاب^(٣). ولما عاد (ماسيستس) وسمع ما حدث مع ابنته، قرر الهروب، وإعلان التمرد لكنه فشل وأُلقي القبض عليه، وحُكم عليه بالإعدام^(٤).

د - الصلب:

هي "حدٌ يُعاقب به على جريمة الحراية"^(٥)، وهناك من يقول بأن المحكوم يصلب بعد قتله، ويقول آخرون بأنه يصلب ثم يتم قتله وهو مصلوب، وأن الصلب هو حدٌ لجريمته^(٦). وكانت طريقة الصلب تتم بتثبيت عمودين من الخشب على بعضها بشكل موجب، بعد ذلك يتم تثبيتهما على الأرض أو مكان آخر، ويربط المتهم من خلف اليد إلى الخلف

(١) أ.ت. ألمستد، الامبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مجلد ١، ص ٤٠٠.

(٢) بنفشه حجازي، جاينگاه زن در ايران باستان، ص ١٢١.

(٣) پرويز رجبى، هزاره هاي گمشده، جلد ٣، ص ٤١.

(٤) أ.ت. ألمستد، الامبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مجلد ١، ص ٤٠٠.

(٥) عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ج ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٥٩، ص ٧٠١.

(٦) خالد إبراهيم السيد، العفو عن العقوبة بين الشريعة والنظام، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ص ٢٣٣.

المبحث الثاني: العقوبات

بالحبل أو يتم تثبيتها بالمسامير. وفي بعض الأحيان يبقرون بطن المتهم، وينفذ هذا الحكم أمام العامة وكانت ويرافق ذلك التعذيب مثل الضرب بالسوط^(١).

وأمر الملك داريوش الأول بتنفيذ هذه العقوبة على أثر جريمة التمرد التي قام بها أهل بابل ضد حكمه، إذ بعد القضاء على التمرد ودخول المدينة، اصدر حكماً بصلب نحو ثلاثة آلاف رجل من خواص المدينة، وسمح للآخرين في البقاء والسكن كما كانوا^(٢). وكذلك فرض الملك داريوش الأول بحق سكان (أورشليم) عقوبة الصلب لكل من يخالف الأوامر الملكية^(٣).

وفرضت هذه العقوبة أيضاً على كُلِّ من يقوم بجريمة هتك الأعراض أو عدم إطاعة الأوامر الملكية. وهذا ما حدث مع (ساتاس پس Sataspes) ابن أخت الملك داريوش الذي أعتدى على ابنة (مكابيز)، إذ أصبحت ذات سيرة سيئة، بهذا حكم عليه الملك خشايارشا الأول بالصلب، لكن أمه التي كانت أخت الملك داريوش شفعت له، فطلبت العفو وأن تكون عقوبته غير ذلك. لذا حكم عليه بأن يُبحر حول (اليبيا) حتى يدخل (الخليج العربي)، لكنه لم يستطع تنفيذ هذه العقوبة، لذا أبحر قليلاً في (أفريقيا)، وعاد منها إلى البلاط الأخميني. وبعد ذلك قرر الملك خشايارشا الأول بصلبه؛ لعدم إطاعة الأوامر الملكية، وكذلك لما لديه من جرائم سابقة^(٤).

ذ - الرجم (سنگ سار):

يُعرف الرجم في العهد القديم بأنه عقوبة الرجم بالحجارة حتى الموت وتفرض في الغالب على جرائم الزنا^(٥). وهي من العقوبات التي كانت تفرض في العصر الأخميني وما عرفنا عن هذه العقوبة كانت تفرض على جرائم مختلفة غير الزنا وكان من الممكن أن تنتهي بموت المحكوم. وهذا ما حكم به أحد الخصيان المعروف باسم (باغورازوس Bagorazus) الذي كان من الأشخاص الأوفياء لدى الملك أردشير الأول، إذ قام بدفن الملك وزوجة ابن خشايارشا

(١) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ١٢٠.

(٢) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك٣، فقرة ١٥٩.

(٣) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ١٢١.

(٤) حسن پيرنيا، تاريخ ايران باستان، ج ١، ص ٧٣٠.

(٥) سفر التثنية، (١٧:٧).

المبحث الثاني: العقوبات

الثاني في المقبرة الملكية^(١). ولأن (سُغديانس) كان يضمر له العدا من زمن أبيه أردشير، فقرر أن يتخلص منه عند عودته إلى العاصمة، فبعد العودة تمت محاكمته بجريمة عدم أخذ الموافقة الملكية من أجل العودة، بهذا حُكم عليه بالإعدام بطريقة الرجم بالحجار^(٢).

٢ - عقوبة الضرب بالسوط:

هي من العقوبات التأديبية تترك أثراً على بدن الإنسان مسببة ألم بدني وإنقاص الاحترام الواجب للإنسان^(٣). وقد كانت سارية منذُ الأزمان الغابرة، فهي وسيلة للعقاب، أو إجراءات تأديبية^(٤). وهذه العقوبات كانت تفرض على الجرائم البسيطة، والضرب بالسوط تنفذ لكونها واحدة من العقوبات الجسدية التأديبية لردع المتهم من تكرار الجريمة^(٥).

وتُنَفَّذ هذه العقوبة، وهي من ضمن العقوبات العامة والمستمرة إلى الوقت الحاضر، فمُنذ أقدم العصور إلى الوقت الحاضر تكون من ضمن العقوبات المفروضة بحق الأفراد ولن يسلم منها الشخص الذي يرتكب جرماً يستحق عليه هذه العقوبة. وهذا ما تضمنته النقوش والرسوم التي تركها الأخمينيون، إذ تُظهِر الملك واقفاً وبیده سوط. وإذا كان استعمال هذا السوط من أجل ضرب الحيوانات، لكن مع وجود هذه الآثار تؤكد أنَّ الضرب بالسوط كان نوعاً من العقوبات البسيطة، والقصد منها تحقير المجرمين. ويصنع السوط من الجلد أو ذيل البقر أو الحبال ولكن ذيل البقر كان يؤدي أكثر عند الجلد به^(٦).

(١) أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، المجلد ٢، ص ٨٩.

(٢) حسن پيرنيا، تاريخ ايران باستان، ج ٢، ص ٧٩٥.

(٣) فاضل الصقار، الحرية بين الدين والدولة، العراق - كربلاء، دار سحر، ط ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٤) جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، ج ٥، ص ٣٩.

(٥) علي نجفي توانا، ايوب ميلي، شلاق در پرتو انديشه هاي كيفري، فصلنامه دانشكده حقوق، پاييز وزمستان ١٣٨٦، پيش شماره ٢، علمی - پژوهشی (وزارت علوم)، ص ١٤٦.

(٦) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ٢٤٠.

المبحث الثاني: العقوبات

وكان عدد الضربات وشدتها من ضمن صلاحيات الملك. فكلما زادت كمية الضرر والصدمة تزداد عدد ضربات السوط وشدتها^(١). بهذا تكون معاقبة الأشخاص المقربين من الملك الذين يخالفون العهود بعقوبة الجلد التي تتراوح بين ثلاثمائة أو ألف جلدة يجلد بها المحكوم^(٢)، فالجرائم الصغيرة تكون العقوبة في الغالب ما بين خمسين أو مئتي جلدة بالسوط^(٣). ويتراوح عدد الجلادات بالسوط تبعاً للجرم الذي ارتكبه الشخص، فإذا ارتكب شخصاً جريمة بسمه كلباً للرعاة تكون عقوبته مائتي جلدة، وإن قتل أنساناً عن طريقة الخطأ ولم يكن قاصداً بذلك يكون جزاؤه تسعين جلدة^(٤).

وذكر (أولمستد) عما أورده الملك داريوش الأول في كتاباته ما نصه: "إذا قام الإنسان ممسكاً بسلاح في يده فإنه يكون مستحوذاً، وإذا حركه فهو مهاجماً، إذا ضرب به أحداً فهو معتدٍ، وإذا أحدث به جرحاً أو قتله فهو آثم ومعتاد الإجرام"، وبهذا تكون عقوبة الاستحواذ خمس جلادات وعقوبة الهجوم عشرة، وهكذا تزداد عدد ضربات السوط إلى تسعين جلدة، وإذا كرر الجريمة تصل إلى مئتي جلدة حتى يُسال دمه، وتُكسر عظامه^(٥). ولم تكن هذه العقوبة مختصرة على عامة الشعب، بل طبقت على المقربين من الملك. كما فعل (برديا) عندما قام بمعاقبة الكاهن (سبنت دات)، لارتكابه خطيئة، جُلد على أثرها^(٦).

ولم يسلم حتى البحر من عقوبة الجلد بالسوط، هذا ما حدث في عهد الملك خشايارشا الأول عند الهجوم على اليونان، إذ أمر بأنشاء جسر على مضيق (الدردينيل) أو ما عرف في

(١) محمد جواد مشكور، تاريخ اجتماعي ايران در عهد باستان، تهران، انتشارات دانش سراي عالي، ١٣٤٧، ص ٦١.

(٢) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ٢٤٠.

(٣) على طالع زاري، ماريا تاش شمس، نظام جزايي ايران در عصر هخامنشيان، ص ٩٦.

(٤) ول دورانت، قصة الحضارة الفارسية نقلاً عن كتاب (قصة الحضارة)، ترجمة، ابراهيم امين الشواربي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٤٧، ص ٣١.

(٥) أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، المجلد ١، ص ٢١٠.

(٦) پرويز حسين طلائي، سيد محمد طيبي، بازكاوي مرگ كمبوجيه وبرديا وتأثير آن بر چگونگي روي كار آمدن داريوش هخامنشي، فصلنامه علمي پژوهشي پژوهشنامه تاريخ، سال دوازدهم، تابستان ٦٩٣١ شماره ٧، ص ٧١.

المبحث الثاني: العقوبات

اليونانية (هلس بونت Helles pont)، من أجل العبور إلى أوروبا بسهولة^(١). ويبين الباحث (محمد جواد مشكور) أهمية هذا الجسر للملك خشيارشا الأول وجيشه، بقوله: إن الملك بعد أن أكتمل بناء الجسر، مارس طقساً دينياً، إذ عندما أشرقت الشمس قام برمي كأساً ذهبياً وقدحاً من الذهب، وسيفاً وقوساً إلى البحر قرباناً^(٢).

وبعد إنهاء العمل بالجسر وفي تلك الإثناء هبت عاصفة كبيرة، أدت إلى انهيار الجسر وتدميره، فغضب الملك خشيارشا الأول كثيراً، وأمر بإعادة إنشاء الجسر، وكذلك أمر بمعاقبة البحر بجلده بالسوط (ثلاثمائة) جلدة على جريمة تدمير الجسر^(٣)، وكوى مياحه بحديدة محماة، وعند جلده كانوا يرددون "أيها الماء المرّ المالح أن سيدك يعاقبك هكذا؛ لأنك أسأت إليه بدون سبب منه، فالملك زارش (الملك خشيارشا الأول) يعبرك طوعاً أو كرهاً. وبحق يمتنع الناس عن تقديم ضحايا لك، لأنك نهر خادع أجاج"^(٤).

٣ - عقوبات مُقيّدة للحرية:

هي إجراءات قاسية ومهيّنة ومؤلمة للجرم، على وفق القانون إذ يكون الغرض منها إهدار الكرامة الإنسانية، فهو أثر من آثار القسوة في العقاب^(٥). وهي عقوبة تُقيد حرية المجرم وتحركاته^(٦). وتُنفذ عبر حرمان المدان من كل حقوقه الشخصية على وفق شروط يقررها

(١) موسى جوان، تاريخ اجتماعي إيران باستان: از آغاز مهاجرت به سرزمين قديم ايران تا حمله اسکندر مقدوني، تهران، علم، ١٣٨٦، ص ٢٣٧.

(٢) محمد جواد مشكور، ايران در عهد باستان در تاريخ اقوام وپادشاهان، ص ٢١٨.

(٣) دان ناردو، امپراتوري ايران، ترجمه، مرتضى ثاقب فر، تهران، انتشارات ققنوس، ١٣٨٨، ص ١٠٠.

(٤) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ٧، فقرة ٣٥.

(٥) محمد هادي صادقي، جواد رياحي، اجتهد تعزيز: مبناي اعمال (مجازات هاي محدود كننده آزادي)، پژوهش هاي فقهی، دوره ١٢، شماره ٢، تابستان ١٣٩٥، ص ٢٩٠؛ إيهاب عبد المطلب، العقوبات الجنائية في ضوء الفقه والقضاء، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٠٩، ص ٢٩.

(٦) محسنة بنت سعيد بن سيف القحطاني، العقوبات البدلية في قضايا الأحداث، رسالة الماجستير غير منشورة في العدالة الجنائية، رياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤، ص ٢٨.

المبحث الثاني: العقوبات

القانون^(١). وهذه العقوبات مختلفة، ومن الممكن أن تكون عقوبة معنوية من أجل إهانة المتهم عن طريق السجن أو النفي أو حتى تكون بدنية مثل الربط بالسلاسل، لذا تفرض هذه العقوبة من أجل أن تُقيد حرية المتهم وتأديبه، ليكون عبرة للآخرين. ومن هذه العقوبات:

أ- السجن (زندان):

هي العقوبة التي يُحكم بها المتهم، إذ يوضع في أحد السجون العامة أو المركزية على وفق المدة المحكوم بها^(٢). والسجن في العصور القديمة كان من العقوبات المُرعبة والمُقيّد لحرية الأفراد، لذا فإن سجن المتهم في الأماكن المغلقة مع فرض شروط قاسية عليه، كان من العقوبات السارية والمُطبقة في ذلك العصر^(٣).

تفرض عقوبة السجن على المتهم بجريمة التآمر ضد حياة الملك، وهذا ما حدث بعد وفاة الملك خشايارشا الأول (٤٦٦ ق.م) وتنصيب ابنه أردشير الأول (٤٦٥ - ٤٢٤ ق.م) ملكاً، فأزداد التآمر في البلاط الأخميني ضد الملك، وهذا ما قام به (اردوان) قائد الحرس الملكي، وكان له إسهام كبير في وصول أردشير إلى الحكم، لكن فيما بعد بدأ يفكر بالتخلص منه، فاتفق مع (مگابيز) زوج أخت الملك، الذي خاف كثيراً من عواقب التآمر على حياة الملك، لذا قرر إخبار الملك بما كان يخطط له (اردوان)، فأمر الملك بإلقاء القبض على (اردوان) وحُكم عليه بالسجن، وكان السبب وراء عدم إعدامه، لأنه كان من بين القبائل المتنفذة في (باختري)^(٤). وفرضت هذه العقوبة على الجرائم العامة التي ليس لها علاقة بالدين ولا بالملك، ومما يجدر ذكره أن المسجون في مدة سجنه، تُفرض عليه في السجن أعمال شاقة^(٥).

(١) عماد حسن مهوال الفتلاوي، النظام القانوني للجرائم المخلة بالشرف، عمان، دار الايام للنشر، ٢٠١٧، ص ١٢٨.

(٢) نبيل العبيدي، أسس السياسة العقابية في السجون ومدى إنلزام الدولة بالمواثيق الدولية؛ دراسة معمقة في القانون الجنائي الدولي، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥، ص ٣٣٩.

(٣) على طالع زاري، فاطمه شريفان، انكشاف نظام جزائي از بابل تا ايران باستان، ص ١٥٥.

(٤) حسن پيرنيا، تاريخ ايران باستان، ج ٢، ص ٧٥٧.

(٥) على طالع زاري، ماريا تاش شمس، نظام جزائي ايران در عصر هخامنشيان، ص ٩٥.

المبحث الثاني: العقوبات

ب- النفي (تبديد):

هي عقوبة يتم فرضها على المذنبين، إذ يُنفى المتهم عن البلد الذي وقعت فيه الجريمة إلى بلد آخر^(١). وكانت عقوبة النفي من العقوبات الشائعة في العصور القديمة، وعندما يقوم أحدهم بجريمة معينة أو بتمرد على النظام الحاكم، يُعدُّ من الأفراد غير الصالحين للمجتمع، لذلك يحكم عليه بالنفي^(٢).

وهذا النوع من العقوبات لم يكن لها حدود، وكانت إرادة القاضي حرة في تحدد المدة الزمنية ومكان النفي، ومن الطبيعي عند تنفيذ عقوبة النفي أن يُحرم المتهم من كثير من الأشياء ويصبح عبداً، وتقيّد حريته، وتكون لديه فرصة للبقاء على قيد الحياة فقط^(٣).

وقد فرضت هذه العقوبة على مرتكبي جرائم مختلفة، منها التطاول على الملك مثلاً في رحلة الصيد يصطحب الملك أشخاصاً عدّة ويبادر أحدهم بصيد الحيوان قبل الملك. وثمة شاهد تاريخي يؤكد هذه الجرائم، إذ إنه في إحدى رحلات الصيد قام (مگابيز) بإنقاذ حياة الملك من أسد كان مندفعاً نحو الملك، وما نلاحظه أنّ الملك تجاهل هذا الأمر، ولم ينظر إلّا لما قام به (مگابيز) من مخالفة لقواعد الصيد والآداب، التي تقتضي بأن لا يُقدم أحداً على صيد الحيوان في حالة حضور الملك، ومنّ يعمل خلاف ذلك يحكم عليه بالموت، وهذا ما قام به (مگابيز) عندما حاول إنقاذ حياة الملك، لكن حكم عليه بالموت لولا تدخل نساء القصر لتغيير ما حكم به الملك إلى عقوبة نفي إلى (سيتراي Ctrae) وهي من جزر الخليج العربي، ونُفي (أرتوكساريس إلى أرمينيا)؛ لتجرّئه في الدفاع عن (مگابيز)^(٤).

وفُرضت عقوبة النفي أيضاً على أفراد من الطبقة الحاكمة، حتى على أشخاص من العائلة الملكية، وليس على العامة من الشعب فحسب. فقد فرضت هذه العقوبة على الملكة

(١) محمد جعفر جعفري لنگرودي، مبسوط در ترمینولوژی حقوق، ج ٢، تهران، کتابخانه گنج دانش، ١٣٧٨، ص ١٣٥٨.

(٢) زند وکیل، مجازاتها و تاریخچه آنها، مهنامه قضایی، خرداد ١٣٥٦، شماره ١٣٥، ص ٩٩.

(٣) علی طالع زاری، ماريا تاش شمس، نظام جزایی ایران در عصر هخامنشیان، ص ٩٥.

(٤) أ.ت. المستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مجلد ٢، ص ٧١؛ بنفشه حجازي، جایگاه زن در ایران باستان، ص ١٢٧.

المبحث الثاني: العقوبات

بروشات بأمر من الملك أردشير الثاني، لارتكابها جريمة قتل، إذ خططت من أجل قتل (استاتير) زوجة الملك، وحينما عرف الملك أنَّ أمَّهُ كانت وراء ما حدث لزوجته، أمر بنفيها إلى بابل^(١).

ويوجد مكان في جزر بحر عُمان أُتخذَ مكاناً خاصاً لنفي المتهمين في الجرائم السياسية غير المهمة^(٢). لذا يُحرم المتهم من جميع الحقوق التي كانت له قبل ارتكابه لجريمته، فتكون عقوبتها النفي ولم نعرف المدة التي كان قضاها المحكوم (مكابيز) في النفي، ولكن بعد الوساطة والترجي من قبل زوجته لدى الملك، سُمحَ بعودته بعد أن قضى خمس سنوات في المنفى^(٣).

ت - الربط بالسلاسل (زنجير كردن):

هي من العقوبات التي كانت تفرض في العصور القديمة، الهدف الأساس منها، منع المتهم من الهروب، والهدف الثاني له جانب من التحقير، بربط المتهم بالسلاسل في الأماكن العامة أو بعبارة أخرى في المكان التي يعيش فيه، ثُمَّ سحله في المدينة وهو في هذه الوضعية، الغاية من ذلك لتحقيره أمام العامة، وكانت هذه العقوبة تخص الجرائم الأكثر شيوعاً في المجتمع. والغاية الأساسية منها ليكون المجرم عبرة للآخرين^(٤).

ولهذا يكون الربط نوعاً من أنواع التعذيب التي تُسلب من الفرد حريته، والسلاسل كانت في الغالب من الفلزات مثل الحديد الصلب، وأحياناً كانت السلاسل من الذهب، وإنَّ غايته سلب حريته مثلما يُكبل الأسرى بالسلاسل، وينقلون من مدينة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى^(٥).

وُفرضت هذه العقوبة على جرائم مختلفة من بين هذه الجرائم ما قام به (أبولونيدس) (Apollonides) الطبيب اليوناني من علاقة حميمية مع أخت الملك أردشير الأول (أميتيس)

(١) حسن بيرنيا، تاريخ إيران باستان، ج ٢، ص ٩٠٧.

(٢) مرتضى احتشام، إيران در زمان هخامنشيان، ص ٩٥.

(٣) بنفشه حجازي، جاياگاه زن در ايران باستان، ص ١٢٨.

(٤) پرويز صانعى، مقدمه ماتيكان هزار دادستان، زمستان ١٣٥٠، شماره ٢٦، ص ٤٥.

(٥) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ٢٣٣.

المبحث الثاني: العقوبات

الذي تكون زوجة (مكابيز) بعد أن أُخبرت أمها (أمستريس) بهذه العلاقة التي صُدمت كثيراً، إذ قامت بإخبار الملك أردشير بأن أخته لوثت الدم الملكي، وهو بدوره ترك تحديد العقوبة إلى أمه (أمستريس) التي أمرت بتقييده بالسلاسل لمدة شهرين، ثم دُفن حياً، وماتت (أميتيس) في اليوم نفسه^(١).

٤ - العقوبات المالية:

تُقرض هذه العقوبات منذُ العصور القديمة، لتأمين المصادر المالية بدفع الرواتب الشهرية للقضاة، ولكن ليس عن طريق الدفع المباشر إلى القاضي؛ لأنَّ القاضي كان موظفاً حكومياً، ويستلم مرتباته الشهرية من الخزينة الملكية^(٢). وإنَّما على وفق ما ذكره لنا (ول دورانت)، بأن مراتب القضاة "تعتمد جزئياً على ما يُجبي من استبدال عقوبة الجلد بالغرامة، والاستعاضة عن كل جلدة بـ (ست روبيات)"^(٣).

وتُقرض هذه العقوبات على الجرائم غير السياسية، وهذا ما حدث في عهد الملك كورش الثاني، ففي عام (٥٣٨ ق.م) تمت محاكمة (جاميلو Gimillu) أحد العاملين في معبد (اي إنا E-anna)^(٤) في مدينة (أوروك Uruk) إذ أُدين بالسرقة والخيانة لتطاوله على أموال المعبد. وقد تمت محاكمته بحضور جَمْعٍ واسعٍ من كبار المدينة، وقد دُوْنَتْ المحاكمة على رقيم طيني^(٥). وتمَّ إثبات الجريمة عليه، وحكم بتعويض ما سُرق، وكذلك تعويض المتضررين، وكان التعويض "أثنين وتسعين بقرة، وثلاثمائة واثنين من الأغنام، وعشرة نقود معدنية من الفضة"^(٦).

(١) أ.ت. ألمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، مجلد ٢، ص ٧٢.

(٢) على طالع زاري، فاطمه شريفيان، انكشاف نظام جزائي از بابل تا ايران باستان، ص ١٥٧.

(٣) ول دورانت، قصة الحضارة الفارسية نقلاً عن كتاب (قصة الحضارة)، ص ٣١.

(٤) اي إنا (E-anna) أي بيت السماء وقد شيد للاله (ان - نين In-anna) سيدة السماء وعرفت باسم (ان - أنا In-anna) والتي عرفت فيما بعد باسم عشتار. فرج بصمه جي، الوركاء، مجلة سومر، مجلد ١١، ١٩٥٥، ص ٥٦.

(٥) PIERRE BRIANT, From Cyrus to Alexander a History of the Persian Empire, p.75.

(٦) أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، المجلد ١، ص ١٢٤.

المبحث الثاني: العقوبات

ومصادرة الأموال كانت من ضمن العقوبات التي كان من الممكن أن تفرض عقوبةً ثانوية مرافقة إلى العقوبة الرئيسية. على سبيل المثال: إذ تمَّ إعدام المدان، تصدر أمواله، بأمر من الملك أو القاضي الذي تولَّى محاكمته، وتنفيذ هذه العقوبة يكون الهدف منها هو تعذيب عائلة المدان، وما ذكر الملك داريوش الأول بعد القضاء على (كنوماته) أنه (تم إرجاع جميع المراعي والقطعان والعييد والبيوت التي أخذها كنوماته) ربّما أنّ هذه الأموال متعلقة بطبقة خاصة في المجتمع صادرها كنوماته من قبل^(١).

٥ - العقوبات النفسية:

هي العقوبات التي لا تترك أثراً جسدياً على المحكوم عليه كالضرب، إلا أنها تترك أثراً نفسياً على المحكوم، ليُصلَح حاله، وتستقيم أموره^(٢).

لذا كانت هذه العقوبة بمثابة عقوبة تأديبية وفاضحة في الوقت نفسه، قد تكون على شكل حذف اسماء الأفراد من قائمة الأشخاص المهمين لدى الملك والمقربين منه^(٣)، وهذا ما حدث مع (ارن تاس) صهر الملك أردشير الثاني^(٤). وما حدث مع الجندي (أرباس) الذي هرب من الجيش عند بدأ المعركة، فتكون عقوبة الهاربين من الجيش الموت وهذا ما حكم به، ولكن الملك أردشير الثاني، قال: بأن ما فعله لا يمكن عدّه خيانة، أنما بسبب الخوف من المعركة، لذا أمر بتبديل عقوبة الإعدام إلى عقوبة تشهيريّه، وهي بأن يقوم بحمل فتاةٍ عاريةٍ على أكتافه، ويسير بها في جميع أرجاء المدينة. وما نشاهده هنا تبديل عقوبة الإعدام بأخرى يكون لها أثر نفسي على المحكوم. وماحكم به جندي آخر حاول الهروب إذ حكم بالإعدام، لكن الملك أردشير الثاني أمر بتبديل العقوبة، بتتقيب لسانه بثلاثة ثقوب، وهذه لها أثر نفسي على المُتَّهم إذ لا يستطيع الكلام بصورة صحيحة^(٥). وعليه فإن ما يرافق هذه العقوبة من

(١) ناهيد فرشاد مهر، داريوش هخامنشي، ص ١٣٨.

(٢) أحمد فتحي بهنسي، العقوبة في الفقه الإسلامي، بيروت، دارالشروق، ط ٥، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ص ٢٠٢.

(٣) على طالع زاري، فاطمه شريفان، انكشاف نظام جزائي از بابل تا ايران باستان، ص ١٥٩.

(٤) الرسالة فصل الثاني، ص ٣٨.

(٥) اشرف احمدي، قانون و داد گستري در شاهنشاهی ايران باستان، ص ٦١ - ٦٢.

المبحث الثاني: العقوبات

عقوبات أخرى في العهد الأخميني لا يستطيع عدّها مجرد عقوبة نفسية بل هي عقوبة نفسية وجسدية.

ثالثاً- صلاحية تحديد العقوبات والعفو عنها:

لما كان الملك يمثل رأس السلطة القضائية، لذا هو مَنْ يقوم بتحديد العقوبات، ولكن بمقدوره منح حق تحديد العقوبة لأيّ شخص يريد، وهذا ما لاحظناه فيما مرّ ذكره في أنواع العقوبات، فقد كان القاضي يتولى تحديد العقوبة في بعض الحالات، وفي قضايا أخرى قد يكون الحكم للملكات، ويكون لهذه الأثر البارز في فرض العقوبات، لذا فإنّ كلّ فردٍ يُعطى له حق تحديد العقوبة يكون بمقدوره تنفيذها مهما كانت العقوبات بسيطة أو شديدة. وبهذا تُعدّ من ضمن العقوبات الشرعيّة. ولأنّ اختيار العقوبة وشدتها كان من حق الملك، فعليه أنّ أيّ حكم صادر من القضاة الآخرين كان يُعطي الحق إلى عائلة المُدان بتقديم طلب إلى الملك لتغييره أو تبديله إلى عقوبة أخرى، بذلك يفعل الملك ما يريد^(١). وللقضاء سلطات غير محدودة في فرض عقوبات شديدة أو بسيطة، وكان بمقدورهم فرض عقوبات تشهيرية^(٢).

وللملك الحق بإدانة الأشخاص المتهمين من دون المثل أمام المحكمة، وهذا ما كان ينطبق على القضاة الملكيين الذين يتم أدانتهم من قبل الملك بصورة مباشرة، مثلما حدث مع القاضي (سيسامنيس) الذي أمر الملك قمبيز الثاني بسلخ جلده، وبإمكان الملك منح العفو لمن يريد من المدانين^(٣)، وهذا ما لاحظناه عندما عفى الملك كورش الثاني عن حاكم (أرمينيا)، وما فعله الملك داريوش الأول مع المتمردين إذ في البدء منحهم فرصة لقبول الصلح والتراجع، وبذلك عفى عنهم، ولكن عند المقاومة وبعد إلقاء القبض عليهم تمّت معاقبتهم بصورة قاسية؛ ليكونوا عبرة إلى الآخرين، وهذا ما حدث مع حاكم بلخ (تلمن)، فبعد أن عرض عليه الملك

(١) تاج زمان دانش، حقوق زندانيان وعلم زندانها، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، ١٣٧٨، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣) بيبيريانت، موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية من قورش إلى الإسكندر، مجلد ١، ص ٣٠١.

المبحث الثاني: العقوبات

داريوش الصلح لكنه رفض ذلك، فعُدَّ من المدانين وتمَّت معاقبته^(١). بهذا يكون للملك السلطة المطلقة في فرض العقوبات والعفو عنها.

رابعاً - معاقبة عائلة المتهم:

توصلنا مما سبق ذكره أنَّه لا يتم معاقبة أيِّ شخص من دون ذنب، شريطة أن تكون هناك جريمة ما، ليتم إصدار الحكم في ضوئها، وما سنذكره هنا يختلف كثيراً عما سبق ذكره. وما معروف على أنَّ القوانين الأخمينية لا رحمة فيها، وقليل ما نجد لها مثيلاً في قوانين الدول المعاصرة للدولة الأخمينية، ففي الجرائم الكبرى تكون المعاقبة للفرد ولأسرته، وهذا ما حدث مع (اينتافرنس Intaphernes) الذي كان من بين الأسر السبع المشاركين في قتل (كنوماتا)، الذين أصبح لهم العديد من الامتيازات منها أنَّ يكونوا أحراراً عند الدخول إلى الملك في أيِّ وقتٍ من دون أخذ الأذن إلا إذا كان الملك مع إحدى زوجاته فلا يسمح لهم بالدخول، ومن الامتيازات الأخرى أن يختار الملك زوجته من بين هذه الأسر السبعة^(٢).

وقد جاء (اينتافرنس) إلى قصر الملك داريوش الأول وأراد الدخول، لكن حراس الباب لم يسمحوا له، قائلين له: إنَّ الملك مع إحدى نسائه، لكنَّه ظنَّ أنَّهم يكذبون عليه، فاستل خنجره وقطع أنوفهم وآذانهم، فذهبوا إلى الملك داريوش الأول يشكون له ما حدث معهم وما فعل بهم اينتافرنس، لهذا أمر الملك بإعدامه هو وعائلته جميعاً^(٣).

ومما يُذكر أنَّ معاقبة عائلة المتهم لم تُنفَّذ على العامة من الشعب فحسب، بل كانت حتى ضدَّ أشخاص تابعين للأسرة الملكية، فمن يقوم بجريمة معينة، كان من الممكن أن تُعاقب معه جميع أفراد أسرته، وهذا ما حدث مع داريوش ابن الملك أردشير الثاني بعد أن كشف ما

(١) ماريژان موله، هرتزفلد، جيرشمن، سرزمين جاويد، ج ٢، ص ٧٤٦، لمعرفة المزيد عن قضية تلمن ارجوع إلى ص ٦٩ من الرسالة.

(٢) حشمت الله طيبي، سير طبقات اجتماعي و ويزگيهای خانواده در ايران قديم، بررسي هاي تاريخي، بهمن و اسفند ١٣٥٠، سال ششم، شماره ٦، ص ٨٥-٨٦.

(٣) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ٣، فقرات ١١٨-١١٩، رضا موسوي، مرزهاي شاهان در دوره ي هخامنشيان، رشد آموزش تاريخ، تابستان ١٣٨٧، شماره ٣١، ص ١٦.

المبحث الثاني: العقوبات

خطط له، فسجن هو وجميع أفراد أسرته كلّ من زوجته وابنائها والخدم العاملين لديه طالهم السجن^(١).

خامساً- تنفيذ العقوبات والقائمين عليها:

كانت الطرق التي اتبعتها الأخمينيون في تنفيذ العقوبات قاسية جداً يهدف من ورائها نشر الرعب والخوف في نفوس عامة الشعب، لمنع تكرار الجريمة (حسبما مرّ ذكر ذلك)، وفي هذه المطلب سنتطرق إلى طرق تنفيذ بعض العقوبات.

عند إصدار الحكم يقوم المنادي (جارچی) بقراءة الحكم الصادر بحق المتهم، يوضح فيه الجريمة التي ارتكبها المتهم، والعقوبة التي فرضت بحقه^(٢). وعندما يصدر الحكم بالإعدام يقف القضاة، ومن ثمّ يمسون بظهر المتهم من أجل أن تنفذ العقوبة بصورة مباشرة، هذا ما حدث مع داريوش ابن أردشير الثاني الذي حكم عليه بالموت؛ بسبب ما حاك من دسيسة ضد حياة الملك. وكان حكم جميع القضاة الحاضرين في جلسة المحاكمة بإعدام داريوش، بهذا مسكه الخدم وتم إحضاره إلى الغرفة التي بقرب مكان المحكمة، وبعدها نودي على الجلادين الذين عرفوا باسم (بيدارباش) أي (المستيقظ)، وحالما عرف الجلادون بأنّ المحكوم يكون ابن الملك أرتعبوا كثيراً، وانسحبوا إلى الخلف بالقرب من الباب وأخبر القضاة بأنّه لا يستطيع أن ينفذ هذه العقوبة، لكن الإصرار والتأكيد الذي كان لدى الملك في معاقبة جميع المجرمين، أجبر القضاة على تنفيذ الحكم، بهذا رجعوا إلى غرفة الإعدام وقاموا بأعدامه بعد أن قطع رأسه بآلة حادة^(٣). وعلى هذا الأساس أسس داريوش مدرسة للجلادين، كان يتمّ تعليمهم وتدريبهم من أجل أن يصبحوا جلادين قساة القلب، ليكون بمقدورهم تنفيذ الحكم بحق المجرمين بدون أيّ رحمة وبصورة متوحشة^(٤). ولا يوجد ذكر لهذه المدارس قبل عهد الملك داريوش الأول على الرغم مما

(١) علي سامي، قضاوت در ايران باستان (در عهد هخامنشی)، مجله مهر، فروردین ۱۳۴۴، سال یازدهم، شماره ۱، ص ۵۸؛ مرتضی احتشام، ایران در زمان هخامنشیان، ص ۹۳.

(٢) اشرف احمدي، قانون و داد گستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ۶۳.

(٣) والتر هينتس، داريوش وايرانيان، ص ۳۱۵.

(٤) ماريژان موله، هرتزفلد، گیرشمن، سرزمین جاوید، ج ۲، ص ۷۴۳.

المبحث الثاني: العقوبات

عرفنا عن داريوش بأنه كان محباً للعلم وقدّم للدولة الأخمينية عدداً كبيراً من العلماء في عهده من بينهم فيثاغورس، وفتح مدارس عديدة في الطب والهندسة.

وإذا كانت تحدث سرقات فيتمّ معاقبة السُّراق من قبل القاضي بأشدّ العقوبات، ولكن إذا حدثت سرقة في الدول التابعة للدولة الأخمينية، تكون العقوبة هي التجديف في السفن الحربية^(١).

وإنّ مكان تنفيذ العقوبة يختلف، تبعاً للجريمة ونوعها، فمن الممكن أن يتم تنفيذها أمام أنظار العامة من الشعب أي في الساحات العامة أو في القصر والأماكن المغلقة، وفي بعض الأحيان يشارك بعملية التنفيذ شخص أو شخصان^(٢).

سادساً - تقييم شامل عن فرض العقوبات في العصر الأخميني:

إنّ الجرائم في الدولة الأخمينية لم تكن معقّدة كما هي في الوقت الحاضر، لكنّ مرتكبيها ينالون أشدّ العقوبات وأقساها موازنة عمّا سبقتها من الدول^(٣)، ولكن قلة الكتب والدراسات التي تناولت هذا الموضوع جعلت من الصعب معرفة العقوبات التي كانت موجودة قبل الدولة الأخمينية، لكن ما ترك لنا الملوك الأخمينيون من نقوشٍ ووثائقٍ مكتشفةٍ سهّل علينا معرفة مبادئ فرضها وقواعدها.

١ - عدم تطابق الجريمة والعقاب:

من الأمور الجديرة بالملاحظة هي أنّ في بعض الأحيان لا تتوافق العقوبة مع الجريمة التي حدثت، لذا يكون في العقوبة كثير من المبالغة^(٤). على سبيل المثال، عدّ داريوش في نقش بيستون أنّ جريمة الكذب تكون عقوبتها الموت، لكون الكذب من الأمور غير المحببة لدى الأخمينيين وتكون العقوبة المفروضة عليها من الأمور المبالغ فيها وغير المتناسبة مع

(١) ماريژان موله، هرتزفلد، جيرشمن، سرزمين جاويد، ج ٢، ص ٧٨٨.

(٢) مهيار خليلي، تاريخ شكنجه تاريخ كشتار و آزار در ايران، ص ٢٤٠.

(٣) علي طالع زاري، فاطمه شريفان، انكشاف نظام جزايي از بابل تا ايران باستان، ص ١٦١.

(٤) علي طالع زاري، نظام حاكم بر جرايم و مجازات ها در دوره هخامنشيان، ص ٤٢١.

المبحث الثاني: العقوبات

حجم الجريمة^(١). وهذا ما لاحظنا عند معاقبة الكذابين، وما أكد عليه هيردوت قائلًا: "لا شيء عندهم أقبح عيباً من الكذب"^(٢).

٢ - شدة العقوبة وقساوتها:

كانت العقوبات قاسية للغاية في هذا العصر، وكان الملوك الأخمينيون يعتقدون أنَّ العقوبة القاسية تستعمل وسيلةً لتحقيق العدالة والأمن ودبّ الرعب بين الناس^(٣). وأنَّ المساحة الشاسعة من أراضي الدولة الأخمينية كانت تتطلب بأن يُولي الحكام اهتماماً خاصاً للجانب القاسي في العقاب، مما يقللُ من احتمالية التمرد وانعدام الأمن، ولا سيما ضدَّ الملك والسيادة^(٤). وهذا ما لاحظناه في القساوة التي كانت متبعةً في تنفيذ عقوبة (دوكرجي) أو حتى عقوبة (الرماد) وغيرها من العقوبات القاسية والشديدة التي كانت تطبقها الدولة الأخمينية.

٣ - اهتمام الحكام بالجرائم الخاصة ضدَّ الملك والحكومة:

كانت العقوبات قاسية وشديدة في العصر الأخميني، ولا سيما الجرائم التي تُحاك ضدَّ الملك والمحيطين به، وكانت طرق تنفيذها قاسيةً للغاية^(٥). وكانت العقوبات المفروضة على الجرائم السياسية والأمنية قاسية، واقساها عقوبة الموت المفروضة على من يجلس على العرش الملكي^(٦).

٤ - الاهتمام في شخصية المتهم عند فرض العقوبة:

أحد الميزات الإيجابية والقيمة لنظام العقوبات في العصر الأخميني هو الاهتمام الذي أولاه لشخصية المتهم وما يكون لها من تأثير وقت تحديد العقوبة. وهذا ما يتضح من نقش برسيبوليس (تخت جمشيد) الذي يبين الخدمات الحسنة للمتهم التي كانت تأخذ بالحُسبان عند فرض العقوبة، وفي كثير من الحالات كانت الخدمات الحسنة والقيمة التي كان عليها المدانون

(١) ويل دورانت، تاريخ تمدن، ص ٥٢٣.

(٢) هيرودوتس، تاريخ هيرودوتس، ك ١، فقرة ١٣٨.

(٣) على طالع زاري، ماريا تاش شمس، نظام جزائي إيران در عصر هخامنشيان، ص ١٠١.

(٤) ويل دورانت، تاريخ تمدن، ص ٥٢٣.

(٥) على طالع زاري، ماريا تاش شمس، نظام جزائي إيران در عصر هخامنشيان، ص ١٠١.

(٦) ويل دورانت، تاريخ تمدن، ص ٥٢٣.

المبحث الثاني: العقوبات

قبل ارتكابهم الجرم، ستتقدم من الموت^(١). وهذا ما نلمسه في قضية القاضي الذي تمت محاكمته في عهد الملك داريوش الأول، وبعد الكشف على أنه تقاضى مبلغاً من أجل إخفاء الحقائق وإصدار حكم ظالم، لذا أمر الملك داريوش الأول بإعدامه، وعند ما أرادوا تنفيذ الحكم وفي اللحظة الأخيرة وبعد معرفة ما قدم من خدمات حسنة للدولة الأخمينية، أمر الملك داريوش الأول بإيقاف عملية الإعدام، وهذا كان على وفق القانون الجاري في الدولة الأخمينية الذي ينص على: "إذا شخص ما ارتكب ذنباً للمرة الأولى، وكانت أعماله الماضية حسنة، بذلك يمنح العفو، ويلغى بحقه حكم الإعدام"^(٢). لذا تأخذ أعمال المتهم في الحسبان وقت إصدار العقوبة.

ومن المعروف أنّ الملك لم يحكم على أي فرد بالموت بسبب ارتكاب جريمة واحدة، ولا يحق لأيّ أخميني أن يعاقب أحدهم بسبب ارتكاب خطيئة واحدة. بهذا يلزم في البدء التفكير جيداً إذ كانت أعماله السيئة أكثر من الحسنة، لذا عليه الاستسلام إلى غضب الملك ومعاقبته. بهذا تكون شخصية المتهم والخدمات التي قدمها لها أثر كبير على تعيين العقوبات في العصر الأخميني^(٣).

(١) اشرف احمدي، قانون و داد گستری در شاهنشاهی ایران باستان، ص ٧٩.

(٢) علي سامي، تمدن هخامنشي، تهران، انتشارات پازينه، ١٣٨٩، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) حسن پيرنيا، عباس اقبال آشتياني، تاريخ كامل ايران قبل از اسلام، تهران، انتشارات نگاه، چاپ هشتم، ١٣٩١، ص ١٢٤.

الاستنتاجات

ونحن نختتم ما كتبناه عن (القضاء في إيران القديمة إبان العصر الإخميني ٥٥٩ - ٣٣٠ ق.م)، نكون قد توصلنا إلى نتائج عدّة، نوجزها بالآتي:

- ١- كان ازدهار الدول الحاكمة واستمراريتها قائماً على نظامها القضائي، وما يحقق هذا النظام من عدالة مجتمعية وهذا ما ساعد في استمرارية الدولة الأخمينية كون ملوكها الأوائل أولوا اهتمام خاص إلى المؤسسة القضائية وتطويرها.
- ٢- اختلفت مصادر القضاء وتنوعت في الدولة الأخمينية ما بين الدين والأوامر الملكية والعادات والتقاليد. وعُدّت أوامر الملك هي وحي إلهي ينطق به الملك، وكانت ملزمة التنفيذ في أيّ مكان وزمان مهما كانت الظروف.
- ٣- كان للتعليم والتدريب على معرفة القوانين وتنفيذ وتطبيق العدالة منذ السنوات الأولى من عمر الإنسان له دور مهم في السنوات الأخرى من عمره. وعليه كان الأخمينيون يأخذون أطفالهم إلى المحاكم لمشاهدة القضايا والتعرف على الجرائم والعقوبات عن قرب، ليتجنبوا بذلك التكرار والقيام بهذه الجرائم في المستقبل، ويتم تدريبهم على ممارسة مهنة القضاء في المراحل المبكرة من عمرهم.
- ٤- بعد توسع الدولة الأخمينية وامتدادها وضمها شعوب مختلفة، أصبح من الصعب على الملك أن يدير النظام القضائي بمفرده، لذا شارك عدد من الأفراد ممن تكون لديهم الخبرة الواسعة في هذا المجال.
- ٥- تنوعت المحاكم ما بين المحاكم العليا، والمحاكم العسكرية التي عُرفت بمحكمة الصحراء، والمحاكم المهمة بالقضايا الدينية وتكون لكلّ منها أهميتها.
- ٦- هناك عدد من الإجراءات للنظر في القضية أو الشكوى المُقدمة، ويمنح المتهم استخدام مختلف الوسائل للدفاع عن نفسه، واستخدمت عدّة طرق لإثبات الحقيقة.
- ٧- عرف القضاء وجود محامي للدفاع عن المتهم والعمل على تبرئته من الدعوى المقامة ضده، وكان هذا بتأثير من حضارة وادي الرافدين.

- ٨- استخدام دلائل مختلفة من قبل القاضي أو من قبل المدعى عليه منها الامتحان الإلهي؛ لإثبات الحقائق، وهي من الطرق الصحيحة لتحقيق العدالة. وكان لهذه الدلائل تأثير واضح بما كان يُتبع في بلاد الرافدين بما فيها الاختبار النهري.
- ٩- تنوعت الجرائم وتعددت في مجالات مختلفة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد يكون القائمين بها من المقربين من الملك.
- ١٠- تنوعت الجرائم ما بين القساوة والشدّة واتضح أنّ العقوبة قد تُفرض أحياناً من قبل الملك مباشرةً دون اللجوء إلى محاكمة، ويكون بهذا نتيجة لردة فعل الملك على الجريمة.
- ١١- تنوعت العقوبات واختلفت بين العقوبات القاسية والبسيطة تبعاً لتنوع الجرائم وخطورتها.

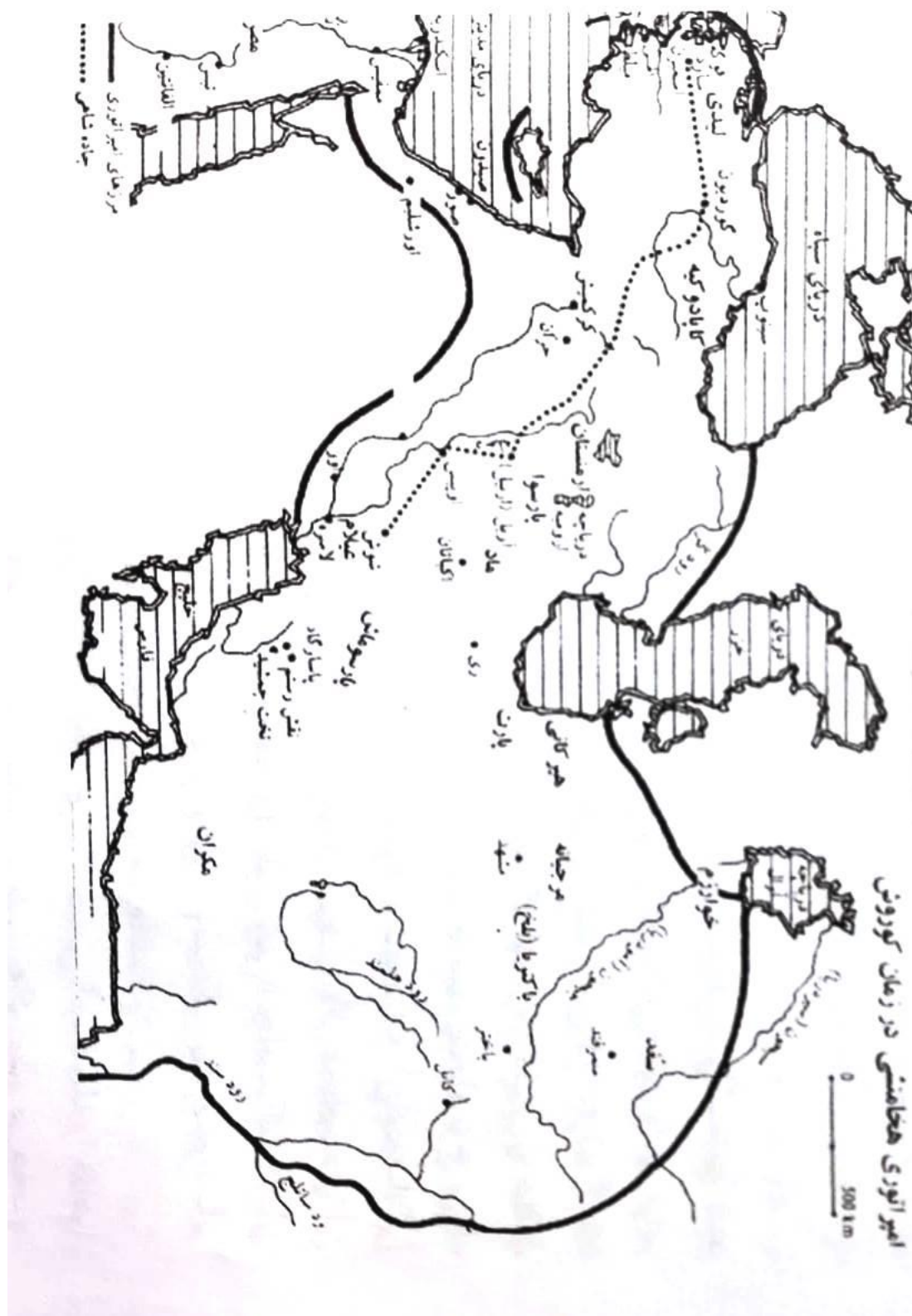
الملاحق

جدول بأسماء وستين حاكم الملوك الأخمينيين باللغة الفارسية وما ذكر منهم في التوراة واللغة العربية واللاتينية
(من عمل الباحثة)

الفارسي	التوراة	العربية	اللاتينية	سنة الحكم
هخامنش		أخمينيس	Achaenes	٧٠٥-٦٧٥ ق.م
چيش پيش		تيسيس	Teispes	٦٧٥-٦٤٠ ق.م
آريامن		أريامانيس	Ariaramnes	٦٤٠-٥٩٠ ق.م
آرشام		أرساميس	Arsames	٦١٥ ق.م
كورش أول		كورش الأول	Kurash (I)	٦٤٠-٦٠٠ ق.م
كمبوجيه أول		قمبيز الأول	Cambyses (I)	٥٩٠-٥٥٩ ق.م
كورش دوم	كُورَش	كورش الثاني	Kurash (II)	٥٥٩-٥٣٠ ق.م
كمبوجيه دوم		قمبيز الثاني	Cambyses (II)	٥٣٠-٥٢٢ ق.م
داريوش كبير	داريوس	دارا الأول	Darius (I)	٥٢٢-٤٨٦ ق.م
خشيارشا	أخشويروش	أخشويرش	Xerxes	٤٨٦-٤٦٦ ق.م
اردشير أول	أرتخششتا	أرتخششتا الأول	Artaxerxes (I)	٤٦٥-٤٢٤ ق.م
داريوش دوم		دارا الثاني	Darius (II)	٤٢٤-٤٠٤ ق.م
اردشير دوم		أرتخششتا الثاني	Artaxerxes (II)	٤٠٤-٣٥٨ ق.م
اردشير سوم		أرتخششتا الثالث	Artaxerxes (III)	٣٥٨-٣٣٨ ق.م
ارشك		أرسيس	Arses	٣٣٨-٣٣٦ ق.م
داريوش سوم		دارا الثالث	Darius (III)	٣٣٦-٣٣٠ ق.م

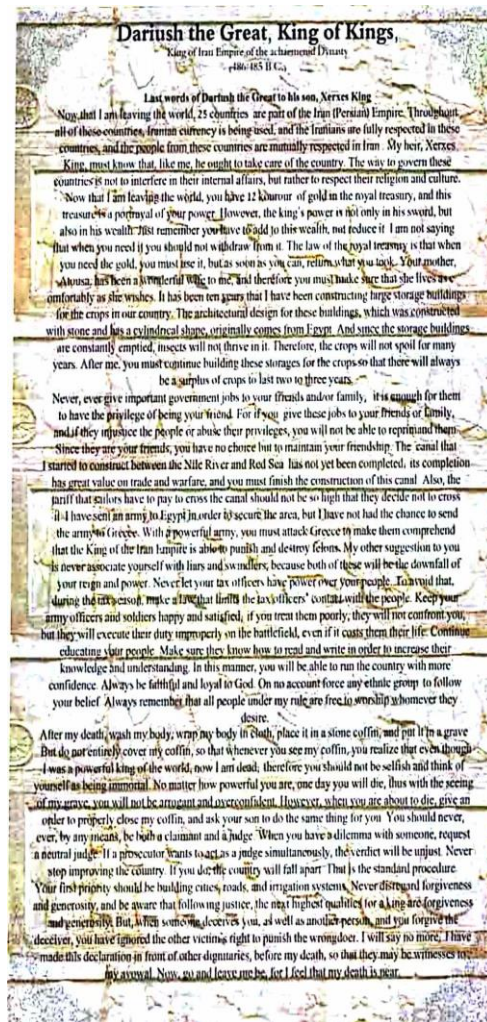
شكل رقم (١)

كما ورد في الكتب الفارسية/ علي طالع زرايري، مارياتاش شمس آبادي، نظام جزائري ايران در عصر هخامنشيان؛ مرف نامن
شارپ، فرمانهاي شاهنشاهان هخامنشي؛ والتوراة/ بولس الفغالي وأفلوان عوكر، العهد القديم العبري؛ والعربية/ طه باقر، مقدمة في تاريخ
الحضارات القديمة، ج٢؛ وانكليزية/ بيربرانت، موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية من قورش إلى الإسكندر



شکل مرقه (۲)

خرطه التوسع الأخميني في عهد الملك كورش / ينظر: علي غفوري، سرداران بزرگ تاریخ ایران، ص ۲۶



<https://tebfarsi.ir/%D9%80%D9>

جاکوب ایات، داریوش کبیر، ص ص ۱۸۵-۱۸۸

شکل مرقم (۴)

الآن بعد أن أغادير الحياة، أصبحت خمسة وعشرون دولة جزءاً من الإمبراطورية الإيرانية، وفي جميع هذه الدول تكون العملة الإيرانية سائدة، ويحظى الإيرانيون باحترام في هذه البلدان ويحظى شعوب تلك البلدان باحترام متبادل في إيران، ولي عهدي خشايارشا يلزم أن يكون مجتهداً في الحفاظ على هذه البلدان كما كنت، إن السبيل للحفاظ على هذه البلدان هو عدم التدخل في شؤونها الداخلية، بل احترام معتقدها الديني وطقوسها.

الآن بعد أن أغادس الحياة، لديك اثنا عشر كرومر (وحدة في نظام التقييم) ذهبية في المخزنة وهذا الذهب يكون أحد أركان قوتك. فإن قوة الملك لن تكون في سيفه فقط بل في ثروته أيضاً. ولكن تذكر بأن تضيف على هذه المخزنة وليس أن تقللها، أنا لم أقول بأن لا تأخذ منها وقت الضرورة، بل أن قانون الذهب في المخزنة هو أن تأخذ منها عند

الملاحق

الضرورة، ولكن في أول فرصة أعد ما أخذه إلى الخزانة. أمك آتوسا (بنت كوريش الكبير) لها حق في مرقتي، لذا وفر لها دائماً ما يرضيها.

عشر سنوات وأنا مشغول ببناء مخازن الحبوب في أنحاء مختلفة من البلاد. أنا تعلمت بناء هذه مخازن التي تبنى من الحجر على شكل أسطوانة في مصر، ولأن المخازن تُفرغ بصورة مستمرة لم تشكّل فيها الحشرات وتبقى الحبوب لعدة سنوات دون أن تفسد. يجب أن تستمر من بعدي في بناء مخازن الحبوب، حتى يزيد مخزن الاحتياطي من الطعام في البلد لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. أقل الحبوب الجديدة بعد التذرية إلى المخازن بهذا الترتيب لم يكن لديك أي قلق بشأن تأمين طعام الشعب، حتى لو حدث جفاف لمدة سنتان أو ثلاث سنوات. لا تسلم أبداً أصدقائك والمقرّبين إليك شؤون المملكة، بالنسبة لهم فإن تميزهم كأصدقاء لك تكفيهم، لأن إذا سلمت شؤون المملكة لأصدقائك والمقرّبين إليك سيظلمون الشعب ويقدمون على إساءة استخدام المنصب بهذا لم تتمكن من معاقبتهم لأنهم أصدقائك لذا تكون مجبر على مراعاة الصديق.

القناة التي كنت أرغب في إنشائها بين نهر النيل والبحر الأحمر لم تكتمل، وإنجازها له أهمية تجارية وعسكرية كبيرة، وعليك إنهاء هذه القناة. مرسوم عبور القوارب يجب أن لا تكون ثقيلة حتى لا تسمح لهم بترجيح عدم العبور منها. الآن بعد أن أرسلت جيشاً إلى مصر حتى يعد الأمن والسلام في المنطقة، بهذا لم تسمح لي الفرصة بأرسال قوات عسكرية إلى اليونان. أنت هاجم اليونان بجيش قوي ودعهم يعرفون أن ملك إيران قادر على معاقبة المجرمين.

وصيتي أخرى لك هي أن لا تسمح بوجود الكذاب والمتلق في البلاط لأن كلاهما سيكونان من آفات المملكة وسبب في سقوط حكمك. ولا تسمح أبداً لجامعي الضرائب بالتسلط على الناس، ومن أجل أن لا يتسلطوا على الناس بسبب أخذ الضرائب شرعتُ عدد من القوانين ليقبل التماس ما بين جامعي الضرائب والناس. وإذا حافظت على هذا القانون لم يكن لهم أي تماس مع الناس. حافظ على إرضاء القادة والجنود، إذا أساءت معاملتهم فلم يعترضوا، ولكنهم ياثرون لذلك في ساحة المعركة، حتى لو كان على حساب قتلهم. استمر في التعليم ودع مواطنيك يقرؤون ويكتبون حتى يزداد على فهمهم ودرائتهم، بهذا ستتمكن من إدارة البلاد بثقة أكبر.

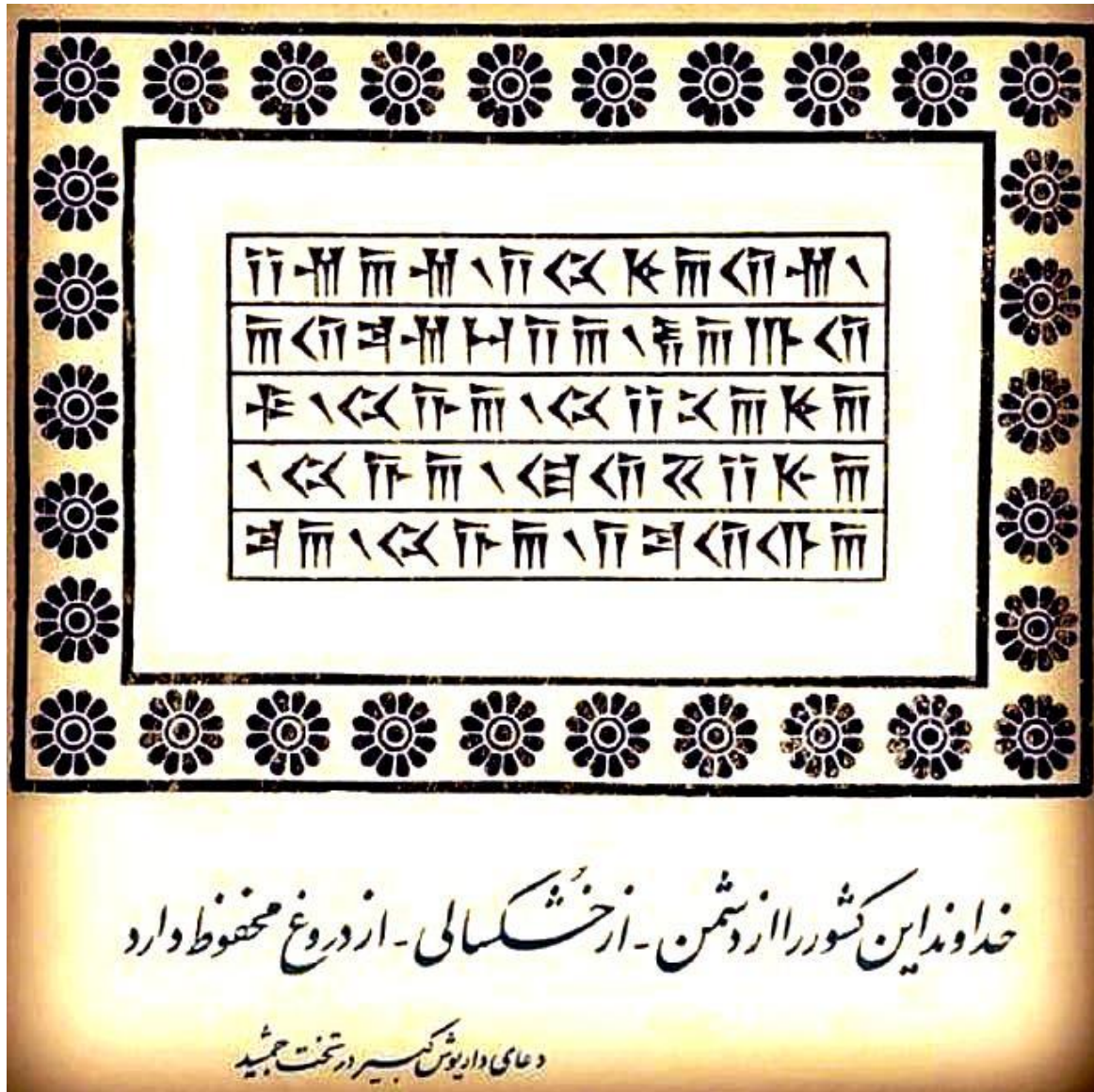
كن مخلصاً إلى الإله. ولكن لا تجبر الشعوب على إتباع معتقداتك الدينية، وتذكر دائماً بأن يكون الجميع أحرار في اختيار ما يرقبون به من معتقد ديني.

بعد وفاتي أغسل جسدي، ومن ثم لفه في الكفن، وضعه في تابوت الحجري ولكن لا تقلق باب القبر حتى ترى تابوتي الحجري عند ما تشاء، وتذكر وقتها أن والدك كان ملكاً مقدماً في وقت ما وأنت أيضاً ست موت مثلي. مع

الملاحق

مشاهدة تابوتي لن تغلب عليك الكبرياء والأناثية. عندما يقرب أجلك قل لهم أن يقلقوا قبوري، أطلب من أبنك أن يفعل الشيء نفسه بالنسبة لك.

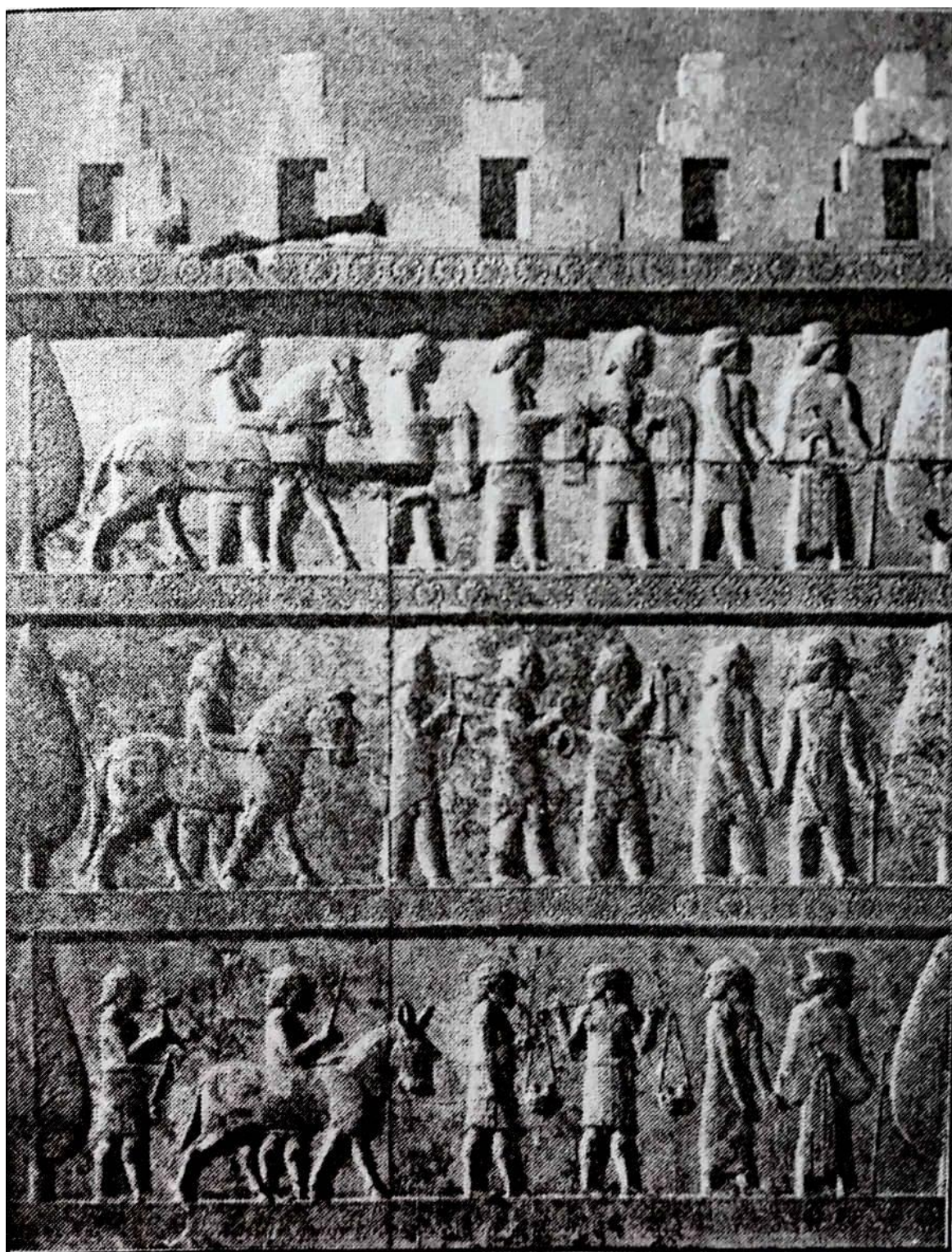
لا تكون أبداً مدعي وقاضي في الوقت نفسه، وإذا كانت لك دعوى ضد شخص آخر قم باختيار شخص محايد حتى يتابع الدعوى ويصدر حكمه. لأن إذا أصبح المدعي قاضي سيكون الحكم غير عادل. لا تتوقف عن بناء وانزدهار البلد، لأن القاعدة هي عندما لا يتم تطوير وانزدهار البلاد، فإنها تنحدر نحو الدمار. عند البناء يجب أن تكون حفر القناة وترميم الطرق وبناء المدن من أولوياتك، لا تنسى الكرم والغفران أعرف بأنها الصفة الباهرة للملك بعد المساوات ولكن العفو يكون عندما يخطئ أحدهم بحقك، بهذا تعفو عنه، ولكن إذا أخطأ أتجاه شخص آخر وعفوت عنه تكون ظالم لأنك تكون منتهك لحقوق الآخرين. لن أقول أكثر من هذا، لقد أدليت بهذه النصائح بحضور أشخاص آخرون حتى يعلمون أنني قلت هذه التوصيات قبل وفاتي، الآن أتركوكم لوحدي أشعر بأن الموت قريب مني.



شکل مرقم (۴)

دعاء الملك داريوش لحفظ البلد من العدو وجفاف وكذب / ينظر: جاكوب ابات،

ص ۱۹۲



نقش هديه آورندگان بر پلکان کاخ آپادانا

شکل مرقم (۵)

جالبي الهدايا إلى الملك الأخميني / ينظر: ابوالحسن نجف نراذه، مدیریت جهانی هخامنشی، ص ۶۷

أولاً: الكتب المقدسة

- ❖ كتاب العهد القديم العبري، الأبوان بولس الفغالي وأنطوان عوكر، لبنان، الجامعة الأنطونية، ٢٠٠٧م.
- ❖ أستا الكتاب المقدس للديانة الزرادشتية، خليل عبد الرحمن، دمشق، روافد للثقافة والفنون، ط٢، ٢٠٠٨.

ثانياً: المصادر الكلاسيكية

- ❖ پلوتارك، حیات مردان نامی، ترجمه، رضا مشایخی، تهران، بنگاه ترجمه و نشر کتاب، ١٣٣٨، جلد ٤.
- ❖ دیودور السیولی، ایران و شرق باستان در کتابخانه تاریخی، تهران، جام، ١٣٩٧.
- ❖ کسنوفون، آناباسیس، ترجمه احمد بیرشک، تهران، کتاب سرا، ١٣٧٥.
- ❖ گزنفون، کورش نامه، ترجمه رضا مشایخی، تهران، شرکت انتشارات علمی و فرهنگی، چاپ ٧، ١٣٨٨، ط ٨، ١٣٩٢.
- ❖ _____، لشکر کشی کورش یا بازگشت ده هزار نفر، ترجمه، وحید مازندرانی، تهران، دنیای کتاب، ١٣٨٤.
- ❖ هیرودوتس، تاریخ هیرودوتس الشهير، الترجمة، حبيب افندي، مطبعة القديس جاورجيوس، (بيروت-١٨٨٦)، مجلد ١، مجلد ٢.
- ❖ هيرودوت، تاريخ هيرودوت، ترجمة، عبد الإله الملاح، ابوظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠١.

ثالثاً: مصادر العهد الأسطوري

- ❖ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيت الأفكار الدولية، بلا م. بلا ت.

- ❖ ابن البلخي، فارس نامه، الترجمة، يوسف الهادي، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ❖ أبو الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ❖ أبو القاسم الفردوسي، الشاهنامه، الترجمة، الفتح بن علي البندري، أكمل الترجمة، عبد الوهاب عزام، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م.

رابعاً: الكتب الفارسية

- ❖ أ.م. دياكونوف، تاريخ ماد، ترجمه، كريم كشاورز، تهران، بنگاه ترجمه ونشر كتاب، ١٣٤٥.
- ❖ ابوالحسن نجف زاده، مديريت جهاني هخامنشي، تهران، پازينه، ١٣٥٩.
- ❖ احسان يارشاطر، جان اندرو بويل، تاريخ ايران از سلوكيان تا فروپاشي دولت ساسانيان، ترجمه، حسن انوشه، جلد سوم، قسمت أول، انتشارات اميركبير، ١٣٧٣.
- ❖ آرتور كريستن سن، ايران در زمان ساسانيان، ترجمه، رشيد ياسمي، تهران، انتشارات ابن سينا، ١٣٤٥.
- ❖ _____، نخستين انسان نخستين شهريار، ترجمه، ژاله آموزگار، احمد تفضلي، تهران، نشرية چشمه، چاپ ٢، ١٣٨٣.
- ❖ _____، وضع ملت ودولت ودربار دردوره شاهنشاهي ساسانيان، ترجمه، مجتبی مینوي، تهران، نشریات کمیسیون معارف، ١٣١٤.
- ❖ اردشير خداداديان، تاريخ ايران باستان آرياييها ومادها، تهران، شركت گلبان چاپ، ١٣٧٦.
- ❖ _____، هخامنشي ها، تهران، انتشارات به دید، ١٣٧٨.

- ❖ ارنست بابلون، سکه های ایران دوران هخامنشی، ترجمه، ملک زاده بیانی - خانبابا بیانی، تهران، سلسله انتشارات انجمن آثار ملی، ۱۳۵۸ ش.
- ❖ ارسنت هرتسفلد، تاریخ باستانی ایران بر بنیاد باستان شناسی، ترجمه، علی اصغر حکمت، تهران، شرکت سهامی انتشارات، ۱۳۵۴.
- ❖ اسد الله بیژن، سیر تمدن و تربیت در ایران باستان (دوره های اوستائی و مادی و هخامنشی)، تهران، انتشارات ابن سینا، ۱۳۵۰.
- ❖ اشرف احمدی، قانون داد گستری در شاهنشاهی ایران باستان، تهران، انتشارات وزارت فرهنگ و هنر، ۱۳۴۶.
- ❖ اقرار علی یف، پادشاهی ماد، ترجمه، کامبیز میربهاء، تهران، انتشارات ققنوس، ۱۳۹۲.
- ❖ امامعلی رحمان، نگاهی به تاریخ و تمدن آریایی، لندن، نشر مهري، ۲۰۱۹م - ۱۳۹۸ ش.
- ❖ آملی کورت، هخامنشیان، ترجمه، مرتضی ثاقب فر، تهران، ققنوس، ۱۳۸۷.
- ❖ امیر حسین خنجی، نقش تمدن ایران باستان در خاورمیانه بخش پنجم.
- ❖ بنفشه حجازی، جایگاه زن در ایران باستان، تهران، قصیده سرا، ۱۳۸۵.
- ❖ پرویز رجبی، هزاره های گمشده، تهران، توس، ۱۳۸۰، جلد ۳، جلد ۲.
- ❖ پیتر ژولیوس جانگ، داریوش یکم پادشاه پارسها، ترجمه، منشی زاده، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۳۵.
- ❖ پی یر بریان، امپراتوری هخامنشی، ترجمه، ناهید فروغان، تهران، نشر پژوهش فرزاد روز، نشر قطره، ۱۳۸۷.
- ❖ _____، "قدرت مرکزی و چند مرکزی فرهنگی در شاهنشاهی هخامنشی چند اندیشه و اظهار نظر تاریخ هخامنشی منابع ساختار و نتیجه گیری، ویرستار هلن

سانسیسی وردنبورخ، ترجمه، مرتضی ثاقب فر، تهران، انتشارات توس، ۱۳۸۸، جلد ۱.

❖ پی یرلوکوک، کتیبه های هخامنشی، ترجمه، نازیلا خلخالی، تهران، نشر و پژوهش فرزانه روز، ۱۳۸۱.

❖ تاج زمان دانش، حقوق زندانیان و علم زندانها، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۷۸.

❖ ج.ه. ایللیف، وعدد آخر من المستشرقین، میراث ایران، ترجمه، عزیز الله حاتمی، وعدد آخر من المترجمین، تهران، بنگاه ترجمه و نشر کتاب، ۱۳۳۶.

❖ جلیل دوستخواه، اوستا کهن ترین سرودها و متن های ایرانی، تهران، انتشارات مروارید، چاپ دوازدهم، ۱۳۸۷.

❖ جمشید نغماچی کازرونی، ایران زمین، تهران، چاپ فتاحی، ۱۳۸۹، المجلد ۱.

❖ حسام الدین مهدوی، بیستون یادگار کهن، تهران، خانه تاریخ و تصویر ابریشمی، ۱۳۹۰.

❖ حسن امین، تاریخ حقوق ایران، تهران، دایرة المعارف ایران شناسی، ۱۳۸۲.

❖ حسن پیرنیا، تاریخ ایران باستان، تهران، مؤسسه انتشارات نگاه، ۱۳۱۱، ج ۱.

❖ _____، تاریخ ایران باستان، تهران، مؤسسه انتشارات نگاه، ۱۳۸۶، ج ۲.

❖ _____، داستانهای ایران قدیم (متمم ایران باستان)، تهران، انتشارات مجلس، ۱۳۰۷.

❖ _____، عباس اقبال آشتیانی، تاریخ کامل ایران قبل از اسلام، تهران، انتشارات نگاه، چاپ هشتم، ۱۳۹۱.

❖ حسین کیانی، سوگند در زبان و ادبیات فارسی، تهران، مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران، ۱۳۷۱.

- ❖ حمد الله مستوفي، تاریخ گزیده، به اهتمام الحسین نوابی، تهران، امیر کبیر، ۱۳۳۹.
- ❖ حمید بهرامی احمدی، تاریخ حقوق، ج ۲، تهران، دانشگاه امام صادق (ع)، ۱۳۹۵.
- ❖ داریوش احمدی، هخامنشیان فرمانروایان زمین و دریا، تهران، جوانه توس، ۱۳۸۸.
- ❖ دان ناردو، امپراتوری ایران، ترجمه مرتضی ثاقب فر، تهران، انتشارات ققنوس، ۱۳۸۸.
- ❖ ذبیح الله صفا، حماسه سرایی در ایران از قدیمترین عهد تاریخی تا قرن چهاردهم هجری، تهران، مؤسسه مطبوعاتی امیر کبیر، ۱۳۳۳.
- ❖ ربابه عرب بدوی، حقوق بشر در ایران باستان، تهران، علم، ۱۳۸۸.
- ❖ رلف نارمن شارپ، فرمانهای شاهنشاهان هخامنشی، تهران، نشر پازینه، ۱۳۸۲.
- ❖ رومن گیرشمن، تاریخ ایران از آغاز تا اسلام، ترجمه، محمد معین، تهران، سپهرادب، ۱۳۸۸.
- ❖ ریچارد ن. فرای، میراث باستانی ایران، مترجم، مسعود رجب نیا، تهران، انتشارات علمی و فرهنگی، ط ۸، ۱۳۸۷.
- ❖ زهرا عباسی، دماوند زیبای جاودان، قم، تلاش اندیشه، ۱۳۹۳.
- ❖ ساموئیل کندي ادي، آیین شهریاری در شرق، ترجمه، فریدون بدره ای، تهران، شرکت انتشارات علمی و فرهنگی، ۱۳۸۱.
- ❖ سرپرسی سایکس، تاریخ ایران، ترجمه، فخر داعی گیلانی، تهران، انتشارات دنیای کتاب، ۱۳۷۱، ج ۱.
- ❖ سعید نفیسی، تاریخ اجتماعی ایران دوران بیش از تاریخ و آغاز تاریخ، اهتمام عبد الکرم جریزه دار، تهران، اساطیر، ۱۳۸۴.
- ❖ شاپور شهبازی، کورش بزرگ زندگی و جهانداری بنیان گذاری شاهنشاهی ایران، شیراز، چاپخانه موسوی شیرازی، ۱۳۴۹.

- ❖ شاهرخ رزمجو، استوانه كورش بزرگ، تهران، فروزان روز، ۱۳۸۹.
- ❖ شجاع احمد وند، روح الله اسلامي، اندیشه سياسي در ايران باستان، تهران، سازمان مطالعه و تدوين كتب علوم انساني دانشگاه (سمت) پژوهشكده تحقيق و توسعه علوم انساني و شوراي تخصصي تحول و ارتقاء علوم انساني، ۱۳۹۶.
- ❖ شيروين وكيلى، اسطورهشناسى پهلوانان ايرانى، تهران، پازينه، ۱۳۸۹.
- ❖ _____، داريوش دادگر، تهران، مهارت، ۱۳۹۰.
- ❖ شيرين بياني، تاريخ ايران باستان (۲) از ورود آرياييها به ايران تا پايان هخامنشيان، تهران، سازمان مطالعه و تدوين كتب علوم انساني دانشگاه (سمت) پژوهشكده تحقيق و توسعه علوم انساني و شوراي تخصصي تحول و ارتقاء علوم انساني، ط ۷، ۱۳۹۰.
- ❖ صديق صفي زاده، تاريخ پنج هزار ساله ايرانيان، ج ۱، تهران، انتشارات ارون، ۱۳۸۲.
- ❖ عباس خليلي، كورش بزرگ، تهران، مؤسسه مطبوعاتي علمي، ۱۳۴۴.
- ❖ عباس قدياني، داريوش بزرگ پادشاه هخامنشى، تهران، فرهنگ مکتوب، ۱۳۸۸.
- ❖ عباسقلي غفاري فرد، تاريخ سخت گشي، تهران، انتشارات نگاه، ط ۲، ۱۳۹۲.
- ❖ عبد الحسين زرین کوب، تاريخ مردم ايران (۱)، تهران، مؤسسه انتشارات امير کبير، ۱۳۷۷.
- ❖ عبد العظيم رضايى، تاريخ تمدن و فرهنگ ايران، تهران، انتشارات در، ۱۳۸۶.
- ❖ _____، تاريخ ده هزار ساله ايران، تهران، اقبال، ۱۳۶۴، جلد ۱.
- ❖ _____، تاريخ سياسي واجتماعي، تهران، نشر علم، ۱۳۸۵.
- ❖ على اكبر دهخدا، لغت نامه دهخدا (براساس حروف الفبا)، تهران، مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران، ۱۳۷۷، جلد ۴.

- ❖ _____ ، لغت نامه دهخدا، تهران، سازمان مدیریت و برنامه ریزی کشور، ۱۳۴۲.
- ❖ علي پاشا صالح، سرگذشت قانون مباحثي از تاريخ حقوق دور نمایی از روزگاران پیشین تا امروز، تهران، مؤسسه چاپ و انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۸۳.
- ❖ علي حجتی کرمانی، سیر قضاوت در ادوار مختلف تاریخ، تهران، انتشارات مشعل، ۱۳۶۹.
- ❖ علي سامی، تمدن هخامنشی، تهران، انتشارات پازینه، ۱۳۸۹.
- ❖ _____ وآخرون، تاریخ پارس در عهد باستانی ولات فارس در زمان خلفا سده قآنی، شیراز، کتابفروشی محبی، ۱۳۳۲.
- ❖ علي طالع زاری، فاطمه شریفیان، انکشاف نظام جزایی از بابل تا ایران باستان، تهران، کتاب آوا، ۱۳۹۶.
- ❖ _____ ، ماریا تاش شمس آبادی، نظام جزایی ایران در عصر هخامنشیان، تهران، جنگل جاودانه، ۱۳۹۶.
- ❖ علي محمد فره وشی، باستان نامه کورش و داریوش ستون های امپراتوری هخامنشی، تهران، سمیر، ۱۳۸۵.
- ❖ علیرضا حکمت، آموزش و پرورش در ایران باستان، تهران، ابن سینا، ۱۳۵۰.
- ❖ علیرضا شاپور شهبازی، کوروش بزرگ زندگی و جهاننداری بنیادگذار شاهنشاهی ایران، شیراز، دانشگاه پهلوی، ۱۳۴۹.
- ❖ _____ ، یک شاهزاده هخامنشی، تهران، انتشارات دانشگاه پهلوی، ۱۳۵۰.
- ❖ _____ ، زندگی و جهاننداری داریوش بزرگ، تهران، انتشارات دانشگاه پهلوی، ۱۳۵۰.

- ❖ عنایت الله شاپوریان، بیست و پنج سده مالیات، تهران، ۱۳۵۰.
- ❖ غلام رضا جوادی، مدیریت در ایران باستان، تهران، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی، ۱۳۸۰.
- ❖ فاطمه سادات طاهری، مهدی کرمانی، بررسی حقوق اداری و ثبتی در دوره هخامنشیان با تاکید بر یافته های تخت جمشید، نخستین کنگره بین المللی حقوق ایران، تهران، مرکز همایشهای توسعه ایران، ۱۳۹۴.
- ❖ فتح الله مجتبابی، شهر زیبای افلاطون و شاه آرمانی در ایران باستان، تهران، انجمن فرهنگ ایران باستان، ۱۳۵۲.
- ❖ فتح اله یآوری، قضاوت پادشاهان هخامنشی، مه نامه قضایی، آذر ۱۳۵۵، شماره ۱۲۹.
- ❖ فوتیوس قدیس، خلاصه تاریخ کتزیاس از کوروش تا اردشیر (معروف به خلاصه فوتیوس)، ترجمه، کامیاب خلیلی، کارنگ، ۱۳۸۰.
- ❖ کاظم موسوی بجنوردی، تاریخ جامع ایران، تهران، مرکز دائرة المعارف بزرگ اسلامی (مرکز پژوهشهای ایرانی و اسلامی)، ۱۳۹۳، جلد اول وسوم.
- ❖ کلمان هوار، ایران و تمدن ایرانی، ترجمه، حسن انوشه، تهران، انتشارات امیرکبیر، چاپ ۵، ۱۳۸۷.
- ❖ کیوم کارداشیا، اوردالی رودخانه در بین النهرین باستان، ترجمه، علی حسین نجفی ایرند آبادی، تهران، انتشارات سازمان مطالعه و تدوین کتب علوم انسانی دانشگاهها (سمت)، ۱۳۷۸.
- ❖ گاردو نیولی، از زردشت تا مانی، ترجمه، آرزو رسولی طالقانی، تهران، نشر ماهی، ۱۳۹۰.

- ❖ لاري هديك، كورش بزرگ گزنفون هنر رهبری و جنگ، تهران، هزار کرمان، ۱۳۹۵.
- ❖ لاله جاویدان، تاریخ تحولات حقوق کیفری (از پیدایش تا کنون)، تهران، کتاب آوا، ۱۳۹۶.
- ❖ م.آ.داندامایو، گ.آ.کاشلنکو، وعدد آخر من المؤلفين، تاریخ ایران از زمان باستان تا امروز، ترجمه، کیخسرو کشاورزی، تهران، مروارید، ۱۳۸۵.
- ❖ ماریا بروسیوس، زنان هخامنشی، ترجمه، هایده مشایخ، تهران، هرمس، ۱۳۸۱.
- ❖ ماریژان موله، هرتزفلد، گیرشمن، سرزمین جاوید، ترجمه، ذبیح الله منصوری، تهران، زرین، ۱۳۷۰، جلد ۱- جلد ۲.
- ❖ محسن سلیم، تاریخ تمدن و فرهنگ ایران زمین، تهران، جامی، ۱۳۹۰.
- ❖ محمد باقر رجبی، کوروش و داریوش هخامنشی، تهران، مؤسسه انتشارات کتاب نشر، ۱۳۹۲.
- ❖ محمد باقر وثوقی، بررسی منابع و مأخذ ایران بیش از اسلام، تهران، انتشارات پیام نور، ۱۳۸۳.
- ❖ محمد جعفر جعفری لنگرودی، مبسوط در ترمینولوژی حقوق، ج ۲، تهران، کتابخانه گنج دانش، ۱۳۷۸.
- ❖ محمد جواد مشکور، ایران در عهد باستان در تاریخ اقوام و پادشاهان پیش از اسلام، تهران، چاپ گلشن، ۱۳۶۳.
- ❖ _____، تاریخ اجتماعی ایران در عهد باستان، تهران، انتشارات دانش سرای عالی، ۱۳۴۷.
- ❖ محمد حسین ابرند آبادی، تاریخ حقوق، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۲۲.
- ❖ محمد حسین علی آبادی، تاریخ حقوق ایران، جزوه دانشکده حقوق، تهران، ۱۳۴۰.

- ❖ _____ ، تاریخ حقوق ایران، تهران، انتشارات دانشکده حقوق و علوم سیاسی، ۱۳۴۵.
- ❖ محمد داندمایف، تاریخ سیاسی و اقتصادی هخامنشیان، ترجمه میر کمال نبی پور، تهران، نشر گسترده، ۱۳۶۶.
- ❖ محمد زرنگ، تحول نظام قضایی ایران، تهران، انتشارات مرکز اسناد انقلاب اسلامی، ۱۳۸۱، ج ۱.
- ❖ محمد علی ضمیری، تاریخ آموزش و پرورش ایران و اسلام، شیراز، انتشارات راهگشا، ۱۳۷۵.
- ❖ مرتضی احتشام، ایران در زمان هخامنشیان، تهران، انتشارات شرکت سهامی کتاب های جیبی، ۱۳۵۵.
- ❖ مرتضی راوندی، تاریخ اجتماعی ایران، تهران، مؤسسه انتشارات نگاه، ۱۳۸۳، جلد ۱.
- ❖ منصوره پیرنیا، دختران ایران سالار زنان ایران، امریکا، مهر ایران، ۱۳۹۵.
- ❖ مهیار خلیلی، تاریخ شکنجه، تاریخ کشتار و آزار در ایران، تهران، قصیده سرا، ۱۳۸۱.
- ❖ موسی جوان، تاریخ اجتماعی ایران باستان: از آغاز مهاجرت به سرزمین قدیم ایران تا حمله اسکندر مقدونی، تهران، علم، ۱۳۸۶.
- ❖ نادر میرسعیدی، ایران باستان، تهران، دفتر پژوهشهای فرهنگی، ۱۳۹۰.
- ❖ ناصر انقطاع، ده ابر مرد تاریخ ایران (قسمت اول)، لس آنجلس، شرکت، ۱۳۹۳.
- ❖ ناهید فرشاد مهر، داریوش هخامنشی، تهران، انتشارات محمد (ص)، چاپ دوم، ۱۳۸۶.
- ❖ _____ ، کوروش هخامنشی بنیانگذار ایران پهناور، تهران، محمد، ۱۳۸۵.

- ❖ نصرت الله بختورتاش، بنیاد استراتژی در ساهنشاهی هخامنشی، تهران، زهره، ۱۳۵۱.
- ❖ _____، حکومتي که براي جهان دستور مي نوشت، تهران، بهجت، ۱۳۸۸.
- ❖ هارولد لمب، کوروش کبیر، ترجمه دکتور رضا زاده شفق، تهران، علم ۱۳۸۲.
- ❖ هاید ماري کخ، از زبان داریوش، ترجمه پرویز رجبی، تهران، نشر کارنگ، ۱۳۷۹.
- ❖ والتر هینتس، داریوش و ایرانیان تاریخ فرهنگ و تمدن هخامنشیان، ترجمه پرویز رجبی، تهران، نشر ماهی، ۱۳۸۶.

سادساً: الرسائل والأطاريح الفارسية

- ❖ احمد آقائي جيرهنده، آموزش و طبقه در ايران عهد هخامنشي، دانشکده ادبیات و علوم انسانی گروه جامعه شناسی، ۱۳۹۲.
- ❖ ایلناز مهینی، مبانی جرم و مجازات در ایران باستان، پایان نامه برای دریافت درجه کارشناسی ارشد رشته حقوق، تهران، دانشگاه آزاد اسلامی، ۱۳۹۳.
- ❖ حسین گودرزی، آیین قضاوت در ایران باستان، پایان نامه کارشناسی ارشد دانشگاه شهید بهشتی، ۱۳۷۷.
- ❖ سمانه ایزدی نیا، هم پیوندی نظم سیاسی با نظم کیهانی در اندیشه سیاسی ایران باستان، پایان نامه دانشگاه علامه طباطبائی، ۱۳۹۵.
- ❖ علي اکبر شهابادي، جایگاه ساتراپ ها براساس اسناد و کتیبه های عصر هخامنشی، کارشناسی ارشد تاریخ ایران باستان، دانشگاه فردوسی مشهد، ۱۳۸۹.
- ❖ فریما جمالی، تفکیک قوا در ایران باستان، پایان نامه دوره کارشناسی ارشد رشته حقوق عمومی دانشگاه تهران، ۱۳۸۸.

❖ محمد ابراهيم زارعي، تاريخچه دادگستري در ايران، رساله کارشناسي ارشد دانشگاه تهران، ۱۳۳۹.

❖ مهلا رايني نژاد، بازتاب اندیشه سياسي شاهان هخامنشي در کتيبه ها و نقوش برجسته آن دوره، پايان نامه دانشگاه فردوسي مشهد، ۱۳۹۵.

خامساً: المجلات والدوريات الفارسية

❖ ابراهيم پورداود، داد- دادستان- داور، مجلة مهر ايران، مهر، سال ۷، ۱۳۲۲ شماره ۷-۸.

❖ ابراهيم خليل عالمي، تاريخ اقتصاد ايران از دوره هخامنشي تا عصر حاضر، بورس ماهانه، دوره اول، يكم خرداد ماه ۱۳۴۵، شماره ۳۴.

❖ اردشير خداداديان، دين وقانون در عصر هخامنشي، پژوهشنامه علوم انساني دانشگاه شهيد بهشتي، پاييز و زمستان ۱۳۷۸.

❖ اصغر منتظر قائم، آئين دادرسي در عهد هخامنشي، مجله دانشكده ادبيات وعلوم انساني دانشگاه اصفهان، دوره دوم، سال ۱۳۷۰- شماره ۲.

❖ إلى مهتاب مبيني، زهره منصورجاء، بررسي جشن باستاني نوروز وانعكاس آن در هنر دوران هخامنشي وساساني، پژوهش در هنر وعلوم انساني، شهريور ۱۳۹۷، شماره ۱۱ (جزء يكم).

❖ ايرج جلالی، نرگس زنگی آبادي، بررسي مجازات هايك يفري زنان ايران باستان از هخامنشيان تا پايان ساسانيان، فصلنامه ي مسكويه، سال ۸ شماره ي ۲۵، تابستان ۱۳۹۲.

- ❖ أيوب احمد پور، نظام قضايي ايران در عهد باستان، مجله ادبيات وزبانه‌ها، مطالعات ايراني، بهار ۱۳۸۸، شماره ۱۵.
- ❖ بهزاد معيني سام، برسي واژه دهيوم، مجله جستارهاي ادبي علمي پژوهشي شماره ۱۶۴، بهار ۱۳۸۸.
- ❖ پرويز حسين طلائی، سيد محمد طيبي، بازکاوی مرگ كمبوجيه وبرديا وتأثير آن بر چگونگی روی کار آمدن داریوش هخامنشی، فصلنامه علمی پژوهشی پژوهشنامه تاریخ، سال دوازدهم، تابستان ۶۹۳۱ شماره ۷.
- ❖ پرويز رجبی، کتیه بیستون نخستین سند مکتوب ایرانیان (بخش دوم یادداشتها)، گنجینه اسناد، پاییز ۱۳۸۵، شماره ۶۳.
- ❖ پرويز صانعی، مقدمه ماتیکان هزار دادستان، زمستان ۱۳۵۰، شماره ۲۶.
- ❖ جمال الدین جمالی، تاریخ تشکیلات سیاسی و حقوقی در جهان (۶) هند و اروپائیها، کانون سر دفتران، بهمن ۱۳۴۲ - شماره ۸۲.
- ❖ حسینقلی کاتبی، وکالت در دنیای قدیم، کانون وکلا، ۱۳۴۶ شماره ۱۰۵.
- ❖ حشمت الله طبیبی، سیر طبقات اجتماعی و ویژگیهای خانواده در ایران قدیم، بررسی های تاریخی، بهمن و اسفند ۱۳۵۰، سال ششم، شماره ۶.
- ❖ داریو ساباتوچی، اوردالی (آزمایش ایزدی یا آیین ور)، ترجمه، مهرداد رایجیان اصلی، مجله کانون، سال چهل وچهارم، اسفند ۱۳۷۸ و فروردین ۱۳۷۹.
- ❖ رحیم شبانه، ایران وایرانیان در حیات مردان نامی، رشد آموزش وتاریخ، پائیز ۱۳۹۰ - شماره ۱.

- ❖ رضا اشرف زاده، ملوك براتي، آفرينش وگسترش تمدن از كيومرث تا جمشيد در شاهنامه فردوسي، فصل نامه تخصصي زبان وادبيات فارسي دانشگاه آزادي اسلامي مشهد، شماره ۳۰، تابستان ۱۳۹۰.
- ❖ رضا موسوي، مرزهاي قدرت شاهان در دوره ي هخامنشيان، رشد آموزش تاريخ، تابستان ۱۳۸۷، شماره ۳۱.
- ❖ روح الله اسلامي، آسيب شناسي مشروعيت در اندیشه سياسي هخامنشيان (تحليل محتوي کتینه ها)، فصلنامه سياست، مجله دانشکده حقوق وعلوم سياسي، دوره ۴۷، شماره ۴، زمستان ۱۳۹۶.
- ❖ زند وکيلي، مجازاتها و تاريخچه آنها، مهنامه قضايي، خرداد ۱۳۵۶، شماره ۱۳۵.
- ❖ زهره زرشناس، مريم رشنو، ايزد رشن وجاگاه او در دين زرتشتي، زبانشناخت، سال هشتم بهار وتابستان ۱۳۹۶، شماره ۱، (پياپی ۱۵).
- ❖ ساناز الستي، ايران باستان در آيين دادرسي کيفري، مجله اصلاح و تربيت، شماره ۲۲، سال دوم.
- ❖ سکينه رمضان نپور، لشکرکشي کورش صغير (براساس آناباسيس)، رشد آموزش تاريخ، تابستان ۱۳۸۵ - شماره ۲۳.
- ❖ شهرام جليليان، روابط ماد و ليدي، رشد آموزش تاريخ، تابستان ۱۳۸۳ - شماره ۱۵.
- ❖ عباس خليلي، برگي زرین از تاريخ کورش نخستين وبزرگترين دادگاه جنگ، مجله وحيد، شماره ۹۵، سال ۱۳۵۰.
- ❖ علاء الدين آذري، روابط ايران ومصر در عهد باستان، بررسی های تاریخی، مهر و آبان ۱۳۵۱، سال هفتم - شماره ۴.

- ❖ علي حيدري، مريم ياراحمدي، محمد رضا حسني جليليان، علي نوري، تجلي آيين (قصه برداشتن) در ادبيات فارسي، متن پژوهشي ادبي، سال ۲۱، شماره ۷۲، تابستان ۱۳۹۶.
- ❖ علي زريابي سخا، تأثير دين بر مشروعيت سياسي حاکمان در ايران باستان، تهران، کنگره بين المللي علوم اسلامي وعلوم انساني، آذر ماه ۱۳۹۵.
- ❖ علي سامي، قضاوت در ايران باستان (در عهد هخامنشي)، مجله مهر، فروردين ۱۳۴۴، سال يازدهم، شماره ۱.
- ❖ _____، دادرسي وقضاوت در ايران باستان عهد هخامنشي، بررسي هاي تاريخ ۱۳۵۰، شماره ۳۱.
- ❖ _____، دادرسي وقضاوت در ايران باستان، مجله مهر، شماره ۱، سال ۱۱.
- ❖ _____، آرامگاه داريوش بزرگ در نقش رستم، بررسي هاي تاريخي، بهمن و اسفند ۱۳۵۰، سال ششم.
- ❖ علي طالع زاري، نظام حاکم بر جرايم ومجازات ها در دوره هخامنشيان، مجله تحقيقات حقوقي، انتشارات دانشگاه شهيد بهشتي، شماره ۵۹، ۱۳۹۱.
- ❖ علي نجفي توانا، ايوب ميلكي، شلاق در پرتو اندیشه هاي كيفري، فصلنامه دانشکده حقوق، پاييز وزمستان ۱۳۸۶، پيش شماره ۲، علمي - پژوهشي (وزارت علوم).
- ❖ عليرضا سليمان زاده، تبیین ماهیت شورش ساتراپی ارمنستان در عهد داریوش اول، پژوهش های تاریخی، سال پنجاه و دوم، دوره جديد سال هشتم، شماره چهارم (پیاپی ۳۲)، زمستان ۱۳۹۵.
- ❖ فروغ موزوني، شاهان هخامنشي ايران در تورات، تاريخ پژوهی سال شانزدهم - بهار ۱۳۹۳ - شماره ۵۸.

- ❖ کاظم موسوي بجنوردي، تاريخ جامع ايران، تهران، مركز دائرة المعارف بزرگ اسلامي، ۱۳۹۳.
- ❖ کام بخش فرد، کاوش در معبد آناهيتا (کنگاور)، برسي هاي تاريخ ۱۳۴۷، شماره ۱۸.
- ❖ گيل مارد ح.م (عطا)، تاريخچه ی هنر و فن وکالت در دوران باستان، حافظ، تير ۱۳۸۶، شماره ۴۲.
- ❖ محسن مديرشانه چي، حسين محمدي خشتي، سياست خارجي ايران در دوران هخامنشيان، فصلنامه سياست، مجله دانشکده حقوق وعلوم سياسي، دوره ۴۱، شماره ۱، بهار ۱۳۹۰.
- ❖ محمد احمدي، قضاوت در ايران باستان، آموزش تاريخ، تابستان ۱۳۸۴، شمار ۱۹.
- ❖ محمد آشوري، سداالله ميرزاى، حقوق کيفري وتوسعه اقتصادي صنعتي، دانشنامه حقوق وسياست، شماره ۲۰، پاييز وزمستان ۱۳۹۲.
- ❖ محمد تقی ايمان پور، علی اکبر شهابادي، بررسی تحلیلی محدوده هاي جغرافيايی واداري ساتراپی هاي هخامنشی در کتيبه بيستون، مطالعات تاريخ فرهنگي؛ پژوهش نامه ي انجمن ايراني تاريخ، سال دوم، شماره ي پنجم، پاييز ۱۳۸۹.
- ❖ _____، کيومرث علي زاده، شورش ايلامي ها عليه داريوش بررسي ماهيت شورش هاي ايلام در دوره داريوش اول با تأكيد بر کتيبه بيستون، پژوهش های علوم تاريخي، دوره ۶، شمار ۱، بهار وتابستان ۱۳۹۳.
- ❖ محمد جواد جاويد، فریما جمالی، تعامل عدالت ودولت در ايران باستان با تأكيد بر تحقيقات تاريخي در حقوق هخامنشيان، حقوق، دوره سی و نهم، زمستان ۱۳۸۸، شماره ۴ (علمی-پژوهشی).

- ❖ _____ ، فرهنگ سياسي ايران ودر آمدی بر وضع حقوقي عمومي مطالعه موردی مسئله تفكيك قوا در ايران باستان، فصلنامه تحقيقات فرهنگي، دوره چهارم، شماره ۲، تابستان ۱۳۹۰.
- ❖ محمد رضا الهي منش، نيره رئيسي نافچي، تحليل اوردالي از دیدگاه تاريخ حقوق کيفري و تطبيق آن با قسامه، فصلنامه مطالعات حقوق، سال اول، شماره دوازدهم، تابستان، ۱۳۹۶.
- ❖ محمد عبد الخاني، نظام اداري هخامنشيان وملل تابعه مصر و بابل، فصلنامه علمي تخصصي باستان شناسي ايران واحد شوشتري، ۱۳۹۳.
- ❖ محمد علی اختري، تاريخ حقوق ايران (قسمت دوم) ، ماهنامه كانون، پیاپی ۵۴ (دي و بهمن ۱۳۸۳).
- ❖ محمد علی امام شوشتري، ديوان دادرسي در ايران باستان (تحقيقات تاريخي)، مجله برسي هاي تاريخي، مرداد وآبان ۱۳۴۷، سال سوم، شماره ۳-۴.
- ❖ محمد فرجامي، - تأملی در باب منشاء و جایگاه ساگارتی ها در دوره هخامنشی، مطالعات فرهنگي اجتماعي خراسان، بهار و تابستان ۱۳۸۸، شماره ۱۱ و ۱۲.
- ❖ محمد هادي صادقي، جواد رياحي، اجتهاد تعزير: مبناي اعمال (مجازات هاي محدود کننده آزادي)، پژوهش هاي فقهي، دوره ۱۲، شماره ۲، تابستان ۱۳۹۵.
- ❖ مرتضی حصاري، احمدعلي ياري، فرشيد ايرواني قديم، کنکاشي بر نقش وموقعيت ايالت هاي آغاز ايلامي وايلامي بر تجارت آبي خليج فارس، گروه باستان شناسی همایش ملی خليج فارس، مرکز گردشگری علمی، فرهنگي دانشجويان ايران، شماره ۸، ۱۳۹۱.

- ❖ مصطفى يونسى، شروين مقيمي زنجاني، أنتيگونه سوفوكلس ودموكراسى آتنى، دو فصلنامه علمى پژوهشى (پژوهش سياست نظرى) دوره جديد، شماره هفتم، زمستان ۱۳۸۸ و بهار ۱۳۸۹: ۹۴ - ۷۱.
- ❖ ناصر جديدي، مريم حسن پورهشجاني، علل گزينش محل كتيبه ي بيستون از سوي داريوش بزرگ، تاريخ اسلام وايران دوره جديد، تابستان ۱۳۹۵، شماره ۳۰.
- ❖ نور على مظاهري، سيري کوتاه در حقوق باستان با نگاهی به وصيت نامه داريوش هخامنشی، کانون، مهر ۱۳۸۷ - شماره ۸۵.

سابعاً: المصادر والمراجع العربية والمعرّبة

- ❖ أ.ت. أولمستد، الأمبراطورية الفارسية عبر التاريخ، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ۱۴۳۳هـ - ۲۰۱۲م، المجلد ۱ - المجلد ۲.
- ❖ أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة مصر والشرق الأدنى القديم ج ۶ حضارة العراق القديم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ۲۰۱۱م.
- ❖ أحمد شلبي، مقارنة الأديان، ج ۴، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ۱۹۸۴.
- ❖ أحمد عبد اللاه المراغي، شرح قانون العقوبات القسم العام (النظرية العامة للعقوبات)، جمهورية مصر العربية - الجيزة، ۱۴۳۹هـ - ۲۰۱۸م.
- ❖ أحمد فتحي بهنسي، العقوبة في الفقه الإسلامي، بيروت، دارالشروق، ط ۵، ۱۴۰۳هـ - ۱۹۸۳م.
- ❖ أشلي مونتاغيو، البدائية، الترجمة، محمد عصفور، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ۱۹۸۲م.

- ❖ إيهاب عبد المطلب، العقوبات الجنائية في ضوء الفقه والقضاء، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٠٩.
- ❖ بديع محمد جمعة، مدخل إلى حضارة ايران قبل الاسلام، بلا ط. د. ت.
- ❖ بيبريانت، موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية من قورش إلى الإسكندر، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، المجلد ١ - المجلد ٢.
- ❖ جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، ج ٥، بيروت، دار العلم للجميع، ٢٠٠٥م.
- ❖ حسن بيرييا، تاريخ ايران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساساني، الترجمة، محمد نور الدين عبد المنعم، السباعي محمد السباعي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣.
- ❖ حسين فهد حماد، موسوعة الآثار التاريخية: حضارات، شعوب، أمم، معالم، مدن، عصور، علوم الآثار، حرف، لغات، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- ❖ خالد إبراهيم السيد، العفو عن العقوبة بين الشريعة والنظام، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ❖ داود لمعي، دانيال الرجل المحبوب، مصر، دار نوبار للطباعة، ٢٠٠٩.
- ❖ سليم حسن، مصر القديمة، ج ١٢، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٧.
- ❖ _____، مصر القديمة، ج ١٣، مصر، مطابع دار الكتاب العربي، بلا ت.
- ❖ سمير أديب، موسوعة الحضارة المصرية القديمة، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
- ❖ السيد محمد شريف، النظرية العامة للإثبات الجنائي دراسة مقارنة، الرياض، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ.

- ❖ شعبان محمود محمد الهواري، أدلة الإثبات الجنائي، دار الفكر والقانون المنصورة، ٢٠١٣.
- ❖ صمويل كريمير، من ألواح سومر، الترجمة، طه باقر، مراجعة أحمد فخري، القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٥٧م.
- ❖ طلعت يوسف خاطر، انقضاء الخصومة بالصلح القضائي، مصر، دار الفكر والقانون، ٢٠١٤.
- ❖ طه الهاشمي، تاريخ الأديان و فلسفتها، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٣.
- ❖ طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج١، بغداد، دار الوراق، ٢٠٠٩.
- ❖ _____ ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ج٢، بغداد، دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠١١.
- ❖ طه ندا، دراسات في الشاهنامه، الاسكندرية، دار الطالب، ١٩٥٤م.
- ❖ عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (٢) نظرية الالتزام بوجه عام الأثبات آثار الالتزام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.
- ❖ عبد الغفور محمد إسماعيل البياتي، أحمد عبد الغفور محمد البياتي، القواعد والضوابط الفقهية في الاثبات القضائي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨.
- ❖ عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ج١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٥٩.
- ❖ عبد الوهاب حميد رشيد، حضارة وادي الرافدين ميزوبوتاميا، سورية، المدى، ٢٠٠٤.
- ❖ علاء بن محمد صالح الهمص، تطور المسؤولية الجنائية حول جريمة الابادة الجماعية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٢م.

- ❖ علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٢.
- ❖ عماد حسن مهوال الفتلاوي، النظام القانوني للجرائم المخلة بالشرف، عمان، دار الايام للنشر، ٢٠١٧.
- ❖ غالب علي الداودي، المدخل إلى علم القانون، عمان، دار وائل للنشر، ط٧، ٢٠٠٤.
- ❖ فاضل الصقّار، الحرية بين الدين والدولة، العراق - كربلاء، دار سحر، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ❖ فريد ذكي، شخصيات من الكتاب المقدس، مصر، دار الإخوة للنشر، ٢٠٠٨.
- ❖ فواز هاني عبابنه، حسام محمد صلاح الدين، وقف التنفيذ في القانون الجنائي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٦.
- ❖ كامل سعفان، معتقدات آسيوية (العراق - فارس - الهند - الصين - اليابان)، مصر - القاهرة، دار الندى، ١٩٩٩.
- ❖ لويس بروال، الإجرام السياسي، ترجمة، حسن الجداوي، على فهد الزميع، الكويت، مركز نهوض للدراسات والنشر، ٢٠١٧م.
- ❖ محمد الفاضل، الجرائم الواقعة على الاشخاص، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ط٢، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ❖ محمد حسني أبو ملحم، مصطفى عبدالله أبو عبيله، أحمد إبراهيم الزعاريير، مدخل إلى علم الجريمة، الأردن، دار البيروني، ٢٠١٥م.
- ❖ محمد صالح العنزي، الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة، عمان، دار غيداء للنشر، ٢٠١٦.

- ❖ محمد على، موسوعة أقاليم مصر الفرعونية - أسوان، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٦.
- ❖ محمد علي البار، أباطيل التوراة والعهد القديم (الله ﷻ والأنبياء عليهم السلام في التوراة والعهد القديم) دراسة مقارنة (٢)، دمشق و بيروت، دار القلم، الدار الشامية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ❖ محمد يوسف علام، شهادة الشهود كوسيلة أثبات أمام القضاء الاداري بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية (دراسة مقارنة)، القاهرة، المركز القومي للإصدار القانونية، ٢٠١٢.
- ❖ مروان المدور، الأرمن عبر التاريخ، دمشق - سوريا، منشورات دارنوبل، ط٢، ١٩٨٠.
- ❖ ناصر كريمش خضر الجوراني، عقوبة الإعدام في القوانين العربية (دراسة مقارنة بالشرعية الإسلامية)، عمان، دارالحامد، ٢٠٠٨.
- ❖ نبيل العبيدي، أسس السياسة العقابية في السجون ومدى إلتزام الدولة بالمواثيق الدولية؛ دراسة معمقة في القانون الجنائي الدولي، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥.
- ❖ نيقولا جريمال، تاريخ مصر القديمة، ترجمة، ماهر جويجاتي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٣.
- ❖ ول ديورانت، قصة الحضارة، ج٢، الترجمة، محمد بدران، القاهرة، مطبعة الجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠.
- ❖ _____، قصة الحضارة الفارسية نقلاً عن كتاب (قصة الحضارة)، الترجمة، ابراهيم امين الشواربي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٤٧.

ثامناً: الرسائل والأطاريح العربية

- ❖ سعاد عبد الجبار على حسين، العيلاميون تاريخهم الحضاري والسياسي (٣٥٠٠-٦٤٥ ق.م)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة واسط كلية التربية، ٢٠١٩.
- ❖ محسنة بنت سعيد بن سيف القحطاني، العقوبات البديلة في قضايا الأحداث، رسالة الماجستير غير منشورة في العدالة الجنائية، رياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- ❖ معاش سارة، العقوبات السالبة للحرية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير الغير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١.
- ❖ نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، ٢٠٠٧.

تاسعاً: المجلات العربية، الدوريات

- ❖ سعد عبود سمار، م. م رنا كاظم معن، الصراع في المعتقدات الايرانية القديمة، مجلد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية، جامعة ميسان، وكلية الآداب ، جامعة تكريت، ٢٠١٣م.
- ❖ فرج بصره جي، الوركاء، مجلة سومر، مجلد ١١، ١٩٥٥.
- ❖ _____، نفر، مجلة سومر، ج ٢، مجلد ٩، ١٩٥٣.

عاشراً: المصادر الاجنبية

- ❖ A. T. Olmstea. History of the peraian empire, London, the University of Chicago, 1948.
- ❖ Lloyd Llewellyn-Jones, James Robson, CTESIAS' history of Persia tales of Orient, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2009.
- ❖ Maria Brosius, THE PERSIANS An Introduction, New York: Routledge, 2006.
- ❖ Pierre Briant, From Cyrus to Alexander a history of the Persian Empire, translated by Peter T. Daniels, United States of America, Eisenbrauns, 2002.
- ❖ Sukumar Sen, Old Persian Inscriptions of the Achaemenian Emperors, India, University of Calcutta, 1941.
- ❖ Touraj Oaryae, Ali Mousavi and Khodadad Rezakhani, EXCAVATING AN EMPIRE Achaemenid Persia in Longue Duree, MAZDA PUBLISHERS Costa Mesa California, 2014.

أحدى عشر: المواقع الالكترونية

- ❖ lib.eshia.ir/23019/1/3656. تغار.